



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

العلاقات الامريكية – الكويتية في مجال مكافحة الارهاب وأثرها على

الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي ٢٠٠٥ – ٢٠١٨

The US-Kuwaiti Relations in Combating Terrorism and it's Impact

Regional Stability in the Arab Gulf during the years ٢٠٠٥-٢٠١٨

إعداد الطالب

محمد لطيف عقاب محسن

إشراف

الأستاذ الدكتور صايل السرحان

الرقم الجامعي

(١٧٢٠٦٠٠٠٢٠)

رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الثاني

٢٠٢٠ / ٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب وأثرها على الاستقرار الاقليمي في الخليج

العربي ٢٠٠٥ - ٢٠١٨

إعداد: محمد لطيف عقاب محسن

الرقم الجامعي (١٧٢٠٦٠٠٠٢٠)

المشرف: الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	التوقيع
الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان	مشرفاً رئيساً
الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد	عضواً
الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة	عضواً
الأستاذ الدكتور محمد تركي بني سلامة	عضواً خارجياً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة:

قسم العلوم السياسية في جامعة ال البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠١٩ / ٠٥ / ١٣

التفويض

أنا الطالب محمد لطيف عقاب محسن الشمري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.



التوقيع

٢٠١٩...٥...١٢

التاريخ

الاقرار والالتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: محمد لطيف عقاب محسن الشمري

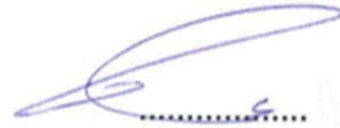
الجامعة: آل البيت

التخصص: العلوم السياسية

الكلية: معهد بيت الحكمة

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

العلاقات الامريكية – الكويتية في مجال مكافحة الارهاب وأثرها على الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي ٢٠٠٥ – ٢٠١٨



التوقيع

١٢.....٥.....٢٠١٩

التاريخ

إهداء

بعد مشوار طويل في طريق ملئ بالعقبات والصعوبات والتعب والالام، كان فيه الصبر ودعوات والداي وأهلي وأحبابي.. الحمد لله هأنا اليوم أكملُ مرحلة الماجستير اسأل الله العظيم أن ينفعني بما علمني.

إذا كان الإهداء يُعبر ولو بجزء من الحب والوفاء..

فالإهداء إلى ذوي الفضل الاول..

إلى من ربياني صغيراً على الدين والأخلاق الجميلة الذي تتبع من أناملهم الطاهرة..

- " أمي " و " أبي " حفظهم الله ورعاهم

إلى عميد العائلة ورمز الكرم والعلم والأدب..

- عمي " زامل عقاب الشمري "

إلى صاحبة القلب النقي والوجه المُنير..

- عمتي " دليّل الشمري "

إلى من رحلوا عن دنيانا وتركوا لنا أثراً طيباً في نفوسنا ليبقى معنا طالما بقينا..

- عمي " مياح فياض الشمري "

- عمي " منور عواد الشمري "

- خالي " هادي الحسنني العنزي "

إلى سندي في هذه الحياة أختي وأخواتي.. حفظكم الله..

إلى صاحبة الروح الطيبة، مُعلمة اللغة العربية..

- أختي " نجود لطيف عقاب الشمري "

إلى جميع أحبائي وأصحابي الأوفياء..

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ز على آله وصحبة ومن سار على دربه إلى يوم الدين أما بعد،

انطلاقاً من قوله تعالى: وَإِذْ تَأْتِيَنَّكُمْ رُبُكُمُ لَأَنَّ شَكْرَهُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ، وَلَئِنَّ كَفْرَهُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ (سورة إبراهيم ٧).

وقول سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

فإنني أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا القدير:

- الأستاذ الدكتور صايل السرحان.. دكتور جامعة آل البيت في المملكة الاردنية

الهاشمية.

الذي تفضل علي بقبول الإشراف على هذه الرسالة وزادني شرفاً وتقديراً وعلماً، لم يتوانى في لحظة في تقديم التوجيهات المثمرة والمراجعة المستمرة وكل خطوة من خطوات الدراسة.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكاترة الأفاضل..

- الاستاذ الدكتور محمد المقداد

- الاستاذ الدكتور علي الشرعة

- الدكتور عاهد أبو نويب

على ما بذلوه من جهد يُشكر عليه وعلى ما قدموه لنا من علم أثناء فترة الدراسة في

جامعة آل البيت / معهد بيت الحكمة / قسم العلوم السياسية.

وأقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ الدكتور محمد تركي بني سلامة .. العضو الخارجي

من جامعة اليرموك.

قائمة المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة
ت	تفويض
ث	الإقرار والالتزام
ج	إهداء
خ	الشكر والتقدير
ذ	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
س	المُلخص
ص	Abstract
- ١ -	المقدمة:
- ٤ -	أولاً: أهمية الدراسة:
- ٥ -	ثانياً: أهداف الدراسة:
- ٦ -	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:
- ٧ -	رابعاً: فروض الدراسة:
- ٧ -	خامساً: حدود الدراسة:
- ٨ -	سادساً: منهجية الدراسة:
- ١٠ -	سابعاً: المتغيرات ومفاهيم الأساسية في الدراسة:
- ١٤ -	ثامناً: الدراسات السابقة:
- ٢٠ -	الفصل الاول: العلاقات الامريكية - الكويتية قبل وخلال فترة الدراسة وانعكاساتها على الاستقرار الاقليمي
- ٢٢ -	المبحث الاول: نشأة وتطور العلاقات الامريكية - الكويتية
- ٥٢ -	المبحث الثاني: الاستقرار الاقليمي: طبيعته ومفهومه
- ٧٢ -	المبحث الثالث: الجهود الدولية في مكافحة الارهاب وعلاقتها بالاستقرار الاقليمي
- ٩٢ -	الفصل الثاني: العلاقات الامريكية - الكويتية في مكافحة الارهاب ومدى اسهامها في تحقيق الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي.
- ٩٣ -	المبحث الاول: العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب خلال فترة الدراسة ..
- ١٢٠ -	المبحث الثاني: الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي خلال فترة الدراسة
- ١٣١ -	المبحث الثالث: أثر العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب على الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي

- الخاتمة: - ١٣٩ -
- أولاً: النتائج: - ١٤١ -
- ثانياً: التوصيات: - ١٤٢ -
- المراجع - ١٤٤ -

قائمة الجداول

التسلسل	موضوع الجدول
١	الإففاق العسكري الكويتي ١٩٩٠ - ٢٠١٦
٢	التبادل التجاري بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠١-٢٠١٥
٣	الاعمال الارهابية التي قام بها تنظيم "داعش" ٢٠١٤ - ٢٠١٨
٤	الاعمال الارهابية التي قام بها تنظيم "القاعدة" ٢٠٠٤ - ٢٠١٨

العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب وأثرها على الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي ٢٠٠٥ - ٢٠١٨

إعداد

محمد لطيف عقاب محسن

إشراف الأستاذ الدكتور

صايل فلاح السرحان

المُلخَص

تناولنا في هذه الدراسة موضوع "العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب وأثرها على الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي ٢٠٠٥-٢٠١٨"، فقد اتبعت في هذه الدراسة منهج صنع القرار ومنهج المصلحة الوطنية في إطار العلاقات الدولية من خلال أصحاب هذا المنهجين وتعريفهما، وكيف نستطيع ان نوظف هذين المنهجين بهذه الدراسة، فقد قسّمنا هذه الرسالة الى فصلين:

تناولنا في الفصل الاول: نشأة العلاقات الامريكية - الكويتية وتطورها منذ استقلال الكويت في عام ١٩٦١ لغاية ٢٠٠٥، وماهي طبيعة محددات العلاقة بين البلدين من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٨، وماهي محددات وعوامل تحقيق الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي، كما تناول مفهوم الارهاب الدولي ودوافعه، وما هي العلاقة بين الجهود الدولية في مكافحة الارهاب والاستقرار الاقليمي.

وفي الفصل الثاني: تناولنا العلاقات الامريكية - الكويتية في مكافحة الارهاب على الصعيد الامني والعسكري والاقتصادي والثقافي، ومدى اسهامها في تحقيق الاستقرار الاقليمي في منطقة الخليج العربي.

ش

وأخيراً خلصت الدراسة الى ان العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب في تطوّر ملحوظ، والذي سعت الى استقرار منطقة الخليج العربي، فقد وصفت هذه العلاقة بأنها من أقوى العلاقات العربية مع الولايات المتحدة الامريكية، والذي أدت الى تعزيز المصالح المشتركة بين البلدين، وأثرها على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

The US-Kuwaiti Relations in Combating Terrorism and it's Impact Regional Stability in the Arab Gulf during the years ٢٠١٨-٢٠٠٥

Preparation: Mohammed Latif Eqab Mohsen

Supervised by: Professor Dr Sayel Al Sarhan

Abstract

In this study, I research the the US-Kuwaiti Liaisons in the Field of Combating Terrorism and their Impact to Regional Stability in the Arab Gulf during the years ٢٠٠٥-٢٠١٨, and I adopted the approach of Decision Making and the approach of National Interest within the International liaisons framework, by including and defining both approaches, and exploring the methods we can incorporate both approaches in this study; which is divided into two chapters as follows:

Chapter One: The beginnings and development of the US-Kuwaiti liaisons since the Kuwait declaration of independence in ١٩٦١ until ٢٠٠٥, the factors that define the relationship between these two countries since ٢٠٠٥ until ٢٠١٨, and the defining factors of achieving regional stability in the Arab Gulf.

This chapter also handles the definition of International terrorism and motives, and the connection between International efforts in Combating Terrorism and regional stability.

Chapter Two: This chapter discusses the US-Kuwaiti liaisons in Combating Terrorism on different levels: Security, Military, Economy & Culture. And the contribution of such liaisons in achieving stability in the region.

The conclusion of this study is that the US-Kuwaiti liaisons in Combating Terrorism have been significantly developing, which contributed in bringing stability to the Arab Gulf area.

These liaisons are thought to be the strongest connections that the United States had with an Arab Country, which enforces the mutual interests between both countries, and positively reflects on the security & stability of the Arab Gulf area

المقدمة:

في العالم الح قريقي للعلاقات الدولية ثمة جهود بارزة ساهمت في حفظ الامن والسلام في جميع انحاء العالم، تكمن في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تشكل محورا مهما لتنظيم العلاقات الدولية فيما بينها، ذلك لما يشهده العالم من تبلور وتطور الجريمة على المستوى الدولي والمحلي، بحيث أصبحت الجريمة تتخذ أساليب أكثر تنظيما وذكاء مما كانت عليه في السابق.

لعل أخطر ظاهرة إجرامية في القرن الحادي والعشرين هي جريمة الإرهاب التي أضفت على الجريمة طابعا عابرا للحدود حتى أصبحت متغلغلة وبأشكال مختلفة في جميع دول العالم، إذ أصبحت جرائم الإرهاب المعاصرة ظاهرة خطيرة تهدد دول العالم أجمع، متخذة أبعادا جديدة في تنسيقها وأسلوب ارتكابها، حيث شهد المجتمع الدولي الكم الهائل من الاعمال الإرهابية التي تجاوزت آثارها حدود الدولة الواحدة.

فقد أصبحت كلمة الإرهاب تذاق في كل نشرات الاخبار والصحف والمواقع الالكترونية وبرامج التواصل الاجتماعي وبشكل يومي، مما جعل العالم يشاهد اثار الجرائم الإرهابية وما تنتجه من قتل الأبرياء وتدمير مقدرات الوطن والبنى التحتية وزعزعة الامن ونشر الخوف والرعب لدى الأطفال وكبار السن وتفكيك المجتمع الواحد، الامر الذي يتطلب حتمية التعاون الدولي الأمني وتنسيق العلاقات الدولية لمواجهة ظاهرة الإرهاب،

من خلال التنسيق بين المؤسسات الأمنية الإقليمية والدولية، واتخاذ كافة السبل الأمنية واغلاق جميع الثغرات التي يمكن استغلالها من قبل التنظيمات الإرهابية، وتحصين الساحة المحلية والدولية بأفضل السبل الأمنية، وتطوير الأسس العلمية لإجراء البحوث والدراسات حول ظاهرة الإرهاب وكيفية ردع الاعمال الإرهابية.

في ضوء الطبيعة المتجددة والمتغيرة للأخطار الإرهابية، نجد ان مكافحة الإرهاب تتطلب بناء علاقات دولية واسعة وجديه، يتم من خلالها اتخاذ كافة التدابير الأمنية وتبني استراتيجية ناجحة وفعالة، بحيث تؤدي هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تطورات إيجابية كبيرة، وتسعى العلاقات الامريكية - الكويتية جاهدة لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في العالم اقتصاديا وعسكريا، اما دول الخليج العربي فتمتاز بموقعها الجغرافي الذي يقع على مشارف القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا بحيث تشكل أهمية استراتيجية، وتمتلك التشكيلات البترولية المخزونة على امتداد منطقة الخليج العربي والتي تعتبر اهم الموارد الاقتصادية في العالم .

للولايات المتحدة الامريكية علاقات واسعة ومتشعبة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم أن النفط كان هو محور الارتكاز في اهتمامات الولايات المتحدة الامريكية بدول الخليج العربي، الا ان العلاقات الامريكية الخليجية تجاوزت الاعتبارات النفطية، وتطورت في كل الاتجاهات: الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياسية والعسكرية

وحتى الثقافية والتعليمية. لقد بلغت العلاقات الخليجية – الامريكية درجات عالية من التداخل والتشابك في المصالح، وأصبحت تستند الى الثقة المتبادلة والتفاهم والتنسيق في السياسات والمواقف تجاه القضايا والتطورات الإقليمية والعالمية. (عبدالخالق، ١٩٩٩، صفحة ٩٧)

لا شك في ان التفاهم والانسجام في العلاقات الخليجية الأمريكية قد بلغ درجات عالية خلال عقد السبعينيات بشكل خاص، فقد شهدت الفترة منذ انتهاء ازمه الخليج الثانية ازدهارا ملحوظا في العلاقات الخليجية الأمريكية ودخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة خلال هذه الفترة تحمل سمات مختلفة كل الاختلاف عن السمات التي ميزت هذه العلاقات خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. (عبدالخالق، ١٩٩٩، صفحة ٩٧)

عند النظر في العلاقات الامريكية – الكويتية فهي ليست وليده اللحظة، بل في ٢ آب ١٩٩٠ اثناء الغزو العراقي على الكويت شنت قوات التحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد العراق لتحرير الكويت، وتم تحريرها في عام شباط ١٩٩١، ولا تزال العلاقات الامريكية الكويتية يسودها الاستقرار والتفاهم.

شكلت هذه المعطيات قوة استراتيجية خاصة بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج لمكافحة الإرهاب بجميع انواعه واشكاله، ومع ذلك فقد تتعرض للانتقاد على المستوى العالمي والمستوي الإقليم الخليجي.

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إسهام العلاقات الأمريكية الكويتية في مجال مكافحة الإرهاب خلال الاعوام (٢٠٠٥ - ٢٠١٨) والحفاظ على استقرار منطقة الخليج العربي، إذ ان موضوع الإرهاب أصبح متداولاً في جميع وسائل الاعلام العالمي والعربي والخليجي، وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تبرز في مستويين:

١- الأهمية العلمية (النظرية):

تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على العلاقات الامريكية الكويتية ودورها البارز في مكافحة الإرهاب، ذلك لما تمتلك الولايات المتحدة الامريكية من قوة عالمية ولها دور فعال في الحفاظ على الامن والاستقرار، كما تقدم الدراسة تحليلاً منهجياً بقدر أكبر من التوازن في مكافحة الإرهاب والتوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات، بالإضافة الى ان الأهمية النظرية تقيد في سد النقص الحاصل في مجال المتناول الأكاديمي لهذا الموضوع، وتفيد المختصين والمحققين والباحثين.

٢- الأهمية العملية (التطبيقية):

تأتي الأهمية التطبيقية لموضوع العلاقات الامريكية الكويتية في مجال مكافحة الإرهاب خلال فترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٨) من حيث التعرف على الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، وكذلك التعرف على مدى تأثير العلاقات الامريكية الكويتية على القضايا الإرهابية،

والاحداث التي تسببت بها الظواهر الاجرامية التي تهدد أمن المجتمع الدولي واستقرار العلاقات الدولية وتشجيع الخوف والرعب في نفوس الأبرياء، كما تبين الأهمية العلمية للدراسة في الاتفاقية ان تصبح أحد الأدوات التي تسعف صناع القرار في توجيه سياستهم الخارجية والداخلية تجاه قضية الإرهاب.

ثانياً: أهداف الدراسة:

هناك العديد من الاهداف التي ستناقشها الدراسة البحثية والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

- ١- بيان العلاقات الأمريكية الكويتية تجاه الإرهاب.
- ٢- مناقشه الجوانب النظرية ذات العلاقة بمفهوم الإرهاب وبيان انواعه وخطاره.
- ٣- توضيح الآثار والتداعيات المترتبة على مكافحه الإرهاب.
- ٤- التعرف على الاسباب الداخلية والخارجية للإرهاب.
- ٥- استكشاف أبرز التداعيات لمواجهه الارهاب في الكويت.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتجلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، وترتكز على أسس عسكرية واقتصادية، وتتمتع بعلاقات وتحالفات دولية كحلف الشمال الأطلسي (الناتو)، مما يفسر انتشار قواعدها في عدة مناطق من العالم، الامر الذي ساهم في توطيد العلاقات بين دول الخليج العربي عامة ودولة الكويت خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، من أجل تبني استراتيجية لمكافحة الإرهاب وردع الهجمات الإرهابية وإحباطها ومنعها واتخاذ الترتيبات الدفاعية ضدها، الامر الذي يستوجب التركيز على رفع مستوى الكفاءات الأمنية والحث على التعاون الدولي والمحافظة على الامن والاستقرار في المنطقة، وفي ضوء ذلك تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال المحوري التالي:

"ما أثر العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الإرهاب"؟

ينبثق من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة وواقع العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الإرهاب؟
- ما الدوافع والتطورات التي تشهدها العلاقات الامريكية الكويتية خلال فترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٨)؟
- ما واقع العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الإرهاب خلال فترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٨)؟

رابعاً: فروض الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فإن الدراسة تقوم على فرضية رئيسية والتي تكمن في:

وجود علاقة ارتباطية ايجابية بين العلاقات الامريكية – الكويتية في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي له، من حيث رسم استراتيجية دولية تُساعد على حفظ الامن والاستقرار الدولي.

تتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات منها ما يلي:

١- هناك علاقة واسعة وإيجابية بين السياسة الامريكية والكويت في الجانب الأمني

لمكافحة الإرهاب.

٢- كلما كانت العلاقات الدولية تسير نحو استراتيجية محددة وجادة في عملية مكافحة

الإرهاب، كان هناك تعاون دولي مشترك من اجل تحقيق الامن والاستقرار.

خامساً: حدود الدراسة:

لقد روعي ان تكون الفترة الزمنية للدراسة بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠١٨، اما اختيار العام

٢٠٠٥ كبداية للفترة الزمنية للدراسة، لان هذا العام شهد حالة عدم استقرار في منطقة الخليج

العربي، والذي شهدت العديد من العمليات الإرهابية، أثر تصاعد وتيرة أعمال العنف مثل

الاغتيالات والتفجيرات، اما اختيار العام ٢٠١٨ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة، لأن هذا

التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعلومات والمراجع المتعلقة في

موضوع الدراسة.

سادساً: منهجية الدراسة:

هذه الدراسة تتناول العلاقات الامريكية – الكويتية وهي تتطلب استخدام منهج صنع القرار ومنهج المصلحة الوطنية:

أولاً: منهج صنع القرار:

هو منهج لدراسة النظم السياسية التي تعني في النهاية سلسلة من صنع القرارات ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات، وقد تبدأ قبل ظهور القرار حسب عملية التحضير لصنع القرار، ويستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه.

(القصبي، ٢٠٠٧)

- يقوم على:

- ١- البيئة الداخلية والخارجية.
- ٢- البيئة النفسية والادراكية لصاحب القرار.
- ٣- التفاعل في المنهج يكون صراعا او تعاونا او مزيد بين الاثنين.

- رواده:

- ١- غراهام أليسون
- ٢- ريتشارد سنايدر

- مفهوم عملية صنع القرار:

يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل الى صيغته عمل معقوله من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي الى تحقيق اهداف معينه او تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها. (Robinson and Snyder, ١٩٦٦)

ثانياً: منهج المصلحة الوطنية:

يقوم هذا المنهج على علاقة تعاون بين طرفين او أكثر من طرف منهم على تعميق وزيادة هذا التعاون في مصلحه كافة الأطراف.

- يقول من اجل مصلحه على مجموعه من الاستراتيجيات:

١- استراتيجية التكامل وتطوير العلاقة الى ان يصبح كل منهما مكمل للآخر في كل شيء.

٢- استراتيجية تطوير التعاون الحالي وتقوم على توسيع نطاق المصلحة بمد مجال التعاون الى مجالات اخرى وهذا يؤدي الى زيادة فعالية قدرات ومهارات المجموعة ككل.

٣- استراتيجية تعليق العلاقة العامة وهو الوصول الى مدى أكبر من التعاون بين الطرفين الذي تجمعهم المصلحة حيث يقوم كل منهم بإحداث عمق في علاقته مع الآخر.

سابعاً: المتغيرات ومفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة متغيران الرئيسان التاليان:

١- المتغير المستقل: العلاقات الامريكية – الكويتية في مجال مكافحة الارهاب

٢- المتغير التابع: الاستقرار الإقليمي في الخليج العربي

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

- الإرهاب لغة:

الإرهاب مأخوذ من: رهب بالكسر، يرهب، رهبة رهبا: وهو بمعنى خاف مع تحرز واضطراب، قال تعالى: {وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ} أي من الفرع، سورة القصص. وترهبه: توعدّه، أرهبه ورهبه والرهبه طول الخوف واستمراره ومن ثم قيل للراهب راهب لأنه يديم الخوف، واسترهبته: أخافه وفزعه. (آبادي، ١٩٧٣، صفحة ١٠٠)

- الإرهاب اصطلاحاً:

عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والجريمة الإرهابية بأنها:

كل فعل من افعال العنف او التهديد به أياً كان بواعثه او اغراضه، يقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي، ويهدف الى إلقاء الرعب بين الناس او ترويعهم بإيذائهم او تعريض حياتهم او حريتهم او امنهم للخطر،

او إلحاق الضرر بالبيئة او بأحد المرافق او الاملاك العام او الخاصة، او احتلالها او الاستيلاء عيها، او تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر. (الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ١٩٩٨)

عرفه الدكتور احمد جلال عز الدين بانه:

استراتيجية عنف منظم ومتصل من خلال جملة من أعمال القتل والاعتقال وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات وما شابه ذلك من أفعال او التهديد بها تهدف الى خلق حال من الرعب العام، وذلك بقصد تحقيق اهداف سياسية. (عز الدين، ١٩٨٧)

- مكافحة الإرهاب:

مفهوم مكافحه الإرهاب يكمن في مستويات التعامل مع الظاهرة والتي تتبلور في وضع تصور عام عن الظاهرة: (عبدالحميد، ٢٠١٤)

١- حول حجم الظاهرة ومواردها ومصادرها واساليبها وتسليحها وعناصرها وتحويلها واهدافها والادراك الواعي لإبعاد الحقيقة.

٢- التخطيط: البعد تشخيص الظاهرة يتم وضع الخطط المناسبة للتصدي لها والتي لا يجب ان تكون مجرد ردود افعال وانما يجب ان تكون خطط استراتيجية طويلة الامد تتضمن اهداف محدد واسباب وقائية رادعة.

٣- التنبؤ: اي تخطيط استراتيجي ينبع على التوقع والتحليل السليم القدرات التنظيمات الإرهابية ووسائلها من اجل التحوط في اجراءات التامين وعمليات المواجهة.

٤- الممارسة والتي لا بد ان تتوافق مع الخطوط الموضوعية توافق دقيقه هل يجوز الاعتماد على التصرفات الفورية التي قد تؤدي الى حلقه شريرة من عن والعنف المضاد وتسود الفوضى.

لا شك ان هذه الاجراءات تطلب المعلومات اللازمة والكافية والتي لا يتم الحصول عليها الا من خلال تفعيل الليات البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات.

- الاستقرار الإقليمي:

مفهوم الاستقرار الاقليمي مرتبط ارتباطاً كلياً بالأمن، إذ يعتبر الاستقرار مرحلة لاحقة يسبقها توافر استمرارية القوة الداخلية والخارجية للحصول على استقرار يُعزز فاعلية الامن في الدولة، ويعتبر الامن قياساً أساسياً لقياس درجة استقرار أي نظام إقليمي، وبشكل أوسع يرتبط مفهوم الاستقرار الإقليمي بفكرة التكامل بين الدول، حيث ان الإقليم من ناحية النظام الدولي يُعرف بضم عددًا محددًا من الدول التي ترتكز على التقارب الجغرافي، ووجود تماثل بين هذه الدول، وكذلك وجود تفاعلات سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية. (حسين، ٢٠٠٤)

- الخليج العربي:

هي المنطقة الإقليمية، التي تضم كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر، مملكة البحرين) بالإضافة الى كلاً من الجمهورية العراقية والجمهورية الإيرانية، وقد سمي الخليج العربي بالخليج الفارسي، وخليج عُمان، وخليج البحرين، وخليج البصرة، وخليج القطيف، ويقع الخليج العربي بين دائرتي عرض (١٦) و (٣١) درجة شمالاً، ويعتبر أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ القدم، لامتلاكه قوة جيوسراتيجية كبيرة. (المرهون، ٢٠٠٣)

ثامناً: الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة، سواء كانت كتباً أو أبحاثاً أو تقارير ومقالات، ونذكر بعض من هذه الدراسات:

١- دراسة (السيابي، مهنا، ٢٠١٧) بعنوان أثر التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي على مكافحة الإرهاب (٢٠٠٢-٢٠١٥)، هدفت هذه الدراسة الى إبراز التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الإرهاب، وتحليل ودراسة المحددات الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، والتعرف على مجمل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه دول المجلس، كذلك تم التطرق الى أسباب ظهور الإرهاب ووسائل مكافحته انطلاقاً من البيئة الخليجية المتشابهة الى حد كبير، كما تم تسليط الضوء على التشريعات الأمنية وأثرها على مواجهة الإرهاب لدى دول مجلس التعاون الخليجي، وأخيراً تم تقييم مستقبل هذا التعاون الأمني لهذه الدول واستخلاص النتائج لمستقبل مسار هذا التعاون.

٢- دراسة (سفيان، فوق، ٢٠١١)، بعنوان جرائم الإرهاب الدولي، تهدف هذه الدراسة الى مفهوم الإرهاب في الفقه والقانون الدوليين وموقف التشريعات المقارنة والمجموعة الدولية، وتناولت هذه الدراسة المراحل التاريخية لظاهرة الإرهاب، وكذلك تمييز الإرهاب الدولي عن الجرائم الأخرى والمشباهة له،

٣- ومعرفة أساليب وأنواع الإرهاب الدولي، وكذلك بيان انعكاسات واثار جرائم الإرهاب على حقوق الانسان، ومدى تأثير الإرهاب الدولي على الحقوق المدنية والسياسية وعلى حقوق الانسان كافة.

٤- دراسة (الخفاجي، علي محمد، ٢٠١٥) بعنوان سياسات مكافحة الارهاب دراسة حالة دول الخليج العربية، هدفت هذه الدراسة الى معرفة ماهية الإرهاب ووجهات النظر المحلية والدولية حوله، وسمات الجريمة الإرهابية وانواعها وتميزها عن الجرائم الأخرى، وكذلك تناولت العوامل المؤدية لانتشار الظاهرة الإرهابية والمتمثلة بالعوامل الدولية، والتدخل الغربي في المنطقة الخليجية والعربية عموماً، والعوامل المحلية المتمثلة بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، وتناولت السياسات اللازمة لمكافحة الظاهرة الارهابية على المستويين الدولي والمحلي.

٥- دراسة (العازمي، خالد، ٢٠٠٧) بعنوان جريمة الإرهاب في التشريع الكويتي "دراسة مقارنة"، هدفت هذه الدراسة الى تعريف جريمة الإرهاب والتطور التاريخي لها، وتناولت الطبيعة القانونية لجريمة الإرهاب، والتعرف على أركان جريمة الإرهاب، وبيّن فيها احكام الشروع والمؤامرة والمساهمة الجنائية في جريمة الإرهاب، كذلك دراسة الملاحقة والعقاب في جريمة الإرهاب، وتناول إجراءات الملاحقة والمحاكمة والاعفاء والعقاب والتعويض.

٦- ورقة حوار ١٩٩٩ إدارة الحوار عبدالخالق عبدالله بعنوان العلاقات الخليجية – الامريكية، دار الحوار بين عدة من الدكاترة والمفكرين والباحثين السياسيين، حول العلاقات الامريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتناول المحور الأول تقييمها عاما لتطوير العلاقات الخليجية – الامريكية، وتحديد معالم المرحلة الراهنة والمرتبطة بالفترة منذ انتهاء أزمة الخليج الثانية، وتناول المحور الثاني في استعراض ابرز المشكلات القديمة والجديدة، والتي تعترض العلاقات الخليجية – الامريكية والبحث عن نقاط القوة والضعف في هذه العلاقات، وكذلك تناول المحور الثالث على مستقبل العلاقات الخليجية – الامريكية.

٧- دراسة (٢٠١٨، Al-Otaibi, Najah)

"TEROR OVERSEAS: UNDERSTANDING THE GCC COUNTER EXTAEMISM AND COUNTER THRRORISM TRENDS"

هدفت هذه الدراسة الى اظهار التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب المتطور والواسع انتشاره على ارض الواقع وعبر شبكات التواصل الاجتماعي، وبيّنت الدراسة ماهي مساعي الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وفروعها، وكذلك الدول الخارجية مثل ايران، الى استغلال زعزعة الاستقرار الإقليمي والتهديدات المحتمل وقوعها لأسباب جغرافية سياسية، كما بينت الدراسة دور دول مجلس التعاون الخليجي بانضمامها الى العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، واخيراً تم وضع التشريعات والهيئات لمكافحة الإرهاب

وتعزيز أجهزة الامن في محاولة للحفاظ على الاستقرار الداخلي، وقد وضعت عدة قوانين لردع الإرهاب، منها قوانين غسل الأموال، ومراقبة المعاملات المالية، وانتشار الإرهاب والتطرف عبر منصات الانترنت.

٨- دراسة (Alzubairi, Fatemah, ٢٠١١)

Kuwait and Bahrain's Anti-terrorism Laws in Comparative and International Perspective.

هدفت هذه الدراسة الى ان مكافحة الارهاب هي واحدة من القضايا المعاصرة التي تهم الدول العربية والمجتمع الدولي، وان الاشكالية في مكافحة الارهاب هو عدم وجود تعريف محدد لتجريم الارهاب، وتناولت الدراسة القوانين التي تتعامل معها الكويت ضد الارهاب، واعتمادها على قوانين الامن القومي، كما وضحت ان بعض القوانين قد تُخالف حقوق الانسان، وان يجب ان تكون هذه القوانين تحت طائلة سيادة القانون وحقوق الانسان، من خلال الالتزام بالإرشادات الدولية، كالاتفاقية الدولية المعنية في تمويل الارهاب وقرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٦٦ في عام ٢٠٠٤ كأول خطوة جادة في مكافحة الارهاب.

- ما يميز هذه الدراسة:

مما سبق لا حظنا أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مكافحة الارهاب قد تطرقت الى مكافحة الارهاب بشكل عام، وذلك من خلال التعريف بمفهوم الارهاب وما هي اسبابه ودوافعه وماهي سياسات مكافحة الارهاب على المستوى الدولي، وجاء أغلب هذه الدراسات كدراسات محدودة النطاق وانتهت بنتائج عامة.

أما بشأن هذه الدراسة فقد تميزت عن الدراسات السابقة بأنه تم التطرق الى العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب وأثر هذه العلاقة على الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي بين عامي ٢٠٠٥ - ٢٠١٨؛ ان الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات التي تعمق وتؤطر التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وسعيها للحفاظ على الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، حيث أصبحت منطقة الخليج العربي مستهدفة من قبل التنظيمات الإرهابية، باعتبارها منطقة حيوية ناجحة مصدره للنفط لجميع دول العالم، مما يجعل إقليم الخليج العربي أكثر عرضة للعمليات الإرهابية عابرة الحدود.

وقد شمل الاطار التطبيقي للدراسة على فصلين: الفصل الأول؛ تناول العلاقات الامريكية - الكويتية منذ نشأة الكويت، وبعد اعلان استقلالها وتطور العلاقة بين البلدين، وماهي محددات العلاقة منذ عام ٢٠٠٥ حتى الان، وتناول في المبحث الثاني طبيعة الاستقرار الإقليمي ومفهومه في الخليج العربي، وماهي عوامل ومحددات تحقيقه، وتناول في المبحث الثالث الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، وما هو مفهوم الإرهاب الدولي ودوافعه، وما علاقة الاستقرار الإقليمي بهذه الجهود، ماهي العلاقة التبادلية بين مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

أما في الفصل الثاني: فقد تناول مدى اسهام العلاقة الامريكية – الكويتية في مكافحة الإرهاب وتحقيقها لاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وتناول المبحث الأول: العلاقات الثنائية بين البلدين على الصعيد الأمني والعسكري، والاقتصادي، والثقافي والفكري، بينما في المبحث الثاني: فقد تناول الاستقرار الإقليمي خلال فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٨، وأخيراً في المبحث الثالث: تناول أثر العلاقات الامريكية – الكويتية في مجال مكافحة الإرهاب على الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

واعتمد الباحث على منهجين أولاً: منهج صنع القرار للتعرف على عملية صنع القرارات التي تسعها اليها الولايات المتحدة الامريكية والكويت في تحقيق أهدافها في مكافحة الإرهاب، اما ثانياً: منهج المصلحة الوطنية والذي يقوم على التعاون بين البلدين في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي عن طريق القضاء على التنظيمات الإرهابية.

وقد استندت الدراسة على متغيرين هما: العلاقات الامريكية – الكويتية في مجال مكافحة الإرهاب كمتغير مستقل، والاستقرار الإقليمي في الخليج العربي كمتغير تابع.

الفصل الاول:

العلاقات الامريكية - الكويتية قبل وخلال فترة الدراسة

وانعكاساتها على الاستقرار الاقليمي

بدأت العلاقات الامريكية الكويتية قبل استقلال دولة الكويت، وكان ذلك عن طريق بناء المستشفيات الامريكية في الكويت، وقيام القيادات التنقيبية بالدور التعليمي والتنقيفي في تعليم وتطوير الكويتيين في شتى العلوم: الطب، الصيدلة، اللغة الانجليزية، وكذلك سعت الشركات الامريكية لإقامة العلاقات الاقتصادية والنفطية على أرض الكويت، وقد استطاعت آنذاك اكتشاف حقل (برقان) الذي يعد أكبر حقل نفطي في العالم، وبعد مرحلة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، انتقلت الى المرحلة المهمة في تأسيس العلاقات الاستراتيجية عبر انشاء القنصلية الامريكية ف ومن ثم تحولت الى سفارة.

بعد استقلال الكويت من بريطانيا عام ١٩٦١، أصبحت الكويت تمثل أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية عبر مجموعة من العوامل: أن الكويت تحتوي على موقع جغرافي استراتيجي عالمي، والذي يشكل أهمية كبرى في الاعتبارات الاستراتيجية للدول العظمى، وأنها تتمتع بقوة احتياط نفطي والذي يعد من أقوى احتياطات دول العالم، حيث تمثلت المصالح النفطية الاسس والادوات الاولى بين البلدين، ولعبت الشركات الامريكية الدور الرئيسي في تنمية الموارد النفطية في الكويت.

ستقوم الدراسة بدراسة المبحث الاول المُكون من المطلبين التاليين:

المبحث الاول: نشأة وتطور العلاقات الامريكية – الكويتية.

المطلب الاول: تطور العلاقات الامريكية – الكويتية منذ استقلال دولة الكويت حتى عام

٢٠٠٥.

المطلب الثاني: طبيعة ومحددات العلاقات الامريكية – الكويتية من عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٨.

المبحث الاول:

نشأة وتطور العلاقات الامريكية - الكويتية

نشأت العلاقات الامريكية - الكويتية قبل استقلال الكويت من بريطانيا عام ١٩٦١م، إذ تشكلت العلاقات الثنائية بين البلدين في نهايات القرن ١٩ في ظل الظروف والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، والعلاقة المشتركة بين البلدين ليست وليدة اللحظة بل متأصلة ومتطورة شملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وذلك بما تحظى به الكويت على موقع استراتيجي وثروة طبيعية ومكانه سياسية ونموذج ديموقراطي، الامر الذي جعل اهتمام الولايات المتحدة الامريكية في عقد شراكة وتبادل المصالح بين البلدين. (الغانم، ٢٠٠٨)

قد وطأت اقدام المبشر الامريكي صمويل زويمر أرض الكويت بين عامي ١٩٠٠-١٩٠٣، وذلك من خلال حملته التبشيرية على منطقة الخليج العربي الذي بدأت في عام ١٨٧٧م، حيث أسس أول مركز تبشيري امريكي تحت غطاء طبي في دولة البحرين عام ١٨٩١م ومن ثم انشأت فروعها في مسقط ودبي والشارقة، إلا ان حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح آنذاك رفض دعوة نشر الدين المسيحي في المنطقة، الامر الذي شعرت به المؤسسات التبشيرية بتمسك هذا الشعب بدينه الاسلامي مما جعل هذه الدعوة التبشيرية تُبدل هدفها من نشر الدين المسيحي الى الهدف الصحي والاجتماعي. (بني مرجة، ١٩٨٤، صفحة ١٦٦)

كان اول مستشفى يُبنى في الكويت هو المستشفى الامريكى، وذلك بناءً على طلب الشيخ مبارك الصباح الذي تم تشييده في عام ١٩١٣م، وبلغت تكاليف بناء المستشفى ٦٠٠٠ دولار كونه اول مبنى في الكويت يُبنى بالأسمنت والخرسانة المسلحة بالحديد. (الحاتم، ١٩٨٠، الصفحات ٩٠-٩١)

وعليه فإن هذا المبحث يتناول المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تطور العلاقات الامريكية – الكويتية منذ استقلال دولة الكويت حتى عام

٢٠٠٥

المطلب الثاني: طبيعة محددات العلاقات الامريكية – الكويتية من عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٨

المطلب الاول:

تطور العلاقات الامريكية - الكويتية منذ استقلال دولة الكويت حتى عام ٢٠٠٥

شكلت معادلة استقلال الكويت في عام ١٩٦١م الحجر الاساسي في تعزيز السياسات الخارجية، التي اتسمت بالتقارب الشديد في إقامة علاقات خارجية متوازنة مع الاطراف المجاورة لها، حيث لعب الموقع الجغرافي المتعلق بمساحة الكويت دورا بارزا في تشكيل العلاقات الدولية، وكونها دولة صغيرة يقع موقعها الجغرافي بين ثلاث دول كبرى هما السعودية والعراق وإيران، الامر الذي تأثرت به الكويت على المستويين الداخلي والمحلي، فقد استطاعت الكويت تحقيق بعض اهدافها ومصالحها، وفي المقابل واجهت بعض الصعوبات والتحديات التي انعكست على سياستها الخارجية. (ابو صليب، ٢٠١٥، الصفحات ٩٤-٩٥)

سعت السياسة الكويتية منذ استقلالها الى تنوع وتوسع المصالح الداخلية والمشاركة الفعلية دوليا، واهتمت في رسم اهداف سياسية - عسكرية، وايدولوجية - فكرية، وانسانية - اقتصادية، للمحافظة على كيان الدولة ضد الاطماع والتهديدات الخارجية، وكذلك سعت الاستراتيجية الكويتية في توسعة نفوذها مع جميع دول العالم، وذلك لضمان استقلالية الدولة واستقرارها وردع الخطر الخارجي. (أسيري، ١٩٩٣، صفحة ٤٠)

فمنذ إعلان الكويت استقلالها والذي بدأ رسمياً في حزيران ١٩٦١م، استقبلت الكويت تهديداً من الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، والذي ينص على ضم الكويت الى حوض العراق عن طريق تحرير الاراضي الكويتية، في زعمه منطقياً وشرعياً ان الاراضي الكويتية تابعة للعراق منذ زمن بعيد، وصرح آنذاك عبد الكريم قاسم قائلاً: "عهد المشيخة قد ولى.. وسوف نمد حدود العراق إلى الجنوب من الكويت". (أسيري، ١٩٩٣، صفحة ٧٢)

ففي عام ١٩٦٣ قامت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وايران ومصر والسعودية بتقديم المساعدة لإنقاذ الكويت من مأزقها مع العراق، وكانت هذه المساعدات نتيجة اتباع الكويت نهجاً يدعو الى التقارب والتكاتف بين الاجواء العربية والاقليمية والسياسات الدولية، حيث قدمت الولايات المتحدة الامريكية تصعيداً الى هيئة الامم المتحدة دفاعاً عن الكويت، وذلك من خلال بداية الازمة الكويتية العراقية ما بين حزيران ١٩٦١ حتى تشرين الأول ١٩٦٣، والتي مرت بمراحل عديدة بدءاً بالتهديد العسكري ثم اعلان حرباً دعائية حتى نهايتها عن طريق المواجهة السياسية. (دوكاس، ١٩٧٣، الصفحات ٢٧-٦٤)

كان أول عمل استثماري كويتي رئيسي في داخل الاسواق الامريكية في عام ١٩٧٤، حيث اشترت الكويت جزيرة "كيوا" (Kiawah Island) وهي عبارة عن منتجع سياحي بقيمة ١٧،٤ مليون دولار، وبيعت في عام ١٩٨٨ بمبلغ ١٠٥،٥ مليون دولار، وتعدت الاستثمارات الكويتية فيما بعد ما يقارب ١،٨ مليار دولار في عام ١٩٧٦، والتي شملت الاستثمارات العقارية والاسهم التجارية والسندات الامريكية، وكذلك تم شراء شركة "سنتافي" العالمية في عام ١٩٨١ الواقعة في كاليفورنيا بقيمة ٢،٥ مليار دولار،

وهي شركة استكشاف وحفر وتجهيز البترول والتنقيب على الزيت والغاز الطبيعي والمعادن الاخرى، حيث كانت هذه الصفقة من أكبر الصفقات الاستثمارية آنذاك، ولقد وصلت استثمارات الكويت في الولايات المتحدة الامريكية لغاية ٣٥% من مجموع استثماراتها خارجيا، ففي عام ١٩٨٨ قَدّرت هذه الاستثمارات بحوالي ٣٠ مليار دولار، وكانت الكويت الدولة الوحيدة التي تعد من كبار المستثمرين لا تنتمي الى منظمة التعاون والتنمية الاوروبية في الولايات المتحدة الامريكية. (أسيري، ١٩٩٣، الصفحات ١٢٢-١٢٣)

ففي السبعينيات نشأت العديد من الخلافات الاقتصادية والدبلوماسية بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية، وذلك بسبب اهتمام الكويت اتجاه القضية الفلسطينية، واستمرت الكويت في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في المحافل الدولية وإيجاد حل شامل لقضية الشرق الاوى، حيث دعمت الكويت الشعب الفلسطيني في جميع المجالات: المالية، التنظيمية، الاعلامية، المالية، وغيرها، وهذا ما أغضب السياسة الخارجية الامريكية وأعضاء الكونجرس الامريكي.

بسبب الاهتمام الفعلي لدى الكويت اتجاه القضية الفلسطينية نشأت العديد من الخلافات الاقتصادية والدبلوماسية بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية، ففي تشرين الأول ١٩٧٣ قررت الكويت خفض كمية النفط المنتجة ورفع الاسعار على الولايات المتحدة الامريكية، اذ تقلص انتاج الكويت من ٣،٧ مليون برميل يوميا الى ٢،٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٤م. (The Middle east and north Africa، ١٩٨٨، صفحة ٥٢٢)

استمرت الكويت في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين السياسية في المحافل الدولية تأييدا لأخواتها في الاسلام والعروبة، ففي تموز ١٩٧٩ عقدت الكويت اجتماعا بين (اندرو يونج) سفير الولايات المتحدة الامريكية في الامم المتحدة آنذاك، وزهري الطرزي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في منزل عبد الله بشاره مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة، لعبت الكويت دور الوسيط في حل القضية الفلسطينية واتخذت موقفا حقيقيا ضد السياسات غير الودية للولايات المتحدة الامريكية، حيث وصفت وزارة الخارجية الامريكية قرارات الكويت اتجاه القضية الفلسطينية بـ (الصدمة)، وذلك لاستمرار السياسة الكويتية بدعم الشعب الفلسطيني في جميع المجالات التنظيمية، والمالية، والاعلامية، وغيرها من الدعم العام والخاص. (أسيري، ١٩٩٣، الصفحات ١٣٤-١٣٥)

فقد واجهت السياسة الكويتية أنواعا شتى من المعارضة السياسية داخل الكونجرس الأمريكي، وما كان هذا إلا بداية لتوثيق العلاقات العسكرية والدفاعية بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية، فقد اشترت الكويت الأسلحة والصواريخ والدبابات بحوالي ٢٥٠ مليون دولار، بالإضافة الى وضع خطة شاملة بإرسال مستشارين عسكريين وفنيين لتطوير الجيش الكويتي وتدريبهم على هذه الاسلحة، ففي بداية عام ١٩٨٨ ارسلت القوات الكويتية اكثر من ٣،٠٠٠ عسكري و ١٥٠ طيار كويتي للتعليم والتدريب في وزارة الدفاع الامريكية البنتاغون، وفي منتصف عام ١٩٨٨م وقعت الكويت أكبر صفقة سلاح مع الولايات المتحدة الامريكية والتي تقدر بـ ١،٩ مليار دولار. (أسيري، ١٩٩٣، صفحة ٢٠٣)

تضمنت الاتفاقية الخاصة بسلامة الطيران المدني بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية

وحكومة الكويت في عام ١٩٨٧، والتي تنص على: (جريدة الكويت اليوم، ١٩٨٨)

١- تقديم المساعدة عند طلبها من قبل أحد الطرفين، ومنع جميع أعمال الاستلاء غير المشروعة في الطائرات، وعدم اتخاذ أية أعمال غير قانونية تُهدد سلامة الركاب وأطقم الطائرات، وكذلك أي عمل يُعرقل المرافق الجوية ويُهدد سلامة الطيران.

٢- التزام الطرفين بنصوص الاتفاقية الخاصة بالجرائم والأعمال غير المشروعة المرتكبة داخل الطائرات.

٣- العمل على أحكام الطيران الدولي في علاقات البلدين المتبادلة وفق نصوص منظمة الطيران المدني.

٤- مراعاة أحكام الأمن لكل من الطرفين في حال طلبها عن دخول إقليم الطرف الآخر، واتخاذ كافة الإجراءات لحماية الطائرات، والحق في تفتيش الطائرة ومخازن البضائع بالإضافة إلى تفتيش الركاب والأطقم والأمتعة وذلك قبل أو أثناء صعود الطائرة.

٥- تقديم المساعدة أحد الطرفين للآخر في حال وجود حادث أو تهديد أو عمل غير مشروع على الطائرة بالإضافة إلى أي عمل قد يُهدد سلامة الركاب وطاقم الطائرة والمطارات، وذلك من خلال تسهيل الاتصالات والإجراءات اللازمة بالسرعة القصوى.

ففي تموز ١٩٨٨م قام ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح بأول زيارة عمل رسمية الى الولايات المتحدة الامريكية، إذ تعتبر أول زيارة يقوم بها مسئول حكومي عالي المستوى في عقدين من الزمن، وتناولت الزيارة المباحثات والقضايا الإقليمية المضطربة في منطقة الخليج العربي، وذلك نتيجة الحرب العراقية الإيرانية او ما تسمى بحرب الخليج الأولى، والتي استمرت ثمان سنوات من أيلول ١٩٨٠ لغاية آب ١٩٨٨، فخلال هذه المدة على الصعيد المحلي استطاعت السياسة الكويتية تأمين وتوفير الحماية للمياه الإقليمية والأراضي الكويتية عن طريق بناء قاعدة امدادات وتمويل للقوات الامريكية المرافقة للسفن الكويتية، اما على الصعيد الدولي استطاعت تحقيق أهدافها السامية بوقف إطلاق النار والتوصل الى حل سلمي للنزاع العراقي الإيراني، وذلك عن طريق التحالف مع الدول الكبرى حفاظا على الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. (أسيري، ١٩٩٣، صفحة ٢٦٢)

خلال الحرب العراقية الإيرانية تحديدا في (حرب الناقلات) ظهرت بوادر تعاون عسكري بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية، حيث ان الكويت أكدت بالتزامها بسياسة الحياد والتوازن وعدم الرضوخ لأي قوة دولية، ووضحت الكويت لدى الدول العربية بان الاستعانة بالولايات المتحدة الامريكية كان من أجل حماية ناقلاتها النفطية، وقد صرّح وكيل وزارة الخارجية الكويتية آنذاك السيد سليمان ماجد الشاهين قائلاً "أن عملية إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية واستبدال الأعلام الكويتية كانت دوافعها اقتصادية وتجارية بحتة، وأنها عملية طارئة وضرورية فرضتها ظروف ومعطيات الحرب العراقية الإيرانية، مما لا يعني المساس بسيادة الكويت بسيادة الكويت واستقلالها، أو موافقتها على منح تسهيلات عسكرية أو قواعد لأي دولة على أراضيها". (الشاهين، ١٩٩٠، صفحة ٩)

ونتيجة الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠، استطاعت الكويت تأمين وتوفير الحماية للمياه الاقليمية والاراضي الكويتية، وذلك عن طريق بناء قاعدة امدادات وتمويل للقوات الامريكية المرافقة للسفن الكويتية، واستطاعت السياسة الخارجية الكويتية في تحقيق أهدافها السامية بوقف إطلاق النار والتوصل الى حل سلمي للنزاع العراقي الايراني في عام ١٩٨٨، عن طريق التحالف مع الدول الكبرى حفاظاً على الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وبعد مرور عامين من وقف اطلاق النار، قام الرئيس العراقي صدام حسين بغزو الكويت في عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩١ تم تحرير الكويت عبر تحالفا دوليا يشكل ٣٠ دولة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والتي كان لها الدور الرئيسي في تحرير الكويت، ودعمت الكويت الولايات المتحدة الامريكية حربها على العراق عام ٢٠٠٣، وذلك للتخلص من نظام صدام حسين وإزالة تهديداته المستمرة تجاه الكويت، حيث شكلت العلاقات الثنائية بين امريكا والكويت العديد من التفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية، وعالجت القضايا المهمة في منطقة الخليج العربي وهي العراق وإيران والإرهاب.

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨م زاد توتر شديد بين العراق والكويت، حيث قام الرئيس العراقي صدام حسين في أيار ١٩٩٠م بتوجيه الاتهامات ضد الكويت، منها سرقة نفط حقل الرملة العراقي الواقع بين الحدود الكويتية العراقية، وقدمت العراق مذكرة الى جامعة الدول العربية تشتكي فيها زيادة الكويت إنتاجها في النفط على الحصة المقررة لها، وطالبت من الكويت أيضا بسداد الديون المقررة على العراق أثناء الحرب العراقية الايرانية والمقدرة بمليارات الدولارات، فرد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد على مذكرة العراق بنفي جميع الاتهامات المزعومة،

كما طالبت الكويت تخفيف حدة التوتر بين البلدين، وإحالة القضية الى الجامعة العربية، والجلوس على طاولة الحوار وحلها بأسلوب المفاوضات وبذل المساعي الحميدة لاحتواء الازمة بقدر المستطاع، ولكن جميع الطرق السلمية لمنع حدوث الحرب بين البلدين باتت بالفشل، ففي اليوم الثاني من آب ١٩٩٠م قامت القوات العراقية براً وجواً باجتياز الحدود الكويتية والمقدر عددهم أكثر من ٢٠ ألف جندي، وقام مجلس الامن بعقد جلسة طارئة في نفس اليوم تطالب القوات العراقية بانسحاب فوري وغير مشروط، وكما اصدر مجلس الامن قرارات صارمة على العراق، والذي فرضت عليها حصاراً بحرياً وجوياً وعقوبات اقتصادية شاملة، وتشكل تحالفاً دولياً يُدين الغزو العراقي على الكويت، وبلغ اكثر من ٣٠ دولة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والذي كان لها نصيب الأسد من حيث الكم والكيف، ولقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية المدعومة بقرارات دولية وبدعم من مختلف دول العالم بتحرير الكويت، حيث بدأت العملية العسكرية المسماة (عاصفة الصحراء) في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١م وانتهت في ٢٧ شباط ١٩٩١م، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب انسحاب القوات العراقية وتحرير الكويت. (موقع الجزيرة الالكتروني، ٢٠١٦)

أحدث الغزو العراقي نقطة تحول في سياسة الكويت الخارجية، حيث قامت السياسة الكويتية بمراجعة شاملة حول الانظمة العربية التي كان لها مواقف سلبية اتجاه الكويت أثناء الغزو، والعمل على زيادة التعاون والتكاتف مع منظمة مجلس التعاون الخليجي، والتركيز على التحالف الاستراتيجي العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية، والتي كان لها الدور الرئيسي في تحرير الكويت، حيث وقعت الكويت مع واشنطن اتفاقيات أمنية وعسكرية في عام ١٩٩١م تمتد لغاية عشر سنوات،

والتي تشير الى حماية الكويت في حال تعرضها للخطر، وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال التدريب العسكري وتصدير الأسلحة الامريكية الى الكويت، وقد تم تجديدها في عام ٢٠٠١ لمدة عشرة سنوات، وفي عام ٢٠١١ تم تجديدها لمدة عشر سنوات إضافية. (ابو صليب، ٢٠١٥، صفحة ١٢٢)

تطورت العلاقات الكويتية الامريكية نتيجة حرب الخليج الثانية على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري، ووقعت الكويت مع امريكا ودول التحالف اتفاقيات أمنية وعسكرية بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢م، والتي تنص على انشاء قاعدة أمريكية ثابتة في الكويت، تقوم بمناورات عسكرية مشتركة، وتدريب وتطوير الجيش الكويتي، إضافة الى قوة تدخل سريعة في حال وجود خطر محقق على الكويت، وهذا ما يعكس الفرضية الأساسية في العلاقات الدولية التي تحتاجها الدول الصغيرة في المزيد من التحالفات مع الدول الكبرى، وذلك لضمان سير استقلالها والحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة داخليا وخارجيا. (Embassy of the United States of America of Kuwait، ١٩٩٢، صفحة ١٩)

ففي أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، أرسل وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الاحمد برقية الى وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية كولن باول، استنكار دولة الكويت لهذه الاعمال الارهابية، التي استهدفت الابرياء والمؤسسات المدنية والتجارية، مؤكدا بان هذه الاعمال الارهابية تتنافى مع مبادئ الاديان السماوية السمحة وحقوق الانسان. (كونا، ٢٠٠٢)

كما ساهمت أحداث ١١ سبتمبر في تغيير السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي، حيث أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش حينها القضاء على التنظيمات الارهابية عسكريا واقتصاديا واعلاميا، من خلال تنظيم تحالفات دولية تقودها الولايات المتحدة الامريكية، وسميت "الحرب على الارهاب"، والتي بدأت بشن الحرب على أفغانستان في عام ٢٠٠١م، وذلك لإسقاط وتدمير تنظيم القاعدة، ومن ثم التحضير لشن الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين. (ابو صليب، ٢٠١٥، صفحة ١٢٥)

أعلنت الكويت دعم الولايات المتحدة الامريكية في حربها على العراق عام ٢٠٠٣م، وذلك من خلال تقديم جميع أنواع الدعم اللوجستي للقوات الامريكية في أرض الكويت، وقد رأت السياسة الكويتية هذه الحرب على انها الفرصة الذهبية للتخلص من نظام صدام حسين لإخراجها من الضغوط السياسية، كما حرصت الكويت على نشر الامن والاستقرار في منطقة الخليج، والذي لم تكن مستقرة بسبب الحرب الخليج الاولى والثانية، وجاء هذا القرار نتيجة المشكلات الاقليمية والاقتصادية بين الكويت والعراق، حيث ان خسائر البشرية والمادية ابان الغزو العراقي على الكويت في عام ١٩٩٠م كانت كبيرة، وعليه فإن مصلحة الولايات المتحدة الامريكية الاستراتيجية وحربها على الارهاب تتوافق بشكل كبير مع الكويت وأهدافها، والتي تتمثل في إزالة تهديد نظام صدام حسين تجاه الكويت. (ابو صليب، ٢٠١٥، صفحة ١٨٨)

في هذا السياق، يشير عبد العزيز الشارخ مدير المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية الكويتية أن " الكويت سعت من وراء دعمها للولايات المتحدة الامريكية في الحرب ضد العراق إلى تحقيق مصلحتها المتمثلة في إزالة تهديد نظام صدام تجاه الكويت، وقد نجحت الكويت في تحويل قضية العراق من كونها تخص الكويت إلى قضية إقليمية تتعلق بالمنطقة بأسرها". (الشارخ، ٢٠١٣)

المطلب الثاني:

طبيعة محددات العلاقات الامريكية - الكويتية من عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٨

نظراً لوجود علاقات تعاون اقتصادية وسياسية واستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت، بالإضافة الى ان هذه العلاقة لها تاريخ طويل قبل استقلال الكويت، وقد تطورت تدريجياً بعد استكشاف النفط في المنطقة، وخلال السنوات الاولى من الاستقلال كانت أمريكا الحليف الاساسي للكويت، ومنذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٩٠ كانت العلاقة بين البلدين جيدة وطبيعية لكنها لم تكن متميزة الى حد ما، ويرجع ذلك إلى رغبة سياسة الكويت في الابتعاد عن الصراعات والحروب الباردة، خاصة بأن السياسة الكويتية الداعم الاول للقضية الفلسطينية، وبالمقابل الولايات المتحدة الامريكية الداعم الرئيسي لإسرائيل. (Terrill، ٢٠٠٧)

إلا ان العلاقة التاريخية بين أمريكا والكويت شكلت العديد من التفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية، وتمتد هذه العلاقة من خلال التعاون والتناسق المشترك حول القضايا الإقليمية المهمة وهي العراق وإيران والإرهاب، إذ تعتبر هذه الملفات المحور الاساسي التي تتحاور بها الولايات المتحدة الامريكية مع الدول التي تعدها صديقة ومنها الكويت. (عطوان وانعام، ٢٠١٧، صفحة ٣٣)

وللتعرف على مدى تأثير محددات العلاقات الامريكية – الكويتية المتمثلة في المحدد

الأمني والعسكري والاقتصادي والثقافي بالشكل التالي:

أولاً: المحدد الامني والعسكري.

ثانياً: المحدد الاقتصادي.

ثالثاً: المحدد الثقافي والفكري.

أولاً: المحدد الأمني والعسكري.

شكل المحدد العسكري أحد أهم المحددات التي تُأثر على السياسات الخارجية بين الدول، والهدف الاساسي في تحقيق الامن والتكامل الإقليمي وضمان استقرار النظام السياسي الذي يكمن في القوة العسكرية، كما أن القوة الاقتصادية هي المكمّل الأساسي في ضمان التفوق العسكري والحصول على أعلى درجات التقدم. (مقلد، ١٩٨٢، الصفحات ٤٩-٥٣)

كذلك شكل الهاجس الأمني أبرز التحديات الخارجية التي مرت على الكويت والتي كانت قادمة من العراق في الاعوام ١٩٦١ و ١٩٧٣ و ١٩٩٠، والتهديدات الإيرانية في فترة الثمانينيات، فمن الناحية الامنية عملت الكويت على سد حالة الفراغ الأمني، وذلك من خلال رسم الإستراتيجية الامنية في تطوير منظومة الأمن الداخلي والخارجي، والمحافظة على البقاء وحماية الأمن القومي في المنطقة. (أسيري، ٢٠١٧، صفحة ١٤٧)

تعتمد الكويت بشكل رئيسي على القوى الأجنبية للتعويض عن فقدان القوة الوطنية، من خلال عقد شراكات مع القوى الكبرى عالمياً باتفاقات أمنية في إطار تعزيز القدرة الدفاعية، وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية أهم حليف إستراتيجي وأمني لدى الكويت، حيث انفقت الكويت على الإنفاق العسكري نحو ٦,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، ونحو ٦,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، ونحو ٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، إلا أن الإنفاق بدأ يستقر عند سقف ٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٥ باستثناء عام ٢٠١٠ والذي وصل نحو ٤,٢ مليار دولار، وذلك بسبب توتر العلاقات العراقية الكويتية آنذاك،

وتغطي النفقات العسكرية نفقات الافراد العسكريين والمدنيين في السلك العسكري والمساعدات والبحث والتطوير وجميع العمليات والبرامج العسكرية، وتذهب أيضاً نفقات تشغيل القواعد العسكرية الامريكية البالغ عددهم ٥٠٠٠ جندي أمريكي، والتي تؤدي جميع الأغراض العسكرية المختلفة كالدفاع والتدريب والاستشارات وأداء المهام الأمنية والإقليمية. (الكتاب السنوي، ٢٠١٣، صفحة ٢٥٨)

ظهرت توترات في العلاقات الكويتية الإيرانية بشكل خاص، رافقها توترات إقليمية أوسع بين أمريكا وإيران بشأن برنامج إيران النووي مع احتماليه وقوع حرب أمريكية إيرانية في عام ٢٠٠٦، واستمر توتر العلاقات بين البلدين حتى عام ٢٠١٢، وكون أمريكا لديها قواعد عسكرية في الكويت والخليج العربي وضعت خططها للانطلاق من هذه القواعد العسكرية، بالمقابل وضعت إيران خططها لضرب القواعد الامريكية المستقرة في مناطق الخليج العربي، الامر الذي جعل السياسة الكويتية تُطالب بإيجاد حل دبلوماسي يمنع وقوع هذه الحرب كونها أكثر المتضررين، ويرجع السبب إلى إن الحرب ستكون على أرض الكويت ومياها الإقليمية، وإن المفاعلات النووية الإيرانية قريبة من مياه الكويت في حال وقوع حرب ستصب اثارها على الكويت. (Alazemi، ٢٠١٣، صفحة ١٠٨)

قد زار امير الكويت الشيخ صباح الاحمد واشنطن في أيلول ٢٠٠٦ والتقى جورج بوش الرئيس الامريكي السابق، وبحث معاً العلاقات الثنائية والدولية بين البلدين، وقال جورج بوش "نحن نعمل معاً لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"، وإن الكويت مثلاً يُحتذى به من قبل دول المنطقة، كما انها دولة صديقة وحليف جيد للولايات المتحدة الامريكية، وفي كانون الثاني ٢٠٠٨ زار الكويت جورج بوش والتقى الشيخ صباح الاحمد وبحثاً آخر التطورات السياسية في منطقة الشرق الاوسط والقضايا ذات العلاقات المشتركة. (جريدة الآن الكويتية، ٢٠٠٩)

من ناحية أخرى، فإن التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت أمر لم تستفيد منه الكويت فقط بل استفادت منه الولايات المتحدة الامريكية أثناء حربها على العراق، حيث استضافت الكويت على أرضها معظم القواعد والقوات الامريكية ووفرت لها الدعم الداخلي والخارجي، وحرصت السياسة الكويتية على ربط أمنها واستقرارها من خلال ارتباطها مع الدول الكبرى، الامر الذي من خلاله قامت واشنطن بإعلان الكويت كحليف إستراتيجي رئيسي خارج حلف الناتو، وبموجب هذا الإعلان تحصل الكويت على عدة مزايا عسكرية، منها: الحق في الحصول على أسلحة يُمنع بيعها لأي دولة خارج حلف الناتو، والحق في إمكانية الحصول على تكنولوجيا الأسلحة الذكية حديثة ومتطورة، وزيادة تبادل واكتساب الخبرات المشتركة بين البلدين، وتنسيق التعاون العسكري في مجالات عدة منها التدريب والتطوير. (ابو صليب، ٢٠١٥، صفحة ١٢٨)

على الرغم من أن الكويت دولة صغيرة فإن مؤشر القوة لعام ٢٠١٦ Power Index أعطى الكويت ترتيباً ٧٨ من بين ١٢٦ دولة على مستوى دول العالم، وحصلت على الترتيب ١٣ على مستوى الدول العربية، حيث يعتمد هذا المؤشر على عدة درجات منها: درجة القوى البشرية والقوى الجوية والبحرية والأنظمة الأرضية والطبيعة الجغرافية والمؤشرات المالية.

(Global Firepower Military Ranks، ٢٠١٥)

الجدول رقم (١)

الإنفاق العسكري الكويتي

(١٩٩٠-٢٠١٦)

(مليون دينار كويتي)

العام	حجم الإنفاق العسكري
١٩٩٠	٤٥٢٧
١٩٩١	٢٨٢١
١٩٩٢	٨٨٣
١٩٩٣	٩١٦
١٩٩٤	١٠٤١
١٩٩٥	١١٦٣
١٩٩٦	٧٧٨
١٩٩٧	٧١١
١٩٩٨	٦٨٠
١٩٩٩	٧١٢
٢٠٠٠	٧٠٧
٢٠٠١	٧٨٤
٢٠٠٢	٨٨٢
٢٠٠٣	٩٥٠
٢٠٠٤	١٠٣٩
٢٠٠٥	١٠٢٠
٢٠٠٦	١٠٥٢

٢٠٠٧	١٢٠٩
٢٠٠٨	١١٨٥
٢٠٠٩	١٢٢٠
٢٠١٠	١٢٥٠
٢٠١١	١٥٦٨
٢٠١٢	١٦٩٥
٢٠١٣	١٥٩٠
٢٠١٤	١٧٢٥
٢٠١٥	١٦٧٦
٢٠١٦	١٩٩٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاستعانة بـ SIPRI Military Expenditure Database

فإن الطبيعة الجيوسياسية ومعظم التحديات الإقليمية المحيطة بدولة الكويت تجعلها تُعزز التعاون الدفاعي مع الدول القوية والدول الخليجية القريبة منها إقليمياً، فإن خطة التنمية السنوية للدولة لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ أكدت أهمية التعاون العسكري مع العديد من دول العالم، حيث أشارت الحكومة إلى رسم إستراتيجية تعزيز قدرات الأمن الداخلي والخارجي وفق رؤية شاملة، وذلك من خلال إدارة الأزمات وتطوير القدرات الدفاعية والهجومية وتعزيز العلاقات الدولية مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول الصديقة العظمى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وتركيا (الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، ٢٠١٥)

تتواجد الجنود الامريكية في الكويت بعدد يتجاوز ١٦,٠٠٠ جندي، مقارنة بدول الخليج العربي فإن الكويت تحتل المركز الاول من بين دول الخليج كأكبر عدد من الجنود الامريكان، حيث يتمركز في الكويت قاعدتين عسكرية أمريكية، وهما معسكر الدوحة شمال غرب مدينة الكويت، ومعسكر "عريفجان" جنوب البلاد. (فهد، ٢٠١٨)

ففي أيلول ٢٠١٧ قام الشيخ صباح الاحمد بزيارة واشنطن والتقى بالرئيس دونالد ترامب في إطار تحرك دبلوماسي، وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية، بالإضافة الى التطورات الإقليمية والسعي إلى إيجاد حلول حول الأزمة الخليجية، وجاء ذلك بعد إعلان المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين حصار دولة قطر برياً وبحرياً وجوياً بزعم دعم الإرهاب، وهو ما نفته الاخيرة جملة وتفصيلاً، وفي أيلول ٢٠١٨ استقبل الرئيس دونالد ترامب الشيخ صباح الاحمد في البيت الابيض، وذلك في إطار استمرار الجهود الكويتية الامريكية لإنهاء الازمة الخليجية حرصاً على استقرار الامن الإقليمي في منطقة الخليج العربي. (موقع الخليج أونلاين، ٢٠١٨)

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول التي تستورد أسلحتها من الولايات المتحدة الأمريكية، حسب تقرير ميونخ لعام ٢٠١٩، حيث تشير الإحصائيات حول استيراد الدول الخليجية بنسبة ٥٣% من أسلحتها عبر الولايات المتحدة الأمريكية، وتليها فرنسا بنسبة ١١%، وتليها بريطانيا بنسبة ١٠%، ثم كندا بنسبة ٧% من حجم واردات الأسلحة التي تستوردها دول مجلس التعاون الخليجي من الخارج. (موقع عربي Sputnik، ٢٠١٩)

بذلك يتضح ان الجيش الكويتي الذي تأسس في عام ١٩٤٨ يتمتع بمستوى معقول من القوة العسكرية مقارنة بمساحتها الصغيرة، حيث شارك الجيش الكويتي في معظم حروب المنطقة العربية، منها الحروب العربية ضد إسرائيل، وارسلت القوات الكويتية لواء اليرموك الى مصر للمشاركة في الحرب المصرية السورية ضد إسرائيل في عام ١٩٧٣، وشاركت أيضاً في عاصفة الحزم في اليمن مشاركة لوجستية وليست قتالية في عام ٢٠١٥. (أسيري، ٢٠١٧، صفحة ٤٣)

ثانياً: المحدد الاقتصادي.

أدى الغزو العراقي عام ١٩٩٠ إلى عرقله التنمية الاقتصادية الكويتية، وذلك بسبب كيمة الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالكويت، ناهيك عن الاثار البعيدة المدى، وبعد تحرير الكويت في عام ١٩٩١ شغلت قضايا التنمية الاقتصادية اهتماماً ملحوظاً في تقوية الروابط الاقتصادية مع دول العالم، وشكل العامل الاقتصادي عاملاً أساسياً من عوامل السياسة الخارجية من خلال تكثيف الزيارات الدولية رفيعة المستوى وتوقيع مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الاقتصادية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول العالم،

وذلك للنهوض والخروج من محنة الدمار الذي خلفه الغزو العراقي، وقد انعكس ذلك على رفع الاستثمارات الكويتية وتزايد حجم تجارة الكويت الخارجية بشكل كبير. (أسيري، ٢٠١٧، صفحة ١٥١)

ففي شباط ٢٠٠٤ وقعت الكويت مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية (تيفا) للتجارة والاستثمار في واشنطن، ووصفت بإنها الخطوة الأولى للوصول الى اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وبناءً على هذه الاتفاقية تم تأسيس المجلس الكويتي الأمريكي للتجارة والاستثمار اثناء زيارة وزير التجارة والصناعة عبدالله الطويل لواشنطن في أيار ٢٠٠٤، وتؤكد رغبة البلدين الثنائية في زيادة التبادل التجاري للمنتجات والخدمات وتعزيز مناخ استثماري جيد يُشجع على تسهيل تبادل السلع بينهما، واتخاذ كافة الإجراءات الملائمة بين البلدين على المدى الطويل، ففي عام ٢٠٠٨ تشير الإحصاءات الرسمية الى ان الحجم التبادل التجاري بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية وصل الى ٩,٨ مليار دولار أمريكي. (جريدة الان الكويتية، ٢٠٠٩)

تشير الاحصاءات الرسمية الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل في العام ٢٠٠٨ الى ٨ ر ٩ مليار دولار امريكي، وفي مجال المنتجات النفطية والبتروكيماوية يزداد حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين فالولايات المتحدة من اولى الدول المستوردة للنفط الكويتي الخام وهناك اتفاقيات مشتركة مع الشركات الامريكية للحصول على الخبرة الفنية والمعدات اللازمة الخاصة بمشروعات التكرير والصناعات البتروكيماوية. (جريدة الان الكويتية، ٢٠٠٩)

بدأت الكويت في طرح مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كدليل اقتصادي عن الإرادة الاقتصادية في وزارة الخارجية الكويتية في عام ٢٠١١، وعرف مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بأنها "دبلوماسية تعظيم المنافع، ورفع هامش المناورة السياسية، وبناء التحالفات الاقتصادية مع الدول والتكتلات الاقتصادية لتواكب المتغيرات العالمية في السنوات الأخيرة"، والتي تتمثل في تحقيق التنوع الاقتصادي، ووفق الرؤية الاستراتيجية التي رسمتها السياسة الخارجية لتلك التطلعات جاءت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات ٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠١٩/٢٠٢٠ وذلك لجعل دولة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً يجذب دول العالم للاستثمار. (وزارة الخارجية الكويتية، ٢٠١١)

هنا تجدر الإشارة الى ان حجم العلاقات الاقتصادية بين الكويت وأمريكا في نمو مستمر، حيث كان معدل التجارة في عام ٢٠٠٠ نحو ٢,٣ مليار دولار، وارتفعت بنحو ٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠، ثم ارتفعت بنحو ١٧,١ مليار دولار في عام ٢٠١٥، ويعتبر النفط أهم الصادرات الكويتية للولايات المتحدة الامريكية بنحو ٩٥% ثم المنتجات الكيماوية بنحو ٣% ثم الأسمدة بنحو ٢%، وبالمقابل تمثل قطاعات المركبات والآلات والمعدات الكهربائية والأجهزة الطبية من الصادرات الامريكية إلى الكويت بنسبة ٤٦,١%، حيث وصل ترتيب دولة الكويت ٥٤ في الصادرات الامريكية، وتقع الكويت بالمرتبة ٢٩ عالمياً بالنسبة للموردين للولايات المتحدة الامريكية. (عطوان وانعام، ٢٠١٧، الصفحات ٣٥-٣٦)

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكبر مستثمر في الصناعات والمشتقات النفطية الكويتية، حيث بلغت استثماراتها النفطية بنحو ٤٩,٧% مليار دولار بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٥، فضلاً عن التجارة والاستثمار الكويتي، فإن حضور الفعاليات والمؤتمرات الصناعية في الولايات المتحدة الامريكية نشطة وفعالة، ففي عام ٢٠١٥ حضر الوفد الكويتي مؤتمر (أو تي سي ٢٠١٥) للتكنولوجيا النفطية البحرية، وذلك بحضور ٣٠ شخصية كويتية حكومية، وحضر من القطاع الخاص مدير هيئة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر الشيخ مشعل جابر الاحمد الصباح، وبلغ استثمار الكويت بنحو ١,٣ مليار دولار، وشجعت الشركات الامريكية للاستثمار ورفع القدرة الإنتاجية النفطية في الحقول البحرية الكويتية. (كرامي، ٢٠١٥)

جاءت الولايات المتحدة الامريكية بالترتيب الخامس فيما يتعلق بالصادرات الكويتية، حيث بلغت نسبة الكويت للولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٦,٧% من إجمالي الصادرات الكويتية لعام ٢٠١٥، اما فيما يتعلق بالواردات الكويتية جاءت الولايات المتحدة الامريكية في الترتيب الثاني من بعد الصين من حيث العلاقات التجارية مع الكويت، وفي تشرين الأول ٢٠١٦ بلغت استثمارات الصندوق السيادي الكويتي في أمريكا ٣٠٥ مليار دولار، وخلال السنوات الاخيرة فقد زادت الاستثمارات الكويتية في الاسواق الامريكية بنسبة ٧٠٠%، وتُشكل استثمارات الصندوق السيادي الكويتي في امريكا بنسبة ٥٤% من إجمالي استثمارات الصندوق السيادي، الامر الذي ساعد في تزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات الماضية وقد وصل إلى ٦٨ مليار دولار. (CIA World Factbook، ٢٠١٦)

قد زاد مؤشر التبادل التجاري بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية منذُ عام ٢٠٠١ ولغاية ٢٠١٥، المتمثلة في جميع الصادرات الكويتية إلى الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك واردات الكويت من أمريكا، وهنا نقدم لكم في أسفل الص حجم مؤشر التبادل التجاري بين البلدين:

الجدول رقم (٢)

التبادل التجاري بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية (٢٠٠١-٢٠١٥)

(ألف دينار كويتي)

التبادل التجاري	واردات الكويت من أمريكا	صادرات الكويت لأمريكا	العام
٢٦٢,٤٥٦	٢٥٥,٩٤١	٦,٥١٥	٢٠٠١
٣٠٢,٦٦٠	٢٩٩,٧١٩	٢,٩٤١	٢٠٠٢
٤٠٨,٢١٥	٣٨٠,٥٣٤	٢٧,٦٨١	٢٠٠٣
٤٣٢,١٩١	٤٠٠,٢١٤	٣١,٩٧٧	٢٠٠٤
٦٠٦,١٨١	٥٦٢,٧٢٤	٤٣,٤٥٧	٢٠٠٦
٧٦١,٠٨٨	٦٨٦,١٥٦	٧٤,٩٣٢	٢٠٠٧
٨٤٤,٩٢٦	٧١٩,٠٩٩	١٢٥,٨٢٧	٢٠٠٨
٦٨٧,٠٩٤	٦٣٥,٢٩٥	٥١,٧٩٩	٢٠٠٩
٧٩٢,٩٣٦	٧٤٣,٥٥٤	٤٩,٣٨٢	٢٠١٠
٧٩٣,٤٢٣	٧٤١,٦٥٧	٥١,٧٦٦	٢٠١١
٨٤٣,٦٦٤	٧٦٢,٧٧٥	٨٠,٨٩٠	٢٠١٢

٨٨١,١٤٩	٨٢٤,٤٤٥	٥٦,٧٠٤	٢٠١٣
٨٩٥,٦٨٥	٨٦٠,٣٩٧	٣٥,٢٨٨	٢٠١٤
٩٢٠,٤٦١	٨٥٩,٧١٥	٦٠,٧٤٦	٢٠١٥

المصدر: من اعداد الباحث بالاستعانة بالنتشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية الكويتية، الإدارة

المركزية للإحصاء

ثالثاً: المحدد الثقافي والفكري.

لا تقتصر العلاقات الكويتية الامريكية على الجوانب السياسية والامنية والاقتصادية فقط، وانما يوجد نشاط ثقافي يخدم العلاقات بين الدولتين، وتتشكل الانشطة الثقافية والفكرية من خلال تنظيم المعارض والندوات الثقافية والابتعاث والزيارات المتبادلة لمواطني البلدين، المتمثلة في الدعم المادي والمعنوي للأنشطة الثقافية والاعلامية التي تخدم الكويت على مستوى العلاقات الدولية. (عطوان وانعام، ٢٠١٧، صفحة ٣٣)

على صعيد الابتعاث، قامت المؤسسات الحكومية والخاصة بتنظيم عملية الابتعاث إلى الولايات المتحدة الامريكية عن طريق جامعة الكويت، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، التعليم العالي، معهد الأبحاث، ديوان الخدمة المدنية، وحتى الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة؛ وقد سجلت السفارة الامريكية عدد الكويتيين الذين سافروا الى الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠١٦ أرقاماً قياسية، حيث دخلوا أكثر من ٧٥ ألف شخص وتشمل ١٤ ألف طالب وطالبة الملتحقين بالجامعات الامريكية، وتأتي أرقام المسافرين الكويتيين الى الولايات المتحدة الامريكية عالية جداً بالنسبة الاعوام السابقة، حيث حصلت على نسبة زيادة ٥٠٠% بين الأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٦، والتي تشمل الدارسة والعمل والعلاج والسياحة. (موقع السفارة الامريكية في الكويت، ٢٠١٦)

المبحث الثاني:

الاستقرار الاقليمي: طبيعته ومفهومه

ان مفهوم الاستقرار الاقليمي مرتبطاً ارتباطاً كلياً بالأمن، إذ يعتبر الاستقرار مرحلة لاحقة يسبقها توافر استمرارية القوة الداخلية والخارجية للحصول على استقرار يُعزز فاعلية الامن في الدولة، ويعتبر الامن قياساً أساسياً لقياس درجة استقرار أي نظام إقليمي، ففي ظل الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية لم يعد الامن الدفاعي التقليدي عن نظام الدولة كافياً وحسب، بل لابد ان يشمل استقرار البيئة الاقليمية والدولية. (حسين، ٢٠٠٤)

بشكل أوسع يرتبط مفهوم الاستقرار الإقليمي بفكرة التكامل بين الدول؛ حيث ان الإقليم من ناحية النظام الدولي يُعرف بضم عدداً محدداً من الدول التي ترتكز على التقارب الجغرافي، ووجود تماثل بين هذه الدول، وكذلك وجود تفاعلات سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، إذ يتم التمييز بين شكلين: (مطر وهلال، ١٩٨٦، الصفحات ٢٣-٢٤)

الأول: يعتبر التكامل بين الدول شكلاً من أشكال التعاون والتنسيق دون التدخل في الشؤون الداخلية وعدم المساس بالسيادة.

الثاني: يعتبر التكامل عملية قد تؤثر على سيادة الدول، وذلك عن طريق تطوير العلاقات بين الدول، التي تتخذ أشكالاً جديدة مشتركة بين المؤسسات.

وللتوضيح بدلالات مفهوم الاستقرار الإقليمي وطبيعته على نطاق الخليج العربي، والبحث عن محددات وعوامل تحقيق الاستقرار الإقليمي في الخليج العربي، فقد تم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الإقليمي في الخليج العربي.

المطلب الثاني: محددات وعوامل تحقيق الاستقرار الإقليمي في الخليج العربي.

المطلب الاول:

مفهوم الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي.

يعتبر مفهوم الاستقرار مفهوماً سياسياً يتعلق بعلم العلاقات الدولية أكثر من تعلقه بعلم القانون الدولي، فهو يهتم بتماسك الوحدات السياسية نمطاً سلوكياً يُحافظ على بقاء الاوضاع الراهنة على ماهي عليه، ويتجلى الاستقرار من خلال توازن القوى في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لمواجهة الاخطار والتهديدات التي تُعيق تقدم النظام في تنفيذ استراتيجية الامن القومي، مما يؤثر بشكل مباشر على امن واستقرار الدولة. (عطاري وحمود، ٢٠١٦، الصفحات ٥٢-٥٣)

ينبع من مفهوم الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي عدة تفاعلات مُتضمنه في إطار الأمن الاقليمي، وهي عبارة عن مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً عبر شاطئ الخليج العربي، المتمثلة في دولتي العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي الستة وهي الكويت، السعودية، الامارات، البحرين، عمان، قطر، الا أن إقليم الخليج العربي ظل يتجه نحو تقسيم ثلاثي بين جهة الغرب الذي تمثله دول مجلس التعاون الخليجي الستة، ومن جهة الشرق تُمثله إيران، اما من جهة الشمال تُمثله العراق. (المطيري، ٢٠٠٥، صفحة ٤٩)

حيث لعبت الاعتبارات الجيوستراتيجية والاقتصادية دوراً بارزاً في منطقة الخليج العربي، وذلك عن طريق تحديد ماهية وأنماط العلاقات البينية، ومدى تفاعل دول هذا الاقليم في تحديد مساراته وأهدافه اتجاه علاقاته الإقليمية، فالعلاقات الدولية قد تعكس أنماطاً معينه لمتطلبات جغرافية، سياسية، اقتصادية، التي تُفرض على أطراف هذه العلاقة سواء كان على الصعيد الإقليمي أو العالمي. (البيوي، ٢٠٠٥، صفحة ٢٤)

كان موضوع استقرار منطقة الخليج العربي أهم قضية تواجه دول المنطقة، ومن أبرز الاحداث التي تسببت في عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، هي كالاتي:

- في ايلول ١٩٨٠ بدأت الحرب العراقية الايرانية أو ما تسمى حرب الخليج الاولى، والتي استمرت لغاية آب ١٩٨٨، حيث تكبدت كلاً من الطرفين العديد من الخسائر البشرية والمادية.

- في آب ١٩٩٠ بدأ الغزو العراقي على دولة الكويت والذي تسمى حرب الخليج الثانية، وانتهت في شباط ١٩٩١، وذلك بعد اشتراك قوات التحالف مع الكويت لطرد الجيش العراقي وتحرير الكويت، حيث شارك هذا الانتصار معظم الدول العربية والاجنبية، ومن اهمها الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وفرنسا، ودول مجلس التعاون الخليجي.

- في آذار ٢٠٠٣ بدأ الغزو الامريكي على العراق والذي تسمى حرب الخليج الثالثة، وذلك للإطاحة بنظام صدام حسين، حيث تسببت هذه الحرب خسائر مادية وبشرية للعشب العراقي.

- في آذار ٢٠١٥ بدأ التدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية والتحالف العربي، ومن الدول المشاركة في هذا التحالف الامارات، والكويت، وقطر، والبحرين، والمغرب، والسودان، والاردن، ومصر، وباكستان، ومن الدول الداعمة لهذا التحالف الولايات المتحدة الامريكية، وذلك لدعم الشرعية في اليمن ضد الحوثيين. (موقع الجزيرة الوثائقية، ٢٠١٩)

- في كانون الاول ٢٠١٠ بدأت الثورات العربية أو بما تُعرف بالربيع العربي في معظم البلدان العربية، ومن أبرز الثورات التي اندلعت في تونس، وليبيا، ومصر، واليمن، وسوريا، والسودان، ومن ابرز الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في البحرين، والعراق، وعُمان، والجزائر، والاردن، وفلسطين، والمغرب، وجيبوتي، ومن الاسباب الاساسية جراء هذه الثورات والاحتجاجات هو انتشار الفساد والكود الاقتصادي وسوء الاحوال المعيشية والقمع والاستبداد، بالإضافة الى عدم نزاهة الانتخابات والتضييق السياسي وانتهاك حقوق الانسان، والتي من خلالها طالبت الشعوب العربية بإنهاء الفساد وإسقاط الانظمة الاستبدادية وتحسين المستوى المعيشي، الامر الذي زاد من عدم الاستقرار الامني في المنطقة العربية كافة، والذي نتج عن خسائر بشرية ومادية، حيث تُقدر الخسائر البشرية نحو ٢٥٩,٢١٩ الف قتيل، و ٣١٦,٠٠٠ الف معتقل سياسي، ٤,٠٠٠,٠٠٠ مليون مُهجّر. (ويكيبيديا، الربيع العربي)

- في حزيران ٢٠١٧ بدأت الازمة الخليجية بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية والامارات، والبحرين، ومصر، كما قامت دول الحصار قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق المنافذ البرية والجوية مع قطر، حيث تعتبر هذه الازمة من أكبر الازمات التاريخية بين دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تحولت هذه الازمة الى تهديد مباشر لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي. (جبريل، ٢٠١٧)

أثارت هذه الحروب والثورات عدم استقرار المنطقة، وتعطلت المصالح الحيوية على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وذلك لأهمية منطقة الخليج العربي التي تُصدر للعالم الصناعي نحو ٦٠% من احتياطاته النفطية، فأى تهديدات ومُتغيرات طارئة قد تحدث فأنها تُؤثر في إمدادات النفط المنظمة أو فرض الوصايا عليها بشروط سياسة لا يمكن القبول فيها. (البيديوي، ٢٠٠٥، صفحة ٢٥)

قد برز تواجد الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة على وجه الخصوص والغرب عموماً بعد حرب تحرير الكويت من العراق عام ١٩٩١، باعتباره حليفاً رئيسياً ومشاركاً في تكريس مفهوم أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، واستطاعت الولايات المتحدة الامريكية ترتيب استراتيجية عسكرية أمنية كبيرة على الحدود البرية والممرات البحرية، حفاظاً على استقرار الاقليمي الذي يضم أكبر منشآت نفطية بالعالم. (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)

قامت دول الخليج العربي بعلاقتها مع دول العالم تحت إطار تحالف إستراتيجي قائم على معادلة تبادلية وهي الأمن والاستقرار مقابل النفط، واستفادت النظم الخليجية من علاقاتها مع الدول العالم في الحفاظ على حماية أمنها واستقرارها الداخلي رغم ما واجهته من تحديات وتهديدات محلية وإقليمية، ولكن معادلة تبادل المنفعة دون وجود إطار حضاري وقومي جعلها تتعرض لعدة عوامل قد تؤثر على حدود السيطرة الخليجية، ومن أبرز هذه العوامل حالة الاقتصاد العالمي، ونهج النظام الدولي وتوجهاته، ومدى حاجة دول العالم للنفط، الامر الذي جعل دول الخليج العربي تدرك خطورة هذا الوضع، فسعت دول الخليج العربي إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي يتعامل مع تحديات ومخاطر الامور على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لضمان قدرة دول الخليج العربي على تأمين استمرار امنها واستقرارها الإقليمي. (تاير، ٢٠٠٤، صفحة ١١١)

إن الامن واستقرار الاقليمي يشكل على وجه التحديد ثلاثة أبعاد رئيسية: أولها توافر الامن والسلم المتبادل بين الدول التي تنتمي الى إقليم محدد، وثانيهما توافر الأمن والاستقرار الداخلي لكل دولة على حدة في مواجهة خطر المعارضة الداخلية وتحركاتها الخارجية، أما البعد الثالث يتمثل في أمن المنطقة الإقليمية كلها والذي يتحقق بالتعاون والترابط في ادارة شؤونها الخارجية بوصفها كتلة إقليمية واحدة لا تتجزأ، بحيث تكون أهدافها واضحة وترتكز على توزيع المصالح المشتركة بين دول المنطقة. (Halliday، ١٩٩١، صفحة ٢٣٠)

توجد هناك وجهات نظر نحو تحقيق استقرار وأمن دول الخليج والتي قد تشمل على عدة أمور: منها تحديد الاهداف الواضحة والعمل على تحقيقها في كافة المجالات الامنية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأن لا تكون هذه الاهداف خارج نطاق طاقة دول الخليج، ويجب أن تتم عبر استراتيجية شاملة للمستقبل القريب والبعيد، والعمل على تنفيذ السياسات والآليات اللازمة، واللجوء الى حل المشكلات والعوائق الداخلية بين دول الخليج دون تدخل الأطراف الخارجية، والسعي الى حل المشاكل الاقليمية مع دول الجوار العراق وإيران بقدر الإمكان دون تعرض المنطقة للخطر، وأخيراً منع العنصر الاسرائيلي من التغلغل في المنطقة. (ال سعود، ١٩٩٧، الصفحات ١٠-١١)

الواقع إن المناطق الاقليمية لا بد ان ترتبط ارتباطاً أمنياً محكماً، وان الامن والدفاع باعتبارهما عنصرين لا يقبلان التجزئة، فلا يكفي مراعاة دولة ما على حساب دولة أخرى أو مجموعة من الدول الاقليمية من دون مراعاة قواعد الامن والاستقرار في أقاليم أخرى، وعليه فإن استقرار الأمني في الخليج العربي يتطلب الاخذ بالاعتبار دول الاقليم التي تضم العراق وإيران، بحيث يرتكز النظام الأمني على الأسس التالية: (ال سعود، ١٩٩٧، صفحة

(١١)

١- أن تكون الاستراتيجية الامنية نابعة من دول منطقة الخليج العربي فقط دون تدخل دول خارجية.

٢- تحديد نوع وحجم التهديدات والمخاطر التي قد تطرأ على المنطقة حالياً ومستقبلاً.

٣- تحديد الأهداف والمعايير الامنية وتحقيقها على أرض الواقع.

٤- ان يتم التمييز بين المصالح الأمنية ودائرة الخلافات وعدم الخلط بينهما.

٥- أن يتم تحقيق الأمن الشامل بكافة مكوناته السياسية والاقتصادية والسياسية والامنية بأبعاده الداخلية والخارجية.

٦- ان يكون المحور الاقتصادي للأمن الوطني واستقراره هو المحور الاساسي، وذلك من خلال تحقيق بقية متطلبات الأمن الشامل.

٧- الاخذ بالمصالح القومية للدول الاخرى، وخاصة الدول التي تمتاز بالصناعة، حتى لا يتأثر النظام الأمني لدول الاقليم، وان يكون نظاماً واقعياً لا يتجاهل المصالح ويواكب المتغيرات الطارئة.

المطلب الثاني:

محددات وعوامل تحقيق الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي

إن المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقليمي في منطقة الخليج العربي يتطلب علاقات جماعية بين جميع الاطراف، وذلك لتثبيت حالة الاستقرار في المنطقة، إلا أن هناك العديد من المحددات والعوامل والمتغيرات والمعوقات التي تحد من قدرة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، والتي قد تتعارض فيها مصالح وأهداف دول الإقليم مجتمعة والمُكونة من دول مجلس التعاون الخليجي، العراق، إيران، وسعت دول مجلس التعاون الخليجي في المقام الأول منذ انشاء اتفاقية هذا المجلس في دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٨١ والذي يعتبر من مسببات إنشائه هو تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة الإقليمية. (الامير، ٢٠٠١، صفحة ١٢٧)

نظراً لعدم توافق المصالح والأهداف وتهديد الامن والاستقرار لقطبي دول الجوار في إقليم الخليج العربي، والذي أفرزت عن جملة من التحديات التي عصفت بدول مجلس التعاون الخليجي، ومن أهمها ما يلي: (السيابي، ٢٠١٧، الصفحات ٥٠-٥١)

١- حرب الخليج الاولى التي كانت بين العراق وإيران في عام ١٩٨٠ والتي تزامنت مع تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وانتهت الحرب عام ١٩٨٨.

٢- حرب الخليج الثانية التي تمثلت بالغزو العراقي على الكويت عام ١٩٩٠، والتي كانت سبباً فيما بعد بالتدخل الأجنبي في منطقة الخليج وما زال مستمراً حتى الان.

٣- الغزو الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣، والذي أدى إلى زعزعة وعدم استقرار العراق والعمل حالياً على تقسيمه، وظهرت نتائجها السلبية على الاستقرار الامني في منطقة الخليج.

٤- وجود الطموحات النووية لدى بعض القوى الاقليمية، ما يعني ذلك فرض عقوبات دولية عليها، الامر الذي يسبب زعزعة في امن واستقرار المنطقة.

٥- عدم وجود استقرار أمني وسياسي لدى بعض دول الاقليم كالعراق واليمن.

٦- تزايد العمليات الارهابية التي ينظمها تنظيم (القاعدة) الارهابي على دول مجلس التعاون الخليجي، والتي استهدفت التجمعات السكنية والصناعية والمراكز التجارية والمدارس الأجنبية، والتي أدت إلى سقوط العديد من الخسائر المادية والبشرية.

٧- موجة الثورات العربية وإرهاباتها التي تُمثل تحدياً أمنياً على دول مجلس التعاون الخليجي، إذ أصبحت دول المجلس محاطة بالعديد من التيارات والحركات السياسية، كدخول تنظيم (داعش) لإقامة دولة في العراق والشام، والذي حاول زعزعة أمن واستقرار دول المجلس، وكذلك الحوثيين في اليمن الذين يحضون بدعم من إيران والذي يمثل تهديداً لأمن المملكة العربية السعودية، وتداعيات الأزمة السورية.

هناك الكثير من التهديدات والتحديات الرئيسية التي تواجه الامن الخليجي بشكل خاص والامن القومي العربي بشكل عام، وقد سعت جهود دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد توازن استراتيجي بين دول الاقليم، وكما سعت أيضاً إلى معالجة وإنهاء مختلف الازمات الاقليمية بالوسائل السياسية السليمة وغيرها، وقد تشير مصادر تهديد الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي إلى حالة عدم الاستقرار الامني في الاقليم، إذ تنقسم هذه المصادر إلى ثلاثة دوائر وهي كالاتي:

١- دائرة التهديد الداخلية.

٢- دائرة التهديد الخارجية.

٣- دائرة التهديد المؤثرة.

أولاً: دائرة التهديد الداخلية:

إن عناصر التهديد الداخلية هي عناصر غير المتوافقة مع نظام الحكم وغير مواليه للنظام الامني الوطني، وقد تتضمن بعض أشكال مثيري الشغب والمجرمين أو أحد عناصر المعارضة السياسية المدعومة من الخارج، والهدف من هذه الاعمال هو السيطرة على الشارع المحلي عن طريق إثارة الذعر والخوف بين المواطنين وإشعارهم بانعدام الامن والاستقرار الوطني، وعلية فإن مفهوم مصادر التهديد الداخلي للأمن هو جميع المصادر التي تمس كيان الدولة وتهدد أبعاد الأمن والاستقرار الوطني. (المطيري، ٢٠١٧، صفحة ٥٩)

مع ظهور التطور الاقتصادي والاجتماعي واستقرار الحالة السياسية لأنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي، برزت بعض الظواهر الداخلية في هذه الدول، والتي قد تنعكس بتبعياتها وتأثيرها على هذه المجتمعات مادياً ومعنوياً، مما قد ينتج في زعزعة الأمن الداخلي واستقراره، ومن أبرز هذه الظواهر في دول مجلس التعاون الخليجي، عدم تكافئ التوازن السكاني في معظم دول المجلس، وانتشار ظاهرة الارهاب والتطرف، وكذلك أيضاً انتشار ظاهرة المخدرات، والعولمة وثورة المعلومات والتقنية الحديثة وتأثيرها بطريقة غير مباشرة على الامن والاستقرار الوطني. (الامير، ٢٠٠١، صفحة ١٢٩)

ثانياً: دائرة التهديد الخارجية: (الامير، ٢٠٠١، الصفحات ١٢٩-١٣٣)

تتمثل دائرة التهديدات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عبر قطبي الصراع المستمر بين الجانبين العراقي والإيراني، والذي يشكلان البعد الرئيسي في عدم الاستقرار الامني في المنطقة، إذ تنقسم التهديدات الخارجية وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي إلى ثلاثة أقسام وهي كالاتي:

١- التهديد الإيراني:

إن التأثير الإيراني له تأثيراً مباشراً في الواقع الأمني لإقليم الخليج العربي، وذلك لانتهاجها بعض السياسات التي من شأنها تعكس حالة عدم الاستقرار في المنطقة، حيث استخدمت سياسة التسلح وتنامي قوتها العسكرية المستقبلية الذي تعدى المستوى التقليدي حتى وصل الى مرحلة أسلحة الدمار الشامل، وكما أن الرؤية الإيرانية في مد نفوذها العقائدي والسياسي للمنطقة الخليج العربي بناءً على إرثها التاريخي للدولة الفارسية، وقد احتلت إيران في عام ١٩٧١ الجزر الإماراتية الثلاث، طناب الكبرى، طناب الصغرى، أبو موسى، وقد طالبت أيضاً المشاركة في ترتيبات أمن منطقة الخليج وذلك للسيطرة على دول الخليج خاصة الدول الصغيرة منها.

٢- التهديد العراقي:

يعد التهديد العراقي من أهم مصادر تهديد الأمن والاستقرار في إقليم الخليج، وقد أثبت العراق ذلك بالواقع والتجربة، وان الاعتداء والسيطرة على الاقليمي الخليجي هي الغاية الرئيسية من ذلك، ونظراً لتطلعات العراق الذاتية وغروره اللامحدود هو إبقاء المنطقة الخليجية في حالة عدم استقرار لإيهاام دول المنطقة على أنها مُستهدفة أمنياً واقتصادياً، حيث سوّق لهذه الفكرة وعلّة أنها ركيزة أساسية للحفاظ على الأمن العربي، وإن أي تهديد أو خطر يُحلق بالعراق هذا يعني إضعافاً للأمن القومي العربي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك

وهو أن العراق يعتبر مصدر مباشر في تهديد أمن واستقرار المنطقة، وتتمثل الاطماع العراقية للمنطقة في الاعتبارات التالية:

- الوصول الى التطلعات والاهداف التوسعية والترويج عنها في المنطقة لعدم وجود منافذ بحرية عبر الخليج العربي، والواقع ان العراق يمتلك ساحلاً يطل على الخليج العربي بطول ٦٠-٧٠ كم.
- يسعى العراق للسيطرة والتحكم بقرارات دول الخليج طبقاً لسياساته التي تصب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في المنطقة.
- نشر مبادئ حزب البعث العراقي من أجل السيطرة على المنطقة ومن ثم قيادة دول العالم العربي.
- كشفت السياسة العراقية انها الطرف العدو لنفسه في المنطقة، وذلك لدأبه المستمر في زعزعة استقرار المنطقة واستعراض القوة واسلوب العظمة والهيمنة التي مارسها خلال الفترة الماضية.

٣- التهديد الاسرائيلي:

إن نتائج تطبيع علاقات بعض الدول العربية مع إسرائيل باتت واضحة، وقد شملت هذه العلاقات تعاون اقتصادي وسياسي مع العديد من الدول العربية الاخرى سواء كانت معلنه او غير معلنه، إلا أن واقع التهديدات الاسرائيلية لكافة الدول العربية لا زال موجوداً، حيث سعت إسرائيل على الصعيد السياسي والعسكري والامنّي تحقيق الآتي:

- استثمار مسيرة السلام بالشرق الاوسط ومد جسور العلاقات والتطبيع مع مختلف دول المنطقة خاصة دول الخليج العربية.
- دفع التنمية في مجالات التعاون الاستراتيجي عبر صمام امن واستقرار المنطقة، وذلك لتأمين مصالح القوى الكبرى وتهيئة المناخ المناسب لتعزيز علاقاتها الجديدة مع أطراف دولية أخرى مثل تركيا، وتقويه دور اسرائيل الاقليمي والذي يزيد من دورها كراعي للمصالح الغربية.
- سعي اسرائيل الى تمزيق الوحدة العربية ومنعها من التعاون وتبادل المصالح فيما بينها، وتحويل الانظمة العربية الى كياناته هشة من خلال إثارة الشعب والفتن بين الشعوب العربية، بالإضافة الى سعيها المستمر في إضعاف دور الجامعة العربية.
- اما على الصعيد العسكري والأمني ارتبطت إسرائيل مع دول القوى العظمى المحكرة للتكنولوجيا العسكرية المتطورة والمتقدمة، ونجحت في صناعة قاعدة استراتيجية ضخمة لتصنيع الأسلحة الحربية.
- استمرار التفوق الإسرائيلي في المجال التقليدي الامني على جميع الدول العربية، وقد انفردت اسرائيل في المنطقة بالتسلح النووي حتى تكون قادرة لصد وردع جميع الدول التي لا تتفق معها.

- امتلاك قدرات تكنولوجية حديثة لزيادة الفجوة بينها وبين الدول العربية وخاصة في الجانب العسكري، والعمل على إسقاط أية مساعي عربية لتطوير استراتيجيتها الامنية والتي من خلالها ان تمتلك قدرات دفاعية حديثة قد تتعدى الجانب التقليدي.

- عدم تخلي الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي عن الاداة العسكرية لتحقيق اهدافه في المنطقة.

- السعي حول فرض قيود على تسليح دول الخليج العربي، إذ تعتبر اسرائيل ان دول مجلس التعاون الخليجي هي الداعم الرئيسي للدول العربية، ولا بد من إجهاض القدرات العسكرية لدول الخليج العربي.

ثالثاً: دائرة التهديد المؤثرة:

من الطبيعي تتأثر دول مجلس التعاون الخليجي بالأحداث والأزمات الخارجية، وبالرغم من صعوبة تحديد مصدر التهديدات الامنية المؤثرة غير التقليدية، والتي قد تعتبر تهديدات عابرة القارات كالإرهاب بأنواعه وأشكاله، وما يترتب على انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب حول العالم الامر الذي يجعل التدخلات الدولية في حل النزاعات الداخلية داخل هذه الدول حقاً مشروعاً، وبالتالي ينعكس تأثيرها سلباً على مستوى الامن والاستقرار الاقليمي. (المطيري، ٢٠١٧، الصفحات ١٣٩-١٤٠)

قد ترتبط التهديدات المؤثرة على امن واستقرار اقليم الخليج ارتباطاً مباشراً عبر الاحداث الخارجية، ومنها أبعاد النزاع العربي الاسرائيلي في المنطقة وتطور تبعاته، كما ان الصراع المستمر بين باكستان والهند وتطورهما كقوة نووية جديدة قد يسبب حرب عالمية تؤثر على استقرار المنطقة، بالإضافة الى عدم استقرار افغانستان امياً، وكذلك الوضع في القارة الافريقية وانتشار الامراض والابئة والمجاعات ومدى انتقالها للمنطقة. (الامير، ٢٠٠١، صفحة ١٣٣)

بعدها ذكرنا أبرز التهديدات المؤثرة على منطقة الخليج العربي سواء كانت الداخلية أو الخارجية، وما تسببت فيه من خلخلة التوازن الأمني في المنطقة، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت ولا زالت تُنادي وتعمل على استقرار الامن الإقليمي في الخليج العربي، وقد نستخلص من هذه التهديدات والتحديات أبرز العوامل التي من شأنها تحقق الامن والاستقرار في الخليج العربي وهي كالاتي: (الامير، ٢٠٠١، الصفحات ١٣٨-١٣٩)

- ١- تفعيل الدور الدبلوماسي والسياسي بين دول المنطقة لشرح ضرورات الامن وجعله مطلب وركيزة رئيسية لاستقرار إقليم الخليج العربي.
- ٢- مواصلة الحوار مع الجانب الإيراني للوصول الى حلول سلمية ومقبولة للاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث.

٣- إحداه سياسة التوازن في القوى الإقليمية بين أطراف دول المنطقة الثلاثة، دول مجلس التعاون الخليجي الستة، العراق، إيران، وذلك في أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٤- متابعة مستويات التسلح الخارجية، وماهي نواياها ومدى تأثيرها على مستويات الامن في المنطقة.

٥- تعزيز مبدأ الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي وتطوير قدراته الذاتية.

٦- التزام سياسة العراق وإيران نحو رؤية واضحة لمفهوم الامن الإقليمي ومتطلباته.

٧- تقديم المساعدة للعراق وتأهيله سياسياً واقتصادياً بعد حدوث تغير جذري في النظام.

٨- تعزيز سياسة التحالف الأمني والعسكري والإبقاء عليه حتى تتطور المنطقة وتنتقل من مفهوم السيطرة الى العمل الجماعي لتطبيق سياسة المصالح المشتركة.

٩- إحداه تأثير وضغط على الجانب الأمريكي والأوروبي للوصول إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي بما تقتضيه العدالة والإنصاف لجميع الأطراف.

١٠- العمل على إيجاد حل حول مشكلة كشمير المتنازع عليها من قبل الجانب الهندي والباكستاني والتوصل إلى إرضاء الطرفين حفاظاً على استقرار المنطقة.

١١- مكافحة الإرهاب بجميع أنواعه وأشكاله والعمل على توعية المجتمعات بكل الوسائل لتأمين الجبهة الداخلية لأمن القومي الخليجي.

١٢- إنشاء مراكز متخصصة حديثة تخص مفهوم العولمة ومدى تأثيرها على الاقتصادي والاجتماعي على البيئة وانعكاساتها على الامن الإقليمي.

١٣- إلزام العراق بتنفيذ القرارات الدولية وفتح ص جديدة مع دول الجوار وعدم التعرض لها.

١٤- العمل الجماعي والتعاون حول البعد الإقليمي والعربي والدولي لتجنب المنطقة حالة عدم الاستقرار الأمني بكل تبعاته.

المبحث الثالث:

الجهود الدولية في مكافحة الارهاب وعلاقتها بالاستقرار الاقليمي.

يعد الارهاب الدولي من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، وحتى تكون هناك معالجة فعالة لهذه التحديات فلا بد من تفعيل قواعد الشرعية الدولية من خلال تعزيز دور الامم المتحدة لهذه القواعد، وبالإضافة الى تفعيل دور المنظمات الاقليمية، وقد سعت الجهود الدولية بدورها الفعال في مكافحة الارهاب بجميع صورته وأشكاله، وذلك عبر الاتفاقيات الدولية والقرارات المتعددة التي أصدرها مجلس الأمن والجمعية العمومية التي تتعلق بمكافحة الأعمال الارهاب وتنظيماتها. (الدويك، ٢٠١٤، صفحة ٥٥)

تجدر الاشارة على أن جهود مكافحة الارهاب والتطرف إذا تمت بمعزل عن التنسيق والتعاون الدولي لن يؤتي ثمارها وقد يرجع ذلك سلباً على الاستقرار الاقليمي في المنطقة، حيث أن التحديات التي يشكلها الارهاب تتطلب جهود دولية ذات رؤية استراتيجية شاملة ومتعددة أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً. (الرميحي، ٢٠١٧)

وعليه فإن هذا المبحث يتناول المطالبين الآتيين:

المطلب الاول: مفهوم الارهاب الدولي ودوافعه.

المطلب الثاني: العلاقة التبادلية بين مكافحة الارهاب وتحقيق الاستقرار الاقليمي.

المطلب الاول:

مفهوم الارهاب الدولي ودوافعه

بدأ الارهاب الدولي عبر منظمات أيولوجية استخدمت اعمالها الارهابية بأبعاها السياسية ضد أنظمة الحكم في القرن الثامن عشر، إذ أن العمليات الارهابية في فترة الستينيات لم تتعدى حدود الدولة أي انها محصورة بإقليم الدولة فقط والذي كان يُصِف بالإرهاب المحلي أو الداخلي، فقد تأثرت دول أوروبا الغربية خاصة والعديد من الدول بالإرهاب نتيجة انتشار الافكار الايدولوجية، وتوسعت دائرة الارهاب نظراً لانتشار المنظمات الايدولوجية في العديد من الدول وبالذات الشيوعية وتعاونها مع بعضها البعض مُتعدية بذلك الصراع على مستوى إقليم الدولة الواحدة، ففي أوروبا الغربية عام ١٩٦٨ استغلت المنظمات الشيوعية اضطرابات الطلاب وكونت هذه المنظمات تحالفاً وتعاوناً مع المتطرفين وحصلوا على المعونات والتدريب تحت غطاء سري، وعُرفت هذه الظاهرة بالإرهاب الدولي. (صبور، ٢٠٠٢، صفحة ٥)

إن مفهوم الارهاب الدولي أضفى على ماهية الارهاب بُعداً جديداً لإطلاق الصفة الدولية على جرائم الإرهاب، فهو الذي تتوفر فيه الصفة الدولية في أحد مكوناته وعناصره، وذلك من خلال توافي أحد الاطراف الدولية فيه سواء كانوا أشخاصاً أو أشياء

أو أن يكون الهدف دولي خارج إطار الإقليم الداخلي، وتتعدد صور الارهاب الدولي عبر العديد من الاساءات في العلاقات الدولية مثل خطف الاشخاص أو الطائرات أو الاعتداء على الشخصيات الدولية أو التعدي على أراضي دول الغير أو التدمير للمرافق العامة دون وجه حق. (اليازجي وشكري، ٢٠٠٢، صفحة ٦١)

وطالما ان الارهاب الدولي نوع من العنف غير المشروع أخلاقياً وقانونياً والذي يتخطى البُعد أو الطابع الدولي، فإن هذا البعد أو الطابع الدولي يتمثل في الآتي: (حريز، ١٩٩٧، الصفحات ٥٣-٥٤)

- تنوع جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي.
- حدوث الفعل الارهابي في أرض تخضع لسيادة دولة أخرى لا ينتمي إليها الارهابيين وإن هذه الارض قد تكون جزءاً من إقليم الدولة أ سفارة أو قنصلية تابعة لتلك الدولة.
- ان يكون الفعل الارهابي ضد وسائل نقل دولية كالتائرات والسفن.
- تجاوز أثر الفعل الارهابي أكثر من دولة كأن يقع في دولة وان يكون متجهاً نحو دولة أخرى أو منظمة أو تجمع دولي محدد.
- اختلاف مكان التخطيط والاعداد والتجهيز للعمل الارهابي عن مكان تنفيذ العملية كأن يكون التخطيط في دولة ما وتنفيذ الفعل الارهابي في دولة أخرى.

- وقوع الفعل الارهابي بتحريض وتواطئ دولة ثالثة أو بواسطتها.
- تلقي المنظمة الارهابية مساعدة خارجية سواء كانت دعماً مادياً أو معنوياً.
- هروب مرتكبي الافعال الارهابية إلى دولة أخرى وطلب اللجوء بعد تنفيذ عملياتهم الارهابية.

كما أن لكل جريمة أركان لقيامها، فإن جريمة الارهاب لا بد ان تتوفر فيها أركان أساسية كونها إحدى الجرائم الدولية الخطيرة، وذلك لما عرفته اتفاقية جنيف الاولى الخاصة بمكافحة الارهاب. (اتفاقية جنيف الاولى الخاصة بمكافحة الارهاب، الفقرة الثانية من المادة الاولى.)

أولاً: الركن المادي:

يتمثل الركن المادي في الافعال الارهابية بالعرض الذي ينبغي منه عملاً إرهابياً سواء كان داخلياً أو خارجياً، أي أنه إذا كان ينصب على النظام الاساسي الداخلي كان ارهاباً داخلياً، اما إذا كان خارج إقليم الدولة ممتد الى العلاقات الدولية فيسمى ارهاباً دولياً، إذ أن الركن المادي في الارهاب يتمثل في أفعال التخويف المقترنة بالعنف، على سبيل المثال: تدمير المنشآت العامة، وتدمير شبكات الكهرباء والمياه، وتحطيم الطائرات والسكك الحديدية، بالإضافة الى نشر الامراض المعدية، والخطف، والقتل الجماعي. (الغزال، ١٩٩٠، الصفحات ٤٥-٤٨)

ثانياً: الركن المعنوي:

يتكوّن الركن المعنوي بوجود القصد الجرمي الذي دفع مرتكب الجريمة الارهابية للعمل الاجرامي، فإن القصد الجرمي في الاعمال الارهابية يكون في إشاعة الخوف والرعب والفرع لدى مجموعة أشخاص أو شخصيات معينة، ولا بد من معرفة وعلم الجاني بما أقدم عليه من أفعالاً تعتبر إرهابية، فهنا يتمحور القصد الجرمي دون الاخذ بالأسباب التي دفعت مرتكبي الجرائم الارهابية سواء كانت للحصول على منصباً سياسياً أو الحصول على المال، وحتى وان كان القصد من ذلك الفعل الاجرامي إصلاح شيء في المجتمع. (المويشير، ٢٠٠٧، صفحة ١٢)

ثالثاً: العنصر الدولي:

العنصر الدولي في الاهداب هو الذي يكون وفق خطة استراتيجية مرسومة من قبل دولة ضد دولة أخرى، أي أن الجاني الذي يقدم على العمل الارهابي يكون باسم الدولة ولحساباتها الشخصية. (شكري، ١٩٩٩، الصفحات ١٧-١٩)

دوافع الارهاب الدولي

تختلف دوافع الارهاب الدولي باختلاف نوعية العمل الارهابي سواء كان ارهاب دولة او منظمة او فرد، فالدوافع التي تكون سبباً في حدوث الفعل الارهابي ومن ثم انتشاره تتعدد وتتباين نذكر منها الآتي:

أولاً: الدوافع السياسية:

يعتبر الدافع السياسي للعمليات الارهابية أكثرها انتشاراً، وفي العصر الحديث تعمل بعض الدول بزراعة قواعد تجسسية وخلق الفتن داخل دولة ما اما بهدف إجبارها لاتخاذ قرار سياسي يكون لصالحها أو بقصد خلق ثورة داخلية لإزاحة النظام من السلطة، وهناك أسباب أخرى تتمثل في انتهاك حقوق الإنسان أو المطالبة بحق تقرير المصير أو مقاومة مستعمر أو بسبب حروب الإبادة ضد شعب أو طائفة. (عوض، ١٩٩٨، صفحة ٧٩)

ثانياً: الدوافع الاجتماعية:

نجد ان الظروف الاجتماعية قد تُشكل مناخاً مناسباً للأعمال الارهابية كالفقر والبطالة، حيث يشعر مجموعة من الشعب بأنه مقهور ومظلوم ويوجد تمييز بينهم وبين بقية المواطنين، الامر الذي يجعلهم يطالبون بالانفصال عن إقليم الدولة، بالإضافة الى اللاجئين والنازحين الذي يحصلون ع مناخ صالح لتبني الأفكار الايدولوجية بسرعة كبيرة والسعي للحصول ع المال بأية طريقة كانت وذلك بسبب الظروف الحياتية. (شبيب، ٢٠٠٤، صفحة ٦٨)

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية:

قد يكون الدافع الاقتصادي للأعمال الإرهابية هو إلحاق الضرر باقتصاد دولة ما أو يكون الغرض من الجماعة الإرهابية الحصول على المال، وذلك من خلال تدمير المؤسسات التجارية والسياحية أو المتعاملين معها أو أن يكون الهدف منها تدمير المصالح الاقتصادية بشكل عام. (عوض، ١٩٩٨، صفحة ٧٩)

رابعاً: الدوافع الأيديولوجية:

يعد العامل الأيديولوجي الفكري من أهم الدوافع للأفعال الإرهابية، وذلك اعتقاداً بأن الوصول إلى الأهداف المطلوبة قد تكون بالدموية والاغتيالات، وهذا الاعتقاد كان موجوداً لدى الشيوعيين قديماً وذلك للوصول إلى سدة الحكم في الاتحاد السوفيتي، إذ تعتبر الأيديولوجية الشيوعية من أكثر الأيديولوجيات المنتجة للإجرام الأيديولوجي، والذي يقوم على سحق وتدمير كل من يخالفه. (عوض، ١٩٩٨، صفحة ٧٩)

خامساً: الدوافع النفسية أو الشخصية:

قد لا يكون الدافع من وراء العمل الإرهابي دافعاً سياسياً أو اقتصادياً أو إيدولوجياً بل قد يكون نفسياً مرتبطاً بشخصية مرتكب العمل الإرهابي، أي كتلك العمليات الإرهابية التي يقوم بها شخص مُصاب بمرض نفسي، أو قد يكون بحب الظهور والشهرة أمام الناس أو لكسب مادي أو بدافع الانتقام أو تحقيق مصلحة شخصي. (احمد، عبدالمحسن، ٢٠٠٩)

المطلب الثاني:

العلاقة التبادلية بين مكافحة الارهاب وتحقيق الاستقرار الاقليمي.

لكون الإرهاب فرض نفسه بشدة في السنوات الأخيرة على الواقع الدولي وأصبح يأخذ أبعاداً دولية وأحداث مُتسارعة ذات تأثير كبير على الحياة العامة في كل دول العالم، حيث أنه أشاع الخوف والرعب بين المواطنين ولم يعد أحد في مأمن منه، ويعد الإرهاب آفة العصر الحديث لا تقتصر على دولة بعينها أو فئة معينة بل أتسع نطاقها وتحول من الإرهاب المحلي الوطني إلى الإرهاب الدولي. (الغمري، ١٩٩٢، صفحة ٣٣٧)

رغم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب إلا أن هناك صعوبات عديدة واجهت منع الإرهاب أو محاربته دولياً، ويعتبر عدم الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب من أكبر الصعوبات التي تواجه المجتمع الدولي، بالإضافة الى ازدواجية المعايير وتضارب المصالح، وسنذكر بعض الاتفاقيات الدولية تعنى بمكافحة الإرهاب حسب تاريخ نشوئها على النحو التالي: (عرفة، ٢٠٠٩، الصفحات ١٥٤-١٥٦)

١- الاتفاقية الخاصة بالجرائم المرتكبة على متن الطائرات التي وقعت في طوكيو عام

١٩٦٣، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٩، ووقع عليها ١٧٩ دولة.

٢- اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات التي وقعت في لاهاي ١٩٧٠، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٧١، ووقع عليها ١٨١ دولة.

٣- اتفاقية مكافحة الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني التي وقعت في مونتريال عام ١٩٧١، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٧٣، ووقع عليها ١٨٣ دولة.

٤- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص المتمتعين بحماية دولية كالموظفون الدبلوماسيون التي وقعت في نيويورك عام ١٩٧٣، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٧٧، ووقع عليها ١٦٩ دولة.

٥- الاتفاقية الأوروبية لقمع الارهاب الدولي التي وقعت في ستراسبوج ١٩٧٧، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٧٨.

٦- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن التي وقعت في نيويورك ١٩٧٩، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٨٣، ووقع عليها ١٥٣ دولة.

٧- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية التي وقعت في فيينا عام ١٩٧٩، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٨٣، ووقع عليها ١١٥ دولة.

٨- اتفاقية مكافحة الاعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية التي وقعت في روما عام ١٩٨٨، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٩٢، ووقع عليها ١٢٨ دولة.

٩- اتفاقية تميز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها والتي وقعت في مونتريال عام

١٩٩١، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٩٨، ووقع عليها ١٢ دولة.

١٠- الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب التي وقعت في نيويورك عام ١٩٩٩،

ودخلت حيز التنفيذ ٢٠٠٢، ووقع عليها ١٤٥ دولة،

١١- الاتفاقية الدولية لمكافحة الاعمال الإرهابية النووية التي وقعت في نيويورك ٢٠٠٥،

ووقعت عليها ٩١ دولة دون مصادقة وبقائها دون الدخول في حيز التنفيذ.

١٢- الاتفاقية الدولية لقمع الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي والتي

وقعت عام ٢٠١٠.

نظراً لتزايد ظاهرة الإرهاب بشكل واسع وكبير جاءت المطالبة الدولية بوجود هكذا معاهدات واتفاقيات تهتم بمكافحة الإرهاب، وذلك كون ظاهرة الإرهاب أصبحت آفة منتشرة في جميع بلدان العالم، مما جعل العالم يعيش في حالة عدم استقرار أمني، مما دعا بعض الأقاليم بتوحيد صفوفها للقضاء على هذه الظاهرة قبل انتشارها أكثر من ذلك، حيث تم الالتفاف الى مثل هذا التوحد والاتفاق حفاظاً على الامن والاستقرار بين الأقاليم ودول العالم كافة.

(محيسن، ٢٠١١، الصفحات ١٥-١٦)

وعليه سوف يتم التركيز على بعض الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تُعنى بمكافحة

الإرهاب، والتي تسعى الى تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي، وهي على النحو التالي:

أولاً: اتفاقيات جنيف.

هي عبارة عن أربع اتفاقيات تكمل بعضها بعضاً فكانت أول اتفاقية في عام ١٨٦٤ حتى آخر اتفاقية عام ١٩٤٩ والتي تنص على حماية الانسان الأساسية في النزاع المسلح، وتناولت العديد من الحقوق الإنسانية المتمثلة في الاعتناء بالمرضى والجرحى والأسرى وحماية المدنيين في ساحات الحروب أو بالمناطق المحتلة، وقد شملت جميع الاتفاقيات الأربعة في جنيف قبولاً لدى العديد من دول العالم والتي أنضم إليها حوالي ١٩٠ دولة، حيث تعتبر من أوسع الاتفاقيات الدولية. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ١٩٩٦)

قد تم الإشارة الى موضوع الإرهاب في إحدى اتفاقيات جنيف التي انعقدت عام ١٩٣٧ وأقرها المؤتمر الدولي كأول اتفاقية دولية تحث على مكافحة الإرهاب الصادرة في عهد عصبة الأمم، حيث انها لم تنفذ، ونصت المادة الأولى منها على مفهوم الإرهاب وما ينتج عن أعمال إجرامية موجهة ضد دولة أو قد يكون الهدف من هذه الاعمال إثارة الرعب والفرع لدى شخصيات محددة أو جماعات من الناس أو قد يكون الهدف نشر الفوضى وزرع الفتن والعمل على التدمير والخراب من أجل مصالح أخرى. (الوفا، ٢٠٠٧، صفحة ٣٦)

طبقاً لهذه الاتفاقية فقد نصت المادة الثانية على تعهد دول الأعضاء بعدم تشجيع الاعمال الإرهابية التي قد تجر مُرتكبيها إلى المعاقبة الدولية، وأن تتم محاربة الإرهاب بجميع صورته وأشكاله، ومن الاعمال التي يمكن أن تعتبر إرهابية وهي كالاتي: (القتلاوي، ٢٠٠٩، الصفحات ٦٤-٦٥)

١- الاعمال التي تسبب فقدان الحرية أو إصابة جسدية أو موتاً لرؤساء الدول أو القائمين بأعمالهم أو حلفائهم أو وراثتهم وزوجاتهم أو المناصب العليا في الدولة.

٢- أي فعل منظمة أو عمدي يسبب خطراً على عامة الناس.

٣- إتلاف الممتلكات العامة أو الخاصة أو التدمير أو التخريب المتعمد لأغراض دولة أخرى.

٤- أي فعل محرم دولياً أو تصنيع الأسلحة أو المتفجرات أو حيازتها.

ثانياً: الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب في نيويورك.

هي التي أقرت في نيويورك عام ١٩٩٩ ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢، وركزت الاتفاقية على خطوات لمنع تمويل الإرهابيين سواء كان التمويل مباشراً أو غير مباشراً، كمثل منظمات أو جماعات تقوم بأعمال خيرية أو ثقافية أو اجتماعية بقصد تمويل الإرهاب، أو أن تشترك في أعمال غير مشروعة مثل تهريب الأسلحة أو الاتجار بالمخدرات، وعلى جميع الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية العمل بها والالتزام بتبعاتها، وكذلك تتحمل الدولة التي تمول الإرهاب جميع المسؤوليات الجنائية والإدارية والمدنية، والتي تنص على تحديد الأموال المخصصة لأعمال الإرهابية وتجميدها ومصادرتها. (حسين، ٢٠١١، صفحة ١٠٩)

تجدر الإشارة في هذه الاتفاقية الى جميع القرارات المتصلة بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي والتي صدرت في عام ١٩٩٤ بالقرار رقم ٦٠/٤٩، بالإضافة الى القرارين ٢١٠/٥١ و ١٠٨/٥٣ الصادران في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ وهما كالآتي: (موقع الأمم المتحدة الالكتروني، القضايا العالمية)

١- إدانة الجمعية العامة بالقرار رقم ٤٩ لجميع أعمال الإرهاب وممارساته وأساليبه، وذلك بسبب أعمالها الاجرامية والتي لا يمكن تبريرها من قبل مرتكبوها.

٢- إضافة على ما تم ذكره أصدر القرار رقم ٥١ لوائح لمنع تحركات الأموال المشبوهة التي تصب في خدمة الاعمال الإرهابية، ووضع الحيلولة حول هذه الاعمال والشبهات بأي حال من الأحوال مع مراعاة عدم وضع العقوبات في الحقوق المشروعة في حرية انتقال رؤوس الأموال السلمية وتبادل المعلومات المتعلقة بالتحركات الدولية.

٣- إنشاء لجنة متخصصة لوضع عدة اتفاقيات دولية، أولهما اتفاقية قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، ثانيهما قمع أعمال الإرهاب النووي، ثالثهما تناول وسائل مواصلة تطوير الإطار القانوني الشامل بخصوص الاتفاقيات التي تعالج الإرهاب الدولي، وان تكون هذه اللجنة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في المجالات الدولية للطاقة الذرية أو الأعضاء في المجالات المتخصصة.

ثالثاً: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الدولي.

قامت الجهود العربية لمكافحة الارهاب بإقرار الاستراتيجية الامنية العربية لوضع تصوّر عربي أولي عن مفهوم الارهاب والارهاب الدولي والتفريق بينه وبين سعي الشعوب ونضالها من أجل التحرر، حيث وضعت مفهوماً يعد من أكثر التعريفات شمولية ووضوحاً، والذي ينص على أن الارهاب "هو فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فزعاً أو رعباً من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو اختطاف الطائرات أو حجز الرهائن أو تفجير المفرقات وغيرها، مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، الذي يستهدف تحقيق أهدافها سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى مجموعة أخرى من الأفراد، وذلك في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير والوصول إلى حق تقرير المصير في مواجهة جميع أشكال الهيمنة أو قوات استعمارية أو محتلة أو عنصرية أو غيرها، وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي والمنظمات الاقليمية بحيث تنحصر أعمالها في الاهداف العسكرية أو الاقتصادية للمستعمر أو العدو أو المحتل، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الانسان، وأن يكون نضال الحركات التحررية وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع". (التل، ١٩٩٨، صفحة ١٣)

قد أتت الدول العربية بمجموعة من الاتفاقيات التي اجتمعت عليها وكان من أهم أولوياتها الالتزام بالقرارات الصادرة وفق أحكام الشريعة الإسلامية والحقوق الإنسانية والمبادئ الأخلاقية السامية، والتي نبذت كل أشكال وأنواع العنف والإرهاب، ومن أعمال المنظمة التي أقرتها هذه الاتفاقيات وهي كالآتي: (جاسم، ٢٠٠٥، صفحة ١٩٨)

١- الرغبة في توطيد العلاقات بين الدول العربية والتعاون فيما بينها ضد التهديدات التي قد تعرقل الأمن والاستقرار العربي أو التي قد تشكل خطراً على مصالحها الحيوية، وذلك من خلال تبادل المعلومات والتحريات الأمنية عن الهاربين أو المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفق قانون ونظام كل دولة.

٢- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في ترسيخ المبادئ العامة للأمن العالمي والتي تتجلى بمبادئ السلام والمحبة والأمن والوئام ونبذ كل أنواع وأشكال العنف والتطرف والإجرام.

٣- الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي كانت الدول العربية طرفاً فيها.

٤- التأكيد على حق الجماهير العربية في مقاومة المحتل وتحرير الأرض بكل الوسائل الممكنة.

قد اتخذت الاتفاقية بعض مسائل التدابير اللازمة التي تتخذ لمكافحة الجرائم الإرهابية

وهي على النحو التالي: (الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، ١٩٩٨)

١- إقامة تعاون فعال بين المواطنين والجهات المعنية لمواجهة الارهاب، وذلك عن طريق تقديم المعلومات التي تساعد على كشف الارهابيين والتشجيع على الابلاغ عن افعالهم.

٢- تأمين الحماية اللازمة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.

٣- تأمين حماية فعالة لمصادر البيانات والمعلومات التي تخص الجرائم الارهابية.

٤- توفير جميع المساعدات والمعونات لضحايا الارهاب.

رابعاً: الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب الدولي.

هدف هذه الاتفاقية هو قمع أعمال الارهاب السياسي ذات الطابع الدولي عندما يتعدى على الحريات الشخصية او الحقوق الاساسية، وما يميز هذه الاتفاقية عن غيرها هو مشاركة جميع أعضاء مجلس التعاون الاوروبي، والذي صادقت على جميع بنوده دون تحفظ من أي دولة، حيث ركزت على تسليم مرتكبي الأعمال الارهابية إلى الدول صاحبة الشأن، وجاء في المادة الأولى من الاتفاقية ماهي الافعال المكونة لجريمة الارهاب الدولي، والتي من خلالها أوجبت الدول على تعاون مشترك في تسليم مرتكبي الافعال الارهابية للمحاكمة ونيل جزائهم. (السيد، وزارة الداخلية البحرينية)

على ذلك حددت المادة الأولى من الاتفاقية التزام الدول بتسليم كل من عمل عملاً إرهابياً ثم هرب إلى دولة أخرى، وذلك لتقديمهم للمحاكمة وفرض العقوبة المناسبة، ومن هذه الاعمال كالاتي: (الفار، ١٩٩٥، الصفحات ٥٦١-٥٦٢)

١- أي عمل من أعمال التخريب والعنف الخطيرة ضد الحياة أو الممتلكات العامة أو ممتلكات الأشخاص والذي من خلاله قد يحدث خطر جماعي.

٢- الجرائم التي تتضمن منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي عام ١٩٧٠.

٣- الجرائم التي تتضمن الاحتجاز غير المشروع للأفراد أو الخطف وأخذ الرهائن أو استخدام القنابل اليدوية والقذائف والأسلحة النارية والصواريخ.

٤- الجرائم الخطيرة التي تمثل الاعتداء على حرية الأشخاص ذوي الحماية الدولية أو الاعتداء على الحياة وعلى السلامة الجسدية.

بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، جاءت الاتفاقية لتعرّف الأفعال الإرهابية على أنها " هي الأفعال التي ترتكب لترويع الأهالي أو إجبار حكومة أو هيئة دولية على الامتناع أو القيام بعمل أو تدمير الهياكل الأساسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لدولة أو لهيئة دولية أو زعزعة استقرارها بشكل خطر". (الوفا، ٢٠٠٧، صفحة ٢٧)

خامساً: معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي.

عقدت هذه المعاهدة في الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وركزت على أهدافها الأساسية في مكافحة الإرهاب وإيجاد وسائل مناسبة له، وذلك من خلال وضع معايير دولية تميز بين الإرهاب وحركات التحرر الوطني، بالإضافة الى عدم وضع تعريف مُحدد لظاهرة الإرهاب. (محيسن، ٢٠١١، صفحة ١٦)

قد جاء بعد ذلك لوضع تعريف ظاهرة الإرهاب من خلال الاجتماع الذي عقد في الدوحة عام ٢٠٠١، والذي تضمن تعريف الإرهاب على أنه "رسالة عنف من مجهول بغير هدف مشروع أو قضية عادلة، وهو بهذا مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، ولا يجوز الخلط بين الكفاح المسلح ومقاومة الشعوب للمحتل ومجابهة الظلم كما هو الحال في بعض الدول العربية". (حماد، ٢٠٠٣، صفحة ٣٦)

سعت هذه الاتفاقية في موادها إلى تأييد في سبيل الكفاح المسلح ضد أي مُحتل وذلك في سبيل الدفاع عن الحقوق التي قد تُسلب من المواطنين، إذ لا تعتبر هذه الاعمال إرهاباً، وإنما تكون إرهاباً إذا استخدمت الأسلحة ضد المواطنين العزل في داخل الدولة وليس ضد المحتل، حيث جاء ذلك واضحاً في نص المادة الثانية من مواد معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، بأنها أخذت عدة قواعد قد نصت عليها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب. (الحياصات، ٢٠١٥، صفحة ٦٤)

سادساً: اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب.

وقعت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقية مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٤ والتي صادق عليها معظم دول المجلس، وقد توصلت الى وضع الآليات والإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية من خلال وضع قاعدة بيانات مشتركة تتلخص أهدافها فيما يلي: تنفيذ بنود الاتفاقية ومتابعتها، والوقوف على إنجازات دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب ومدى تقدمها فيها، تبادل الخبرات والتجارب بين دول مجلس التعاون، إعداد تقرير سنوي للجهود المبذولة فيما يخص مكافحة الإرهاب لدول المجلس وإمكانية الاستفادة منه لتقديمها في المحافل الإقليمية والدولية. (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)

قد سعت هذه الاتفاقية على الالتزام بالمبادئ الدينية والأخلاقية وعدم الابتعاد عن التراث الإنساني والحضاري الذي يخص الامتين العربية والإسلامية، والتي تدعو الى نبذ الإرهاب بجميع أشكاله وصورة، وذلك ادراكاً لانتشار ظاهرة الإرهاب وخطورته على المجتمع الدولي والحياة المدنية وانعكاساتها على المنطقة الإقليمية، حيث جاء ذلك في إطار المسؤولية الجماعية في المحافظة على امن واستقرار العالم أجمع، حيث أن مبدأ الامن الجماعي يرجع بالمؤشرات الإيجابية على أمن واستقرار دول الخليج. (اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي

لمكافحة الارهاب، ٢٠٠٨)

وعليه فان مكافحة الإرهاب بحد ذاتها قد لا تحقق الغرض المطلوب في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، وذلك لعدم التمييز بشكل واضح ودقيق ما بين العمل الإرهابي وغير الإرهابي، وكذلك عدم الالتزام بالقواعد والأصول والضوابط التي ترسمها المؤسسات الأمنية والعسكرية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة الى ان الإرهاب في العصر الحديث أصبح أكبر مُهدد لاستقرار المجتمعات الوطنية والدولية، والتي من خلالها تعرقل تطور وتنمية شعوب العالم، وكلما زادت هذه الظاهرة دون معالجة الأسباب الكامنة وراءها كلما تسببت بعدم الاستقرار على كافة الأصعدة. (عبدالرضا، ٢٠١٥، الصفحات ١-٢)

يرى الباحث استناداً على ما تم ذكره عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب هو أن العلاقة التبادلية بين مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الإقليمي تسير نحو خطين متوازيين ومتزامنين، بحيث متى ما كان هناك استراتيجية إقليمية ودولية حقيقية في مكافحة الإرهاب كلما زاد الاستقرار الأمني في المنطقة، والعكس صحيح.

الفصل الثاني:

العلاقات الامريكية – الكويتية في مكافحة الارهاب ومدى اسهامها

في تحقيق الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي.

ان الشراكة الدفاعية والتعاون الامني بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت في الامن والاستقرار الاقليميين تمتد الى مجالات عدة أهمها مكافحة الارهاب وردع العدوان الخارجي، حيث تعتبر الدولتان شريكان قويان في مكافحة الارهاب، حيث يتقاسمان مسؤوليات التعاون على الصعيد الامني والاقتصادي والثقافي.

قد ركزت العلاقة الثنائية بين البلدين على القضايا الاقليمية، ومن أهمها البحث عن السبل المرجوة للمحافظة على الامن والاستقرار المنطقة، حيث زادت مؤشرات العمليات الارهابية وتنظيماتها في الآونة الاخيرة، فقد برز تنظيم داعش الارهابي في العراق وسوريا، وامتدت افكاره وتنظيماته الى منطقة الخليج العربي، ومن الاسباب التي ادت الى انتشار التنظيمات الارهابية، غياب الامن والاستقرار في منطقة العراق، وسوريا، واليمن، وذلك خلال حدوث الصراعات والازمات والثورات بين الشعوب والسلطة.

وعليه ستقوم الدراسة بتقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: العلاقات الامريكية – الكويتية في مجال مكافحة الارهاب خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: أثر العلاقات الامريكية – الكويتية في مجال مكافحة الارهاب على الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي

المبحث الاول:

العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب خلال فترة الدراسة.

زادت قوة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت منذ تحرير الكويت من العراق عام ١٩٩١، لا سيما على الصعيد الامني والعسكري ومن ثم على الصعيد الاقتصادي، وجاء عدد الاتفاقيات المُبرمة بين البلدين نحو ٢٣ اتفاقية، والتي تشمل العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، والتي تشمل المجال الامني، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي، ولا تزال هذه العلاقة قوية ومستمرة الى يومنا هذا، كما ان التزام الولايات المتحدة الامريكية امام أمن واستقرار دولة الكويت لا زال ثابتاً.

لعبت الولايات المتحدة الامريكية والكويت في منطقة الخليج العربي دوراً مهماً في مجال مكافحة الارهاب، ففي عام ٢٠٠٤ أبرمت الكويت اتفاقية مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الارهاب، اما على الصعيد المحلي فقد اصدرت قانون رقم ١٠٦ في عام ٢٠١٣ المعني بتمويل الإرهاب وغسيل الاموال، وعلى الصعيد الدولي فقد ابرمت نحو ١٨ اتفاقية معنية بمكافحة الارهاب والتطرف ومناهضة العمليات والجرائم الارهابية، ومن ضمنها التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الارهاب في عام ٢٠١٣، اما الولايات المتحدة الامريكية فقد وضعت الاستراتيجية الامنية الامريكية نصابها في ديسمبر ٢٠٠٢ ومارس ٢٠٠٦ حول حربها على الارهاب،

وان اي فرد او جماعة او دولة تحتضن الارهاب وتهدد أمن امريكا وحلفائها فإنها ستتعرض للمساءلة القانونية الدولية، فقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية حلفائها في منطقة الخليج العربي بإعلانها الحرب على الارهاب.

لذلك سنبحث في المبحث الاول العلاقات الامريكية – الكويتية في مجال مكافحة الارهاب من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: على الصعيد الامني والعسكري.

المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي.

المطلب الثالث: على الصعيد الثقافي والفكري.

المطلب الاول:

على الصعيد الامني والعسكري.

ظهرت مرونة الكويت في سياستها الخارجية عبر صياغة المواقف الامنية مع الدول الكبرى، وقدرتها على التنسيق السياسي والامني في مواجهة التحديات الاقليمية في المنطقة، وتطورت العلاقات الامريكية الكويتية على الصعيد السياسي والامني والاقتصادي، وتعد الولايات المتحدة الامريكية أحد أهم المراكز التي سعت اليها الكويت بهدف الحصول على ضمانات الامن والاستقرار الاقليمي. (Katzman، ٢٠١٠، الصفحات ١٥-١٦).

سعت الجهود الكويتية الى تجسيد العلاقات الدولية في محاربة الارهاب بجميع أنواعه وأشكاله، ففي عام ٢٠٠٥ وقعت الكويت في مقر الامم المتحدة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الارهاب النووي، وذلك لتصبح الكويت الدولة رقم ٦٠ في هذه الاتفاقية، ووقعت الكويت على جميع الاتفاقيات التي تخص مكافحة الارهاب والبالغ عددها ١٢ اتفاقية، وقال وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم بعد توقيع هذه اتفاقية الدولية لقمع أعمال الارهاب النووي، أن الكويت "جزء اساسي من الحملة الدولية لمكافحة الارهاب وتوقيعنا على الاتفاقية هو تجسيد ليمان الكويت بان ظاهر الارهاب زرعت بشكل اساسي في عالمنا الاسلامي للإساءة الى الاسلام والمسلمين". (كونا، ٢٠٠٥)

شغلت الكويت المركز الثالث عالمياً في عقود المقالات العسكرية الامريكية، حيث قيمة هذه العقود بلغت ٣٧,٢ مليار دولار، حيث تتعلق بجميع الدعم اللوجستي للأراضي الكويتية برأ وبحراً وجواً، من خلال نشر القوات الامريكية وتقديم الدعم للقواعد العسكرية، بالإضافة الى تدريب وتأهيل وتنمية الموارد البشرية، وكذلك لرفع الكفاءة القتالية والادارية والفنية لأفراد الوحدة العسكرية. (فواد، ٢٠١٣)

قد زار وزير الخارجية الامريكي والقيادات العسكرية الكويت لتنسيق المواقف المتبادلة بين البلدين في أكثر من مناسبة، تأكيداً على استمرار علاقات التعاون والتنسيق بجوانبها الامنية والعسكرية، خاصة في الملفات التي تهم البلدين في منطقة الخليج العربي، حيث شملت العلاقات عدة قضايا، منها: (Katzman، ٢٠١١)

- تجديد الاتفاقية الامنية لحماية الكويت لعام ١٩٩٢، وذلك في عام ٢٠٠٤، تأكيداً على فاعلية العلاقات الامريكية الكويتية.
- تأكيد استمرار نشر القوات الامريكية والبالغ عددها ٥٠٠٠ جندي أمريكي في أراضي الكويت، وذلك بموجب الحماية المقررة في الاتفاقية الامنية.
- تأكيد استمرار الولايات المتحدة الامريكية في مهام التدريب والاستشارات العسكرية والبحث والتطوير العسكري للقوات الكويتية.
- استمرار قيام قواعد القوات العسكرية الامريكية في الكويت بمهامها الشاملة في منطقة الخليج العربي.

- استمرار تزويد الجيش الكويتي بالأسلحة والمعدات، ففي عام ٢٠٠٣ تم تزويد القوات الكويتية بأسلحة ومعدات قدرت قيمتها نحو ٢,٤ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٤ كذلك ٢,٤ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٥ قدرت بنحو ٢,١ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٦ قدرت بنحو ١,٤ مليار دولار، وللأعوام بين ٢٠٠٧-٢٠١٥ قدرت بنحو ١,٣ مليار دولار، وهذا مؤشر على قوة التزام العلاقات العسكرية الامريكية مع الكويت.

نظراً للعواقب الوخيمة لانتشار الارهاب وأفكاره المسمومة المنحرفة الى جميع دول العالم، وما تنتجه من تداعيات خطيرة إزاء الاوضاع الراهنة في العصر الحديث وسرعة التطور التكنولوجية قد تعاضمت وسائل الارهاب بشكل كبير مما يهدد الاستقرار المجتمعي والاقليمي والدولي، وعلى الصعيد الاقليمي فان الكويت ترتبط مع دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من الاتفاقيات الامنية لمكافحة الارهاب، اما على الصعيد الدولي فان الكويت تعتبر من أهم الشركاء لدى الولايات المتحدة الامريكية التي ترتبط بها بالعديد من الاتفاقيات الامنية والعسكرية في المقام الاول، حيث شكلت الاساليب والوسائل الامنية التي اتخذتها الاجهزة الامنية الكويتية لمواجهة اسباب ودوافع الارهاب على الصعيد المحلي والدولي، ومن هذه الوسائل الامنية ما يلي: (العنزي والمتولي، ٢٠٠٨، الصفحات ٥٢٢-٥٢٥)

أولاً: التصدي بالقوة:

حقق رجال الامن في وزارة الداخلية والدفاع وكذلك الاجهزة الاستخباراتية العديد من الانجازات الامنية التي تخص التنظيمات الارهابية وأعمالها، منها:

١- إحباط العديد من العمليات الارهابية المحتمل وقوعها، والقبض على عدد من المطلوبين داخلياً وخارجياً.

٢- التعرف على نوعية الاشخاص المتورطين في علاقات ارهابية والذين لهم صلة فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣- ضبط كميات كبيرة من الاسلحة والمتفجرات والذخائر الحية المعدة مسبقاً للعمليات الارهابية.

ثانياً: حشد الجمهور في مواجهة الارهابيين:

حيث أعلنت وزارة الداخلية الكويتية عن اسماء المطلوبين ونشر صورهم عبر الصحف والمنصات الاعلامية، كما طلبت التعرف عليهم والابلاغ عنهم فوراً، ورصدت مكافآت مالية لمن يبلغ عن أي مطلوب أو يرشد عن أماكن تجمعاتهم التي تتخذها العناصر الخاليا والعناصر الارهابية مأوى لهم.

ثالثاً: تعاون المواطنين:

نوهت الجهات الامنية في وزارة الداخلية بالروح الوطنية والحس الامني لدى جميع المواطنين نحو التعاون والتكاتف عن طريق الوقوف صفاً واحداً تجاه آفة الارهاب ومخططاته المشبوهة، وان ذلك كفيلاً على القضاء على الارهاب، حتى لا يتم استغلال الابناء من قبل التنظيمات الارهابية، وان لا يكونوا ضحية هذه الافكار المسمومة، والتي قد يستخدمها هذه التنظيمات لتنفيذ مقاصدهم التفجيرية القاتلة.

رابعاً: التحذير من الاسهام في احتضان أو مساندة أو تمويل المتطرفين:

أكدت وزارة الداخلية بعدم التسامح أو التساهل مع كل من يُساعد أو يساهم في احتضان أو تمويل أو مساندة التنظيمات الارهابية سواء كانت داخل الدولة او خارجها، وعزمت الاجهزة الامنية ملاحقة جميع عناصر الاجرام التابعة بهذه التنظيمات والقضاء على أدواتها ورموزها الارهابية.

ففي إطار الاستراتيجية الامنية تم تنفيذ المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لعام ٢٠١٣ بشأن تمويل الارهاب ومكافحة غسيل الاموال، وجاء ذلك تعزيزاً وتطويراً للارتقاء للاستراتيجية الامنية بنظم مكافحة الارهاب بما يتماشى مع السياسات الدولية. (موقع جريدة الان ، ٢٠١٨)

خامساً: المواجهة الفكرية:

ان الاستراتيجية الامنية الفعالة لمواجهة التنظيمات الارهابية لا تقتصر على المفهوم الامني والعسكري فقط، بل لابد من أن تكون بشكل مختلف تماماً عن المفاهيم الدفاعية التقليدية، حيث يكمن ذلك من خلال المواجهة الفكرية، في إطار توعية المجتمع من خلال التعليم الجيد والخطاب الديني الصحيح، وعدم إعطاء الفرصة للأفكار التكفيرية الذي تصدر فتاوي تحرض الارهابيين على القتل والتفجير وترويع الأمنين.

سادساً: استخدام الاعلام الامني:

انتهجت الاجهزة الامنية سياسة المصارحة والمكاشفة لجميع الانشطة والاعمال التي تخص مكافحة الارهاب، وقدمت المعلومات والبيانات الى الاجهزة الاعلامية لإيضاح الموقف العام للجمهور، وانتهجت اسلوباً منهجياً متكاملأ يسعى الى نشر التوعية الامنية عبر مجموعة من الوسائل والادوات الاعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة.

كما قامت الاجهزة الاعلامية في زيارات ميدانية الى المؤسسات الحكومية والاهلية للنشر الوعي الامني، ووضعت برامج ومحاضرات توعية في الجامعات والمعاهد والمدارس، بالإضافة الى العلاقات العامة، حيث أبرز ما تقوم عليه الاستراتيجية الامنية ما يلي: (وزارة الداخلية الكويتية، ادارة الأعلام الامني)

١- تصور حال المجتمع في حال غياب الدور الامني، وما ينتجه غياب الامن من فوضى وجرائم وحالة عدم الاستقرار.

٢- تعريف المجتمع بدور المؤسسات الامنية وأهمية الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية.

٣- تسليط الضوء على أعمال رجال الامن وما تقوم به من أعمال جلييلة في خدمة الامن والاستقرار.

٤- توضيح حجم العبء الملقى على عاتق رجال الامن، وضرورة تعاون الجمهور يدأ بيد مع الاجهزة الامنية.

٥- التأكيد على أهمية المجتمع نحو الجرائم الارهابية وغيرها، وما تنتجه من تفكك المجتمع وضياع الدولة.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عملت الولايات المتحدة الامريكية على مواجهة الارهاب في المقام الاول في خططها المُستقبلية، ورسمت الاستراتيجية الامنية والتي بدأت من وزارة العدل ومن ثم في إعادة هيكلة الوزارة ثم مكتب المباحث الفيدرالية "FBI"، والذي تعرض الى انتقادات لاذعة بسبب فشلة في مكافحة الإرهاب وصد العمليات الإرهابية المتوقع حدوثها، حيث تم تغيير خطط الجهاز وإعادة هيكلة المكتب الفيدرالي من جديد، والذي كان يشمل ١٢ قسماً ليتم تقليص عدده الى أربعة أقسام، ويشمل فيها قسماً خاصاً بمكافحة الإرهاب، كما سعت الى إعادة تنظيم الأجهزة التنظيمية بصفة عامة في الحكومة الفيدرالية المسؤولة عن مكافحة الإرهاب. (كمال، ٢٠٠٢، صفحة ٥٧)

سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تعزيز الاجهزة الامنية من خلال انشاء مكتب للأمن الداخلي والذي تحول فيما بعد الى وزارة للأمن الداخلي، وعملت على اختصاصات عدة منها دائرة حماية الحدود والجمارك المعنية في سلامة حدود الولايات المتحدة الامريكية، وانتقال البضائع وفرض الضرائب ودائرة الهجرة، وتحقق في القضايا المختصة في الحدود الامريكية، بالإضافة الى دائرة الحراسة السرية الامريكية المعنية في قضايا تمويل الارهاب وتزوير العملات، كما تقول الوزارة بالاختصاصات التالية: (العنزي والمتولي، ٢٠٠٨، الصفحات ٥٢٨-٥٣٠)

١- تطوير البرامج التدريبية والاجهزة الحديثة للكشف عن الهجمات الكيماوية والبيولوجية والنووية.

٢- زيادة الحماية الامنية للمنشآت الاساسية وخطوط الاتصال والبنية التحتية وجميع وسائل المواصلات.

٣- تعزيز التعاون والتكاتف مع مل الاجهزة والادارات الحكومية والاهلية لمكافحة الارهاب.

قامت وكالة المخابرات المركزية الامريكية على جمع وتحليل وتوزيع المعلومات الاستخبارية بين جميع الوكالات الاستخباراتية والتنسيق فيما بينها، اما الوزارة المالية قامت بدورها الفعال في مكافحة الارهاب عن طريق تطوير سياسات واستراتيجيات تمنع تمويل الارهابيين محلياً وعالمياً، وكذلك منع غسيل الأموال

وفرض العقوبات الاقتصادية فيما يخص الارهاب، وقدمت التدريب والاستشارات الفنية للدول حول قضايا الارهاب وكيفية ردع تكويل الارهابيين للأموال، اما الوزارة الخارجية قامت برسم وتنسيق سياسة مكافحة الارهاب مع الحكومات الاجنبية، كما ان المركز القومي يقوم بتحليل ودمج المعلومات الاستخباراتية المختصة بمحاربة الارهاب، والتخطيط الاستراتيجي للنشاطات الارهابية، وتحديد مسؤوليات الاجهزة الرئيسية والثانوية للقيام بالنشطة المختلفة لمكافحة الارهاب، حيث يعد المركز بنك للمعلومات والبيانات المركزية حول الارهابيين والتنظيمات المشتبه بها وتحديد أهدافهم واستراتيجياتهم وشبكات دعمهم. (العنزي والمتولي، ٢٠٠٨، الصفحات ٥٣٠-٥٣١)

ففي عام ٢٠١٨ بحث وزير داخلية الكويت الشيخ خالد الجراح الصباح مع نائب وزير الخزانة لشؤون الارهاب والاستخبارات المالية "سيغال مندلكر" في الولايات المتحدة الامريكية، أبرز الجهود الامنية في مكافحة الارهاب، كما تطرق الاتفاق الى بحث سبل تعزيز أوجه التعاون الثنائي بين البلدين في تعميق الروابط الامنية. (كونا، ٢٠١٨)

تطورت الشراكة بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت في منطقة الخليج العربي في مجال مكافحة الارهاب، وسعت الى تحقيق الامن والاستقرار الاقليمي على كافة الاصعدة، وكانت قضايا مكافحة الارهاب والمساهمة في القضاء على جميع تنظيماته وردع العدوان الخارجي هو النصيب الاكبر بين البلدين، حيث تسير جهودهما نحو تعزيز التعاون الامني والاداري والفني لإحباط العمليات الارهابية المحتملة، والعمل على قطع تمويل الارهاب وضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم "داعش" على وجه الخصوص،

لا سيما أن البلدين اتخذت العديد من الخطوات لمواجهة التهديدات الإرهابية العالمية، وذلك عن طريق تبادل المعلومات والبيانات التي قد تساهم في كشف المخططات الارهابية، وكذلك حرمان الارهابيين من الملاذ او اللجوء الى دولة أخرى، وقامت الولايات المتحدة الامريكية في تدريب العاملين الكويتيين وتطوير المهارات الدفاعية الحديثة وبناء ورش عمل متخصصة لمكافحة الارهاب. (كونا، ٢٠١٩)

المطلب الثاني:

على الصعيد الاقتصادي.

ان المساهمة الاقتصادية في مواجهة الارهاب تكون في أغلب الاحيان عملية معقدة وواسعة النطاق، حيث تكون العمليات الارهابية موجهة ضد القوات العسكرية والمدنيين والبنية التحتية، وتشمل شبكات الكمبيوتر والطاقة وشبكات الاتصالات، ويمكن أن يأتي تمويل الارهاب من عدة مصادر، منها ما يلي: (كيندري، ٢٠٠٧)

- ١- الدعم الرسمي من جهات مُعترف بها دولياً.
- ٢- تأمين الدخل من الاعمال القانونية والتجارية.
- ٣- تأمين الدخل من مصادر غير شرعية، كالمتاجرة بالنساء وتهريب المهاجرين وعمليات الخطف وتجارة المخدرات ومبيعات الاسلحة، وذلك بالاشتراك مع منظمات اجرامية.
- ٤- جمع الاموال عن طريق التبرعات الخيرية أو إساءة التصرف فيها.
- ٥- التحويلات النقدية غير الرسمية.
- ٦- أعمال السرقة والفساد والتهريب، خصوصاً تلك المرتبطة بالنفط.

ففي عام ٢٠٠٦ اشار تقرير وزارة الخارجية الامريكية في عنوانها "تقارير الدول حول الارهاب العالمي"، والذي يشير الى ارتفاع وتيرة الارهاب بما يُقارب ١٤ ألف هجمة إرهابية، وخلفت وراءها أكثر من ٢٠ ألف حالة وفاة، وكانت الزيادة في عدد الهجمات ٢٥%، والزيادة في عدد الوفيات قد تصل الى ٤٠%، وذلك مقارنة في السنة الماضية،

ويقر التقرير بضرورة مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية عملية مكافحة التنظيمات الارهاب واستئصال رموزها وقياداتها، وان الارهاب لا ينتهي باعتقال او نقل الارهابيين، بل ان الارهاب يبدأ بواسطة الافكار الاجرامية، والقضاء على هذا يتطلب استراتيجية امنية منظمة وثابتة لمواجهة المتطرفين الذين ينشرون الافكار الارهابية عبر الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب. (كيندري، ٢٠٠٧)

تمثل المرونة الاقتصادية وتعزيز ادارة نتائج الازمات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها على مواجهة الارهاب اقتصاديا وماليا، ودعت الدول الى عمل خطة شراكة وضرورة توطيد التعاون بين الدول والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، حيث تم القيام بعمليات التخطيط والتنظيم لتثبيت ركائز الارهاب الدولي تحت مظلة ثلاث أسس اقتصادية رئيسية، ومن مراحل التطور الاقتصادي الارهابي، ما يلي: (كيندري، ٢٠٠٧)

١- الارهاب المدعوم من قبل الدولة، والذي لا يكون على صعيد العلاقات بين الدول، حيث يعد ذو أهمية ضئيلة داخل الدول، مثال على ذلك، وجود مخاوف من بعض دول الشرق الاوسط ضد التمويل الايراني لبعض التنظيمات او الجماعات.

٢- الارهاب المخصص، والذي يكون عبر قيام بعض التنظيمات الارهابية ما يشبه الحكم الذاتي على هيئة دولة داخل دولة أو أنها تسعى وتجبر على القيام بهذه الاعمال غير المشروعة، مثال على ذلك، حشد الموارد وتمويلها وتوجيهها نحو العمليات الارهابية، كما هو حاصل في الشيشان وأفغانستان.

٣- شبكة الارهاب العالمية، وتعتبر أعلى مرحلة في التنظيم الاقتصادي الارهابي، مثال على ذلك، تنظيم القاعدة وما تقوم به على استغلال العولمة وما تنتجه الفرص على تنفيذ عملياتها الارهابية، كإضعاف أو إزالة الحدود من وجه التجارة العالمية.

ساهمت العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت في زيادة الروابط التجارية والاستثمارية، ففي عام ٢٠١٧ ارتفعت التجارة البينية الى أكثر من ٨ مليار دولار، ولا زالت العلاقة التجارية والاستثمارية بين البلدين في نمو وازدهار، كما ركزت العلاقة الثنائية الى تكثيف الاجراءات التعاونية ضد المخاطر والتهديدات الارهابية. (كونا، ٢٠١٩)

تنوعت السياسات العامة لمنع تمويل الانشطة الارهابية في الكويت، ويمكن حصرها فيما يلي: (العنزي والمتولي، ٢٠٠٨، الصفحات ٥٦٣-٥٨٨)

أولاً: تجميد أموال الارهابيين والتنظيمات الارهابية:

اتخذت العديد من الدول سياسات اقتصادية ومالية فيما يخص مكافحة تمويل الانشطة الارهابية، فقد سنت القوانين التي تمنع تحويل الاموال للأشخاص المشتبه بهم أو الى التنظيمات الارهابية وتجميد أموالها، سواء كان على المستوى المحلي أو الدولي.

ففي عام ٢٠١٣ صدر قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ١٠٦، وذلك بتعيين مراقب الالتزام على مستوى الادارة العليا بالمنشآت التجارية الخاضعة لرقابة الادارة، ليكون مسؤولاً عن تنفيذ ٦ مهام، وهي كالاتي: (ابراهيم، ٢٠١٧)

١- وضع سياسات خطية منظمة تحت نظم وضوابط خاصة بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل التنظيمات الارهابية.

٢- وضع آلية لتقييم نوعية المخاطر والتهديدات، وتطبيق ما يتواءم معها من تدابير احترازية.

٣- تدريب وتطوير مهارات الموظفين لضمان سير إمامهم بمتطلبات القانون.

٤- إخطار وحدة التحريات المالية بالبيانات والمعاملات المشبوهة.

٥- عدم التعامل المالي وغير المالي مع الاشخاص المدرج اسمائهم على قوائم العقوبات المالية وتجميد أموالهم.

٦- رفع تقارير دورية الى المسؤولين في الادارة العليا بجميع العمليات المشبوهة.

اتخذت الكويت سياسات مالية ترمي الى منع تمويل الاعمال الارهابية من خلال سن قوانين رادعة بحق اموال الارهابيين والتنظيمات الارهابية سواء كان على الصعيد المحلي او الدولي، وعلى الرغم من اصدار عدة قوانين حازمة ضد غسل الاموال والاستفادة من التقنية الحديثة في كشف تمويل الارهاب، الا ان الاساليب التي تلجأ اليها التنظيمات الارهابية والارهابيون أصبحت حديثة ومتطورة، حيث من الصعب تجميد أموالهم في بعض الحالات، وذلك لان اموالهم خاضعة لقواعد تنظيمية قانونية. (العنزي والمتولي، ٢٠٠٨، صفحة ٥٦٦)

ثانياً: مكافحة غسيل الاموال:

تواجه المؤسسات المصرفية والمالية التحدي الحقيقي امام جرائم غسيل الاموال، والتي تعتبر من أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي، حيث انها جريمة لاحقة لأنشطة إجرامية، قد تحقق عوائد مالية غير مشروعة، وفي بعض الاحيان تعد جريمة غسيل الاموال مخرجا لمأزق المجرمين لكون التعامل مع متحصلات جرائمهم التي تدر أموالا طائلة، وعلى سبيل المثال، جرائم الارهاب، وتهريب الاسلحة، وتجارة المخدرات، والاختلاس المالي، وأنشطة الفساد المالي. (العنزي والمتولي، ٢٠٠٨، صفحة ٥٦٧)

جاء مفهوم غسيل الاموال على انه "كل نشاط يقوم به شخص مستهدفا اضعاف الصفة الشرعية على الاموال المتحصلة بطريقة غير مشروعة"، او هو " عملية تحويل الاموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء او انكار المصدر غي الشرعي والمحظور لهذه الاموال او مساعدة اي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم"، بمعنى تعتبر عملية الانكار او الاخفاء عبر موقع او مصدر او حركة او طبيعة الحقوق المتحصلة من هذه الاموال او ملكيتها مع وجود العلم بان هذه الاموال متحصلة من جريمة جنائية، ويأتي مفهوم غسيل الاموال بالمعنى البسيط هو إظهار المال المتحصل عن جرائم جنائية، كترويح الارهاب او المخدرات او الفساد، وذلك بصورة أموال لها مصدر شرعي وقانوني. (علم الدين، ٢٠٠٢، صفحة ٤)

يوجد ارتباط قوي بين دعم القائمين بالعمليات الارهابية وبين غسل الاموال، كما انها تشكل هاجسا يهدد المؤسسات الدولية المعنية ودول العالم كافة، والذي يصب اثارها المدمرة على النواحي الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر المؤسسات المالية والمصرفية من أكثر الهجمات استهدافا من قبل الارهابيين، وذلك لعدم اظهار هويتهم ومصادر اموالهم الحقيقية. (العنزي والمتولي، ٢٠٠٨، الصفحات ٥٦٨-٥٦٩)

فقد أعرب وزير الدفاع الامريكي عن تقديره وشكره لدولة الكويت على الجهود التي قامت بها ضد الارهاب، حيث وصف الكويت بأنها " حليف استراتيجي قوي يعتمد به ويعتمد عليه"، وان الكويت تحظى بنوعين من المميزات لدى القانون الامريكي، وهما كالاتي: (وزارة الخارجية الكويتية، التقرير السنوي ٢٠٠٤، الصفحات ٥٢-٥٣)

اولا: مميزات تمنح من قبل الرئيس الامريكي، ومن أبرزها:

١- الاولوية في تقديم المعدات العسكرية الدفاعية.

٢- الدخول في اتفاقيات مع الولايات المتحدة الامريكية بشكل ثنائي او بشكل متعدد

الاطراف من أجل الاضطلاع بدورات تدريبية تعاونية.

٣- استخدام برنامج الولايات المتحدة الامريكية لتمويل الجيوش الاجنبية من اجل تأجير

انواع محددة ومعينة من المعدات والاجهزة العسكرية الدفاعية.

٤- تسريع اجراءات الحصول على الاقمار الصناعية التي تستخدم في النطاق التجاري،
والحصول على المحتويات والانظمة التكنولوجية التي تخص الاقمار الصناعية.

ثانياً: مميزات تمنح من قبل وزارة الدفاع، ومن أبرزها:

١- السماح للدول الحليفة الدخول في مناقصات أمريكية المتمثلة في اصلاح وصيانة
معدات تابعة لوزارة الدفاع الامريكية.

٢- الدخول في برامج تتعلق بمجال الدراسات والتنمية لمكافحة الارهاب.

ثالثاً: مراقبة وتنظيم الاعمال المصرفية:

بدأت المصارف باتباع سياسات مالية جديدة من خلال الاحتفاظ بالبيانات والمعلومات
الخاصة بالعملاء، فإن حصل هناك حدث طارئ أو مشبوه يتوجب التدقيق والتمحيص في
المعاملة يتم استدعائه من قِبل الجهات المختصة، وتلتزم المؤسسات المالية والمصرفية
والمالية بأن يكون لديها نظام أمني داخلي يطبق على جميع المعاملات بون استثناء، حتى
على المعاملات التي ليست مشبوهة، فقد عملت السياسات التي اتبعتها الاجهزة المصرفية في
دولة الكويت على منع العمليات الارهابية التي تدعمها جرائم غسل الاموال، وقامت بمراقبة
التحويلات المالية وإبلاغ الجهات الامنية عن العمليات المشبوهة، كما انها أنشأت وحدة مستقلة
لمكافحة الارهاب وغسيل الاموال. (العنزي والمتولي، ٢٠٠٨، الصفحات ٥٨٢-٥٨٤)

على الرغم من الاجراءات الامنية المتخذة ضد تمويل الارهاب، الا ان هناك بعض التحديات تواجه المصارف ولا تستطيع ردعها او الكشف عنها، حيث ان المكافحة تحتاج الى تنظيم وتخطيط وتدريب عالي للعاملين في المؤسسات المصرفية والمالية والمتابعة الوقائية، فان ذلك يكون ضمن خطط ادارة علمية متطورة تتلقى الشبهات بسرعة فائقة، وتجمع الدلائل والشكوك التي قد ترتقي الى مستوى القرائن والادلة الواجب توافرها لضبط العمليات المشبوهة وفق نظام قانوني محكم. (العنزي والمتولي، ٢٠٠٨، صفحة ٥٨٥)

المطلب الثالث:

على الصعيد الثقافي والفكري.

ان الولايات المتحدة الامريكية ودولة الكويت تتقاسمان مسؤوليات التعاون في مكافحة الارهاب على الصعيد الامني والثقافي والفكري، وأشار وزير الخارجية الامريكي "ريكس تيلرسون"، على ان الاتفاقيات المشتركة بين البلدين قد زادت وتوسعت في قضايا الامن والدفاع والتعليم والثقافة والتجارة والاستثمار والجمارك وحماية الحدود، والسعي نحو محاربة التنظيمات الارهابية والقضاء عليها، وذلك للحفاظ على الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط. (كونا، ٢٠١٧)

استطاعت المنظمات الارهابية على تطويع الافكار ونشرها إعلامياً والاستفادة من ثورة الاتصالات الحديثة في تنفيذ مخططاتها وعملياتها الارهابية، وغيرها من وسائل الانترنت المعلوماتية للترويج عن افكارها المسمومة، حيث أصبحت هذه العوامل تمثل سلاحاً خطيراً في مُتناول الارهابيين، الامر الذي بات باستطاعتهم توجيه الافكار الارهابية عبر رسائل لها تأثير سلبي ومباشر على الافراد والمجتمعات. (شراذقة، ٢٠١٦، الصفحات ٣-٤)

تعد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب منعطفاً رئيسياً يجمع جميع الجوانب الامنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، علاوةً على توافق الآراء حول التعاون الدولي لمكافحة الارهاب، الا ان التصدي للظروف التي تساعد على انتشار الارهاب تحتاج الى نبذ الكراهية والعنف والافكار الارهابية، كما ان ربط مفهوم الجرائم الارهابية بأي دين أو عنصر أو ثقافة مرفوض رفضاً مطلقاً، وان قيمة التعليم الثقافي والحوار الهادف بين الثقافات وسيادة القانون وتهيئة المجتمعات تزيد من الوعي ونبذ الافكار الارهابية عبر الاجيال القادمة. (ماي، ٢٠١١)

دعت الكويت المجتمع الدولي بحضور ممثلين ما يقارب ٩٠ دولة من مختلف دول العالم، والتزمت بخمسة محاور أساسية في مجال مكافحة الارهاب والتطرف العنيف، وجاء ذلك في عام ٢٠١٦ امام المؤتمر الوزاري حول مكافحة التطرف في الامم المتحدة، وعبرت عن آليات التعاون مع الامم المتحدة وفاعلية استراتيجيتها لمكافحة الارهاب، وماهي خطتها لمنع الارهاب وانتشاره عالمياً، وبادرت بمشاركاتها الدولية الثقافية لتحقيق أنظمة وتشريعات تواكب المتغيرات والتحديات التي نشأتها ظاهرة الارهاب والتطرف، وقدمت كل الدعم والمساعدات للدول الحليفة كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي، من اجل تحقيق التعاون والتكاتف المثمر نحو مكافحة التنظيمات الارهابية، وقد بذلت اقصى جهودها في معالجة الافكار الارهابية، وذلك من خلال الدعم الثقافي والفكري للشباب، كما عملت على استثمار الاعمال التطوعية التوعوية في المجتمع، والابتعاد عن الافكار المشبوهة والتعصب والعنف. (الخميس، ٢٠١٨)

وضعت الكويت خطة استراتيجية تنصب في تحقيق الامن والاستقرار وتحقيق اقصى درجة في تقليص ظاهرة الارهاب، وتحديد أنشطتها واعمالها الاجرامية، والحد من هذه الجرائم يكون بمشاركة الدول في اقامة مؤتمرات وندوات دولية، وتبادل المعلومات والخبرات، وكسب تشريعات جديدة وفعالة تخدم المصلحة الوطنية والدولية، حيث وضعت الكويت ثلاثة عناصر استراتيجية لمكافحة الارهاب والتطرف، وهي على النحو التالي: (الخميس، ٢٠١٨)

اولاً: عمل خطط لمنع الجريمة:

- ١- تبدأ بوضع تشريعات وقوانين تُجرّم مرتكبي الافعال الارهابية أو من قام بمساعدتهم، او تجهيز المعدات او الامدادات، او الانتماء الى الجماعات الارهابية.
- ٢- التركيز على العنصر الشبابي وتوعيتهم بأهمية المشاركة في بناء المجتمع والوطن، من خلال دور وزارة الشباب في أعداد برامج وورش عمل، وتوضيح أهمية الاخلاص في العمل وتقديم الاعمال التطوعية، وان يقدم للمجتمع والوطن الفاعلية المنتجة.
- ٣- انشأت وزارة الاوقاف خطة تهدف الى أهمية التسامح والاحسان، والابتعاد عن التطرف والتعصب الديني.
- ٤- القيام بوضع خطط استراتيجية امنية تعزز الإجراءات الاحترازية اد مخاطر التنظيمات الارهابية، بالإضافة الى تأمين جميع شبكات المواصلات ومصادر الطاقة الحيوية والنفطية من عمليات التفجير والتخريب، والتعاون مع دول العالم والصديقة كالولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي في تبادل المعلومات والبيانات الامنية بين الاجهزة الامنية عن أي نشاط أو حركة ارهابية.
- ٥- خطط تفعيل مساهمة جمعيات النفع العام، ودورها في توعية افراد المجتمع ضد اسباب انتشار الارهاب، وماهي الاخطار المترتبة عنها، وترسيخ المبادئ الاسلامية السمحة والقيم الانسانية، كما يدعو اليها الدين الاسلامي الحنيف للحد من ظاهرة الارهاب.

٦- خطط وزارة التربية للتوعية الامنية لطلابها حول الافكار الارهابية، ومعرفة مفهوم التطرف الديني، وكيف قد ينجرّف اليه الانسان، والتطرق الة اهمية دور الدين الاسلامي الذي ينبذ الارهاب والتطرف، وانه دين رحمة وتسامح وسلام مع جميع دول العالم.

٧- وضع حمايات امنية مشددة حول الشخصيات المهمة او المنشآت المستهدفة، وإحكام الاطواق الامنية حول الحدود البحرية والبرية.

٨- عمل حملات امنية مستمرة في جميع المناطق، لضبط او كشف التنظيمات الارهابية واحباط مخططاتها.

٩- وضع برنامج الثقافة الامنية والذي يكون عبر بناء نظم المجتمع لمواجهة التهديدات او الثغرات الامنية، التي قد ينجرّف اليها المجتمع نحو الجريمة او الانحراف او التلوث الثقافي، اذ ان الثقافة الامنية تعمل على تصفيه التلوث الثقافي الذي قد يتعرض اليه المجتمع عبر الثورة المعلوماتية المتطورة، كما يحقق الاتزان الامني في المجتمع.

١٠- دور وزارة الشباب في زيادة الانشطة الشبابية، وكيفية استغلال اوقات فراغهم عبر الانشطة التعليمية والثقافية والرياضية، مما يحقق الرغبة الذاتية ويخدم المجتمع والوطن.

١١- انشاء وزارة الاوقاف لجنة مكافحة التطرف والغلو التي تعالج الافكار المشبوهة المتطرفة، وذلك من خلال محورين اساسيين: الاول يتصل بانحراف السلوك عن الطبيعة الانسانية، والثاني يتعلق بالتعصب.

ثانيا: عمل خطط لكشف العناصر الارهابية:

١- البدء في المراقبة الامنية وتتبع حركات العناصر الارهابية من خلال الاجهزة الامنية الحديثة، التي سعت الدولة في تطوير وتدريب افراد الامن وفق أحدث السبل والاساليب الامنية الجديدة.

٢- تعزيز التعاون بين الاجهزة الامنية لدول العالم، من خلال تبادل المعلومات والبيانات الامنية، وذلك لكشف التنظيمات الإرهابية الخطيرة عن طريق تحركاتهم واعمالهم المشبوهة.

٣- انشاء ادارة الجرائم الالكترونية لكشف ومراقبة محتويات الشبكات الاجتماعية، وذلك عن طريق الرصد التحليلي للبيانات والمعلومات التي تخص العناصر الارهابية، للتمكن من مواجهة الارهاب عبر الشبكات الالكترونية.

٤- توعية افراد المجتمع عبر تطوير برامج الاعلام المقروء والمسموع والمرئي، وكيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لردع التنظيمات الارهابية.

٥- ابراز اهمية افراد المجتمع ودورها في كشف أي حركة مشتبته بها تخص الارهاب، وتقديم التعاون للأجهزة الامنية عن طريق ابلاغهم عن أي معلومات قد تكشف الشبكة الارهابية، وقد عززت الاجهزة الامنية أهمية المواطن في المساهمة الامنية والحفاظ على ممتلكات الوطن.

٦- انشاء "وحدة التحريات المالية الكويتية" تعمل على تلقي المعلومات المتعلقة بما يشتبه به من عائدات متحصلة من اموال مشبوهة او جريمة او غسيل اموال او تمويل الارهاب، وذلك وفقاً لأحكام القانون.

ثالثاً: خطط لاستجابة القوة الامنية:

- ١- الخطط التكتيكية التي تنفذها رجال وزارة الداخلية، وذلك للتعامل مع المواجهات المباشرة للعمليات الارهابية، وتأتي هذه الخطوة في تجهيز واعداد كل ما يلزم من معدات لوجستية حديثة، وقوة اقتحام متدربة بمستوى عالي.
- ٢- تجهيز آليات امنية مدرعة ودوريات أمنية بحرية على طول السواحل البحرية، وتوقيع دوريات على جميع المنافذ البرية، ووضع كاميرات حرارية حديثة لكشف أي حركة تسلل من قبل العناصر الارهابية، والتعامل معها بالشكل المباشر السريع.

٣- عمل خطط خاصة بحالات الطوارئ السريعة ضد الحوادث الارهابية، وذلك من خلال القوات الخاصة في قيادة الازمات الطارئ، والعمل على ازالتها من منطقة الحدث بعد عمل عدة سناريوهات.

٤- تجهيز خطط الطوارئ لباقي مؤسسات الدولة كوزارة الصحة، ومعرفة استعداداتهم للطوارئ الطبية أو ماهي قدرتها على استيعاب الاعداد البشرية المتضررة.

ان الجانب الثقافي والتعليمي لا يقل أهمية عن الجانب الامني والاقتصادي في مكافحة الارهاب، وان الاجهزة الامنية والعسكرية ليست وحدها المعنية بالقضاء على الارهاب، بل لعب الجانب التعليمي والثقافي دوراً كبيراً في مواجهة الفكر الاجرامي للتنظيمات الارهابية المتطرفة، وذلك من خلال دراسة المناهج الدراسية وفق مبادئ الاسلام السمحة والاساليب التربوية المتطورة التي تغرس في نفوس المجتمع قيم الدين الحقيقي والاخلاق الحميدة، وتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تركز على تغذية الافكار الشبابية بالاعتدال والوسطية واحترام الراي والراي الاخر، بالإضافة الى عقد ندوات ثقافية توعوية عن خطورة الارهاب وما تحمله هذه الافكار الاجرامية في تهديد المجتمعات الداخلية والخارجية. (الخشمان، ٢٠١٨)

المبحث الثاني:

الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي خلال فترة الدراسة.

يعتبر امن واستقرار الخليج العربي ذو أهمية إقليمية ودولية وذلك لاحتوائها على مصادر الطاقة والتي تشكل أكثر من ربع اجمالي الانتاج العالمي من النفط، وأيضاً لاحتوائها على موقع جغرافي استراتيجي يخدم من خلاله جميع دول العالم، حيث ان هذه الاهمية الكبرى لمنطقة الخليج العربي قد تسببت في إثارة المخاوف والقلق لدول الاقليم أو دول العالم أجمع، وبالإضافة الى نشوب ثلاثة حروب طاحنة شهدتها المنطقة، ويرى بعض المحللين والخبراء ان دول مجلس التعاون الخليجي واجه العديد من التحديات الامنية مما تسببت في تذبذب الاستقرار الاقليمي، والتي أدت الى طلب المساعدة من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية في التدخل العسكري المباشر في المنطقة. (تاير، ٢٠٠٤، صفحة ١١١)

قد أدت ثورات الربيع العربي في العديد من الدول العربية ضد النظم الاستبدادية الحاكمة في أواخر عام ٢٠١٠ الى عدم الاستقرار، حيث بدأت الانتفاضات والثورات في تونس ثم توسعت الى مصر وليبيا وسوريا واليمن، ونتج عن هذه الثورات الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية مثل تونس ومصر، الا ان بعض الدول العربية حولت فيها الثورة الى حروب أهلية وصراعات مسلحة مثل سوريا، الامر الذي أدى الى انتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية داخل هذه الدول ثم انتقلت الى الدول المجاورة، حيث استغلت هذه المنظمات حالة عدم الاستقرار وغياب الامن في المنطقة، ويعتبر من اشهر هذه المنظمات: تنظيم "داعش" والذي يعتبر من أخطر التنظيمات الارهابية التي بدأت في العراق وسوريا والتي قد انشرت افكارها الايدولوجية الى جميع دول العالم. (المطيري، ٢٠١٧، الصفحات ١٤٠-١٤١)

وتمثل خطورة تنظيم داعش في إعلانه بإقامة الخلافة الإسلامية في عام ٢٠١٤، والذي يهدف الى انشاء دولة كبرى وإلغاء حدود الدولة الوطنية المتعارف عليها دولياً، حيث استطاع التنظيم ان يحتل مناطق كبرى في العراق وسوريا، وقد استخدم العنف والوحشية والاعدام ضد السكان وتدمير المقدسات الدينية والمباني الحكومية والمنازل، إلا أن تخطيط هذا التنظيم لم يقتصر على احتلال العراق وسوريا، بل يمتد الى دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال نشرة للخريطة الجديدة للعراق والتي تشمل حدود الكويت، مما جعل وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله بأن يُصرح قائلاً: "لقد أشرنا إلى خطورة الموقف في العراق سابقاً، وداعش لا تستهدف الكويت فقط، وإنما المنطقة بأكملها، والخريطة التي نشرت تؤكد هذا الكلام"، كما قام أيضاً بتهديد دول الخليج بتفجير المؤسسات الحكومية الخليجية عام ٢٠١٤ جراء ما قامت به المملكة العربية السعودية بشأن مكافحة الإرهاب. (عبدالقادر، ٢٠١٤)

بعد التمدد السريع لتنظيم داعش المتطرف في كل من العراق وسوريا، بات يشكل هذا التنظيم خطراً على الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، حيث أعلن "داعش" مسؤوليته في تفجير مسجدين للشيعية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥، وأعلن أيضاً تفجير مسجد الامام الصادق في حي "الصوابر" في الكويت، وقد صرح وزير الداخلية الكويتي محمد الخالد الصباح بأن بلاده في "حالة حرب" مع الجماعات الإرهابية المتطرفة. (عيد، ٢٠١٥)

حيث تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية خطر التنظيمات الارهابية، إذ يعتبر هذا الخطر مُختلفاً من دولة لأخرى، وقد تعرضت السعودية الى العديد من التفجيرات التي استهدفت المنشآت النفطية والمباني الحكومية والمساجد والمؤسسات الامنية، والتي تبنتها هذه التنظيمات الارهابية، ويأتي بعدها دول الكويت التي شهدت عدة حوادث وخطف الرهائن مثل تفجيرات المساجد ومواجهة المسلحين من قبل رجال الامن، ثم توسعت هذه التنظيمات عبر الايدلوجية المتطرفة الى دولة قطر، ثم مملكة البحرين والامارات، وأخيراً سلطنة عمان وكان نصيبها أقل درجة خطورة من بين دول أقل نصيب في دول مجلس التعاون الخليجي. (العيصوي، ٢٠٠٧)

يتركز نشاط تنظيم "داعش" الارهابي في دول الخليج العربي في تفجير المساجد والمؤسسات الامنية والقنصليات والاعتداءات الاخرى، حيث تكون أغلب أعماله الارهابية في وقت صلاة الجمعة مستغلاً كثرة المصلين، وسنوضح عدداً من الاعمال الارهابية التي قام بها هذا التنظيم منذ ٢٠١٤ - ٢٠١٨ في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣)

الاعمال الارهابية التي قام بها تنظيم "داعش"

العدد	العملية	التاريخ	المكان	القتلى	الإصابات
١	حادثة الدالوة	٣ تشرين الثاني ٢٠١٤	السعودية - الاحساء	٨	٩
٢	إطلاق نار على نقطة أمنية	٨ أيار ٢٠١٥	السعودية - الرياض	١	-
٣	تفجير مسجد الامام علي	٢٢ أيار ٢٠١٥	السعودية - القطيف	٢٢	١٠٢
٤	تفجير مسجد الامام الحسين	٢٩ أيار ٢٠١٥	السعودية - الدمام	٤	٤
٥	تفجير مسجد الامام الصادق	٢٦ حزيران ٢٠١٥	الكويت	٢٧	٢٢٧
٦	تفجير الحائر	١٦ حزيران ٢٠١٥	السعودية - الرياض	١	٢
٧	تفجير مسجد قوات الطوارئ	٦ آب ٢٠١٥	السعودية - عسير	١٥	٧
٨	حادثة سيهات	١٦ تشرين الأول ٢٠١٥	السعودية - القطيف	٥	٩
٩	تفجير مسجد المشهد	٢٦ تشرين الأول ٢٠١٥	السعودية - نجران	٢	٢٧
١٠	تفجير مسجد الرضا	٢٩ كانون الثاني ٢٠١٦	السعودية - الاحساء	٥	٣٦
١١	إطلاق نار	١٥ شباط ٢٠١٦	السعودية - جازان	١	-
١٢	تفجير مركز أمني	٢ نيسان ٢٠١٦	السعودية - الرياض	١	-
١٣	إطلاق نار	٥ نيسان ٢٠١٦	السعودية - الدوادمي	١	-
١٤	إطلاق نار	١٣ نيسان ٢٠١٦	السعودية - العارضة	١	-

١٥	تفجير مركز أمنى	٢٩ نيسان ٢٠١٦	السعودية - الاحساء	-	١
١٦	تفجير قرب المسجد النبوي	٤ حزيران ٢٠١٦	السعودية - المدينة	-	٤
١٧	تفجير قرب مسجد العمران	٤ حزيران ٢٠١٦	السعودية - القطيف	-	٣
١٨	تفجير قرب القنصلية الامريكية	٤ حزيران ٢٠١٦	السعودية - جدة	-	٢
١٩	إطلاق نار	١٧ ايلول ٢٠١٦	السعودية - الدمام	-	٢
٢٠	إطلاق نار	٢٥ تشرين الأول ٢٠١٦	السعودية - الدمام	-	٢
٢١	احباط هجوم انتحاري	٣٢ حزيران ٢٠١٧	السعودية - مكة	-	١١
٢٢	إطلاق نار	٨ حزيران ٢٠١٨	السعودية - بريدة	-	٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ب وكالة الاناضول، وموقع ويكيبيديا

من منظور استراتيجي أوسع، فان تهديدات "داعش" المتطرف يتعاظم ضد دول الخليج العربي خصوصاً والدول العربية عموماً، والذي يعتمد في تنفيذ مخططاته وعملياته الانتحارية عب آليات عابرة للحدود، الامر الذي يزيد من صعوبة توقعها او تعقبها او توقيفها قبل حدوث العمل الارهابي، وذلك باعتباره دولة وليس مجرد تنظيم أو جماعة، إذ تشير أيدلوجية التنظيم والدراسات والتقارير العربية والاجنبية على وجود استراتيجية يهدف اليها التنظيم على أسس مذهبية وطائفية وإثنية، ومن إحدى مخططاته والذي تشير الى تقسيم المملكة العربية السعودية الى ٥ ولايات. (عيد، ٢٠١٥)

اما تنظيم القاعدة الذي تصدّر المشهد العالمي في قيادة حركة الجهاد العالمي منذ تأسيسها عام ١٩٨٨، والذي بدأ تحت يد عبدالله عزام ومن بعده أسامة بن لادن، وكان أبرز أهداف التنظيم تحرير افغانستان من الاتحاد السوفيتي، ثم الانتقال الى تحرير فلسطين من المحتل الاسرائيلي، والعمل فيما بعد على تطبيق "شريعة الله وحكمه" في جميع الانظمة العربية، وذلك لما يتوافق مع سياسات التنظيم. (مجدي، ٢٠١٥)

قد استطاع تنظيم القاعدة خلال مسيرته ان يظهر بشكل قوي عبر سلسلة من العمليات الارهابية الدموية، ومن أبرزها: تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك في عام ١٩٩٣ عبر سيارة مُفخخة، وقُتل فيها ٦ أشخاص وأصيب أكثر من ألف شخص بجروح، والهجوم على ابراج الخبر في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٦، والذي كان يُستخدم لإيواء الافراد العسكريين الاجانب، وقُتل فيها ١٩ شخص وأصيب نحو خمسمائة شخص بجروح خطيرة، وكذلك الهجوم على السفارات الامريكية في كلاً من دار السلام (تانزانيا) ونيروبي (كينيا) في وقت واحد في عام ١٩٩٨، وقُتل فيها نحو ٢٢٤ وأصيب نحو ٤٠٠ شخص، اما احداث ١١ من ايلول ٢٠٠١ كان لها نصيب الاسد من جميع العمليات الارهابية التي تبناها تنظيم القاعدة، والذي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية والذي قُتل فيها نحو ٣ ألف شخص وأصيب نحو ٦ آلاف، والهجوم على معبد يهوديين في اسطنبول فب عام ٢٠٠٣، والذي قُتل فيها نحو ٥٧ شخص وأصيب نحو ٧٠٠ شخص. (العنابي، ٢٠٠٩)

ففي ظل المنافسة الشديدة بين تنظيم القاعدة وتنظيم داعش حول قيادة المشروع الجهادي العالمي، سعى تنظيم القاعدة الى تكثيف وجوده في الدول غير المستقرة أمنياً، والمشتعلة بالحروب كاليمن، وسوريا، وليبيا، معتمدة على انصارها واحزابها المتواجدة في هذه الدول، مثل تنظيم "جبهة النصرة" في سوريا، وتنظيم "القاعدة" في جزيرة العرب اليمن. (ذيابات، ٢٠١٥، صفحة ٣٤٠)

ففي الجدول التالي، سنبيّن أبرز الجرائم الارهابية العنيفة التي قام بها تنظيم القاعدة منذ ٢٠٠٤ - ٢٠١٨، فقد ركزنا على أهم العمليات التي وقعت في دول اقليم الخليج العربي، وهي كالاتي:

الجدول رقم (٤)

الاعمال الارهابية التي قام بها تنظيم "القاعدة"

العدد	العملية	التاريخ	المكان	القتلى
١	هجوم مسلح	٢٩ ايار ٢٠٠٤	السعودية - الخبر	٢٢
٢	هجوم مسلح	١ ايار ٢٠٠٤	السعودية - ينبع	١١
٣	اختطاف	نهاية تشرين الاول ٢٠٠٤	العراق	١
٤	هجوم مسلح	كانون الاول ٢٠٠٤	السعودية - جدة	٧
٥	هجوم مُفخخ	١٩ كانون الأول ٢٠٠٤	العراق - كربلاء	٦٠
٦	هجوم مُفخخ	٢٩ كانون الاول ٢٠٠٤	السعودية - الرياض	٣
٧	هجوم مسلح	كانون الثاني ٢٠٠٥	الكويت	١٣
٨	هجوم مسلح	٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥	العراق	٤٤
٩	هجوم مُفخخ	٢٨ شباط ٢٠٠٥	العراق - الحلة	١٢٥
١٠	هجوم انتحاري	٢ نيسان ٢٠٠٥	العراق - بغداد	-
١١	هجوم مسلح	مطلع ابريل ٢٠٠٥	السعودية - الرس	١٤
١٢	هجوم مُفخخ	٧ ايار ٢٠٠٥	العراق - بغداد	٢٢
١٣	اختطاف	٦ يوليو ٢٠٠٥	العراق	١
١٤	هجوم انتحاري	١٥-١٧ تموز ٢٠٠٥	العراق - بغداد	١٥٠
١٥	هجوم صاروخي	١٩ آب ٢٠٠٥	الاردن - العقبة	١
١٦	هجوم انتحاري	١٤ أيلول ٢٠٠٥	العراق - بغداد	١٦٠
١٧	هجوم انتحاري	١٦ أيلول ٢٠٠٥	العراق - بغداد	١٣
١٨	هجوم انتحاري	٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٥	العراق - بغداد	-

٦٠	الاردن - عمان	٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥	هجوم انتحاري	١٩
٧٤	العراق - خانقين	١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٥	هجوم انتحاري	٢٠
٤٤	كربلاء - الرمادي	٥ كانون الثاني ٢٠٠٦	هجوم انتحاري	٢١
-	العراق - سامراء	٢٢ شباط ٢٠٠٦	هجوم انتحاري	٢٢
٤	السعودية - بقيق	٢٤ شباط ٢٠٠٦	هجوم انتحاري	٢٣
-	السعودية - جدة	١٢ أيار ٢٠٠٦	إطلاق نار	٢٤
٤	العراق	٣ حزيران ٢٠٠٦	اختطاف	٢٥
٣	العراق	١٦ حزيران ٢٠٠٦	هجوم واختطاف	٢٦
٥	اليمن	١٥ ايلول ٢٠٠٦	هجوم مسلح	٢٧
٣	السعودية - المدينة المنورة	٢٦ شباط ٢٠٠٧	إطلاق نار	٢٨
١٠	اليمن - مأرب	٢ تموز ٢٠٠٧	هجوم انتحاري	٢٩
٧٩٦	العراق - سنجار	١٤ آب ٢٠٠٧	تفجير انتحاري	٣٠
١٩	اليمن - صنعاء	٩ ايلول ٢٠٠٨	هجوم مسلح	٣١
٦	اليمن - شبام	١٥-١٨ آذار ٢٠٠٩	هجوم مسلح	٣٢
١	السعودية - جدة	٢٦ آب ٢٠٠٩	تفجير انتحاري	٣٣
٣	السعودية - جازان	٤ تشرين الاول ٢٠٠٩	هجوم مسلح	٣٤
٠	الامارات - دبي	٢٩ تشرين الاول ٢٠١٠	تفجير	٣٥
٥٨	العراق - بغداد	٣١ تشرين الاول ٢٠١٠	هجوم مسلح	٣٦
١٢٠	اليمن - صنعاء	٢١-٢٢ ايار ٢٠١٢	هجوم انتحاري	٣٧
٢	السعودية - نجران	٥ تشرين الثاني ٢٠١٢	هجوم مسلح	٣٨
٥٦	اليمن - صنعاء	٥ كانون الاول ٢٠١٣	هجوم انتحاري	٣٩
٢٦	اليمن - رداع	١٦ كانون الاول ٢٠١٤	هجوم مسلح	٤٠

٤٩	اليمن - إب	٣١ كانون الاول ٢٠١٤	هجوم انتحاري	٤١
١٣	اليمن - المكلا	١٦ ايار ٢٠١٦	هجوم انتحاري	٤٢
٥	اليمن - أبين	٥ آذار ٢٠١٧	هجوم مسلح	٤٣
-	اليمن - أبين	٣ ايار ٢٠١٧	هجوم مسلح	٤٤
٥	اليمن - أبين	١٠ أيار ٢٠١٨	هجوم مسلح	٤٥
٣	اليمن - أبين	١٤ حزيران ٢٠١٨	هجوم مُفخخ	٤٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بـ صحيفة المدينة وآخرون.

أدت نوعية العمليات الارهابية في منطقة الخليج العربي الى زعزعة الاستقرار الذي تجاوز الخطر الايراني وتهديداته المستمرة؛ الى ان جاءت المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٥ بإطلاق التحالف العربي تحت اسم "عاصفة الحزم" بمشاركة كلاً من الكويت والبحرين وقطر والامارات ومصر والاردن والمغرب والسودان، وذلك لدعم الشرعية في اليمن ضد الحوثى المدعوم من إيران، ومن الاهداف الرئيسية الذي يسعى اليه هذا التحالف توحيد الصفوف في سبيل بناء الامن الاقليمي والحفاظ على استقرار المنطقة. (ال خليفة، ٢٠١٨)

ففي حزيران ٢٠١٧ أقدمت كل من الامارات والسعودية والبحرين ومصر على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وذلك لاتهامها بدعم الارهاب، في حين نفت قطر هذا الادعاء جملة وتفصيلا، كما قالت أيضاً بأن هذا الاتهام من أجل أغراض سياسية تتعلق بالتأثير على قرارها السيادي، فيما بعد أصدروا دول المقاطعة مذكرة من ١٣ بند موجهة لقطر تلزمها بالموافقة عليها كاملة دون تحفظ على أي بند فيهما، والخيار اما الموافقة عليها او استمرار المقاطعة،

وتعتبر هذه الازمة من أكثر الازمات التي تسببت بشرخ كبير بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما وصفت بـ "المهددة" لزوال وحدة الكيان الخليجي، حيث تم عزل قطر من الدول الخليجية المقاطعة لها، وادت الى انتهاكات حقوق انسان، ومنع السفر المواطنين القطريين الى هذه الدول، منع الطيران القطري فوق هذه الاراضي، واغلاق الحدود البرية بين قطر والسعودية، حيث تسببت في العديد من الخسائر المادية والتجارية بين هذه الدول، وقد سعى امير الكويت صباح الاحمد الصباح في العديد من المحاولات للوصول الى حل ينهي هذه الازمة من بدايتها حتى ٢٠١٨ ولا زالت مساعيه نحو الاصلاح موجودة، حيث قال "أخطر ما نواجه من تحديات الخلاف الذي دبَّ في كياننا الخليجي واستمراره لنواجه تهديداً خطيراً لوحدتنا موقفنا، وتعريضاً لمصالح أبناء دولنا للضياع، وليبدأ العالم- وبكل أسف- بالنظر لنا على أننا كيان بدأ يعاني الاهتزاز، وأن مصالحه لم تعد تحظى بالضمانات التي كنا نوفرها له في وحدة موقفنا وتماسك كياننا". (موقع الخليج أونلاين، ٢٠١٨)

المبحث الثالث:

أثر العلاقات الأمريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب على الاستقرار الاقليمي في

الخليج العربي

لعبت دولة الكويت في منطقة الخليج العربي والدولي دوراً مهماً في مجال مكافحة الارهاب، حيث انها على الصعيد الاقليمي ابرمت العديد من الاتفاقيات والقوانين الاسترشادية للحفاظ على الامن والاستقرار الاقليمي، منها اتفاقية مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الارهاب في عام ٢٠٠٤، اما على الصعيد الدولي فقد ابرمت نحو ١٨ اتفاقية معنية بمكافحة الارهاب ومناهضة العمليات والجرائم الارهابية، ومن ضمنها التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الارهاب في عام ٢٠١٣، ونفذت استراتيجية الامم المتحدة في مكافحة الارهاب والتصديق على جميع الاتفاقيات والصكوك الدولية المعنية بمكافحة الارهاب، اما على الصعيد الوطني فقد اصدرت الكويت قانون ١٠٦ في عام ٢٠١٣ الخاص بتمويل الارهاب وغسيل الاموال، حيث شكلت لجنة وطنية بهذا الخصوص. (العتيبي، ٢٠١٩)

استمرت العلاقة الاستراتيجية الامريكية الكويتية نحو ٢٩ عاماً منذُ تحرير الكويت على يد القوات الامريكية، والتي لا تزال هذه العلاقة قوية ومستمرة، كما ان التزام الولايات المتحدة الامريكية امام امن واستقرار دولة الكويت لا زال ثابتاً، ويبلغ عدد الاتفاقيات المبرمة بين البلدين نحو ٢٣ اتفاقية، والتي تشمل العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات عدة، منها: مكافحة الارهاب، والاقتصاد، والتعليم، والتجارة،

وايضاً التعاون القنصلي، والبتروول، والجمارك، وقد برزت جهود الكويت والولايات المتحدة الامريكية في حربها على داعش من خلال التحالف الدولي، وان العلاقة الثنائية تضمن المصالح الوطنية والاقليمية المتبادلة. (كونا، ٢٠١٥)

اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية ظاهرة الارهاب من أكبر المهددات لأمنها وسياساتها القومية، وان دول الخليج العربي من أكثر الدول التي انتشر فيها الارهاب، وقد اعلنت الحرب على الارهاب مع حلفائها دول مجلس التعاون الخليجي، وان الحرب على الارهاب تشكل ركيزة اساسية لحماية الاستقرار الاقليمي والعالمي، بالإضافة الى حماية امنها القومي ومصالحها الاقتصادية، وقد استخدمت القوة لردع الدول التي تحتضن التنظيمات الارهابية، وفق ما جاء في استراتيجيتها الامنية الجديدة. (مسيس، ٢٠٠٧، صفحة ٦٩)

قد وضعت الاستراتيجية الامنية الامريكية نصابها في ديسمبر ٢٠٠٢ ومارس ٢٠٠٦ حول حربها على الارهاب، وان اي فرد او جماعة او دولة تحتضن الارهاب وتهدد أمن امريكا وحلفائها فإنها ستتعرض للمساءلة القانونية الدولية، فقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية حلفائها في منطقة الخليج العربي بإعلانها الحرب على الارهاب، حيث وضعت العديد من الاحترازات الامنية كمنع الوصول الى اسلحة الدمار الشامل، كما قامت باستخدام القوة الرادعة ضد الممارسات الارهابية، ومن الاجراءات المستخدمة لمحاربة الارهاب ما يلي: (سرمد، ٢٠٠٧، صفحة ١٧)

- وجوب استخدام القوة العسكرية ضد اي دولة تنتهك الاتفاقيات الدولية بامتلاكها اسلحة الدمار الشامل مثل الاسلحة النووية او دعمها للإرهابيين.

- الدفاع عن امن واستقرار الولايات المتحدة الامريكية وأهدافها ومصالحها سواء كان بشكل فردي او دولي

- استخدام حرب الافكار، وهي حرب من نوع اخر، والتي تسعى الولايات المتحدة الامريكية من خلالها اقناع العالم بجريمة الارهاب وعدم املاكها للشرعية.

ففي ظل التطورات الحديثة في منطقة الخليج العربي لعبت الولايات المتحدة الامريكية دور الحليف الاستراتيجي منذ ظهور النفط في منطقة الخليج العربي، ويمكن تحديد الاولويات الامريكية الثابت منها والمتغيرة بسبب ميزان القوى الاستراتيجي العالمي، وظهر عدة تهديدات للأمن القومي الامريكي، وهي كالاتي: (أنديك، ٢٠٠٦، الصفحات ١٧-١١٦)

اولاً: أمن الطاقة:

تسعى الولايات المتحدة الامريكية حماية جميع مصادر الطاقة الذي يحتاجه الاقتصاد العالمي، وان محطات عبور النفط الى الاسواق العالمية تحتاج الى توفير الامن والاستقرار، وان تهديد حقول النفط في دول الخليج الست، المملكة العربية السعودية، والكويت، والامارات، وقطر، وسلطنة عمان، والبحرين، قد تتسبب في أزمة عالمية، وان اي انقطاع لإمدادات مصادر الطاقة سواء كان بسبب قرارات حكومية او بسبب عدم الاستقرار الاقليمي او بسبب الحروب

فان ذلك يؤثر على الانتاج، والذي من خلالها قد تسبب زيادة اسعار النفط والتي قد تؤثر بشكل ملحوظ على الاقتصاد الغربي والعالمي، ومادام الاقتصاد العالمي بحاجة الى نفط الخليج بأسعار مناسبة، فان مسؤولية الولايات المتحدة الامريكية هو توفير الحماية الامنية الكاملة لمنطقة الخليج العربي، وذلك بوصفها القوة العسكرية والاقتصادية الاولى في العالم.

ثانياً: المحافظة على توازن القوى الاقليمي:

ترتبط المحافظة على توازن القوى الاقليمي في المنطقة بشكل وظيفي مع الاولوية الاولى، وذلك على اعتبار ان الاستقرار الاقليمي هو أحد ادوات منع اي تهديد للدول النفطية الضعيفة او منع اي قوة اقليمية من السيطرة على ميزان القوى الاقليمي، خاصة مع استمرار مطالب بعض دول المنطقة غير الشرعية كاقطاع او ضم أراضي من دول نفطية صغيرة، ومثال على ذلك مطالب العراق لضم الكويت، والمطالب الايرانية لضم بعض مناطق او جزر في البحرين والامارات.

ثالثاً: تشجيع الاصلاحات السياسية في المنطقة:

تعمل الولايات المتحدة الامريكية على تشجيع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بالقيام بالإصلاحات الداخلية وتلبية شعوبها وإعطائها الحقوق الانسانية، ومن منظور السياسة الامريكية التي تتضمن هذه الاصلاحات في تحفيز حصول المرأة على حقوقها ومساواتها مع حقوق الرجل في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما دعت للقضاء على للبطالة توفير الوظائف بتوفير الوظائف للشباب،

وتغيير بعض مناهج التعليم عن طريق ادخال الحداثة التي تساعد على التفكير، وإعطاء الشعوب حق التعبير في المسائل السياسية ونقدها التي تساهم في بناء المجتمع المدني. (أنديك، ٢٠٠٦، الصفحات ٣١-١٣٠)

رابعاً: الردع والاحتواء:

ظهرت القوة العسكرية الامريكية في منطقة الخليج العربي بمظهر القوة امام التهديدات الاقليمية، حيث تعتبر الاولوية في الاستراتيجية الامريكية ان لا تظهر بمظهر الضعف وعدم السيطرة على التحديات الاقليمية، وقد عملت على احتواء التهديدات الارهابية من قبل تنظيم القاعدة وداesh التي تستهدف الامن وتزعزع الاستقرار الاقليمي، الامر الذي يتطلب اليقظة من القوة العسكرية الامريكية في حال اي هجوم مفاجئ، واستمرارية العمل الدبلوماسي والاستخباراتي في التنسيق والتعاون الامني مع دول مجلس التعاون الخليجي. (كورب، ٢٠٠٦، الصفحات ٣٢-٣٥)

خامساً: احتواء الانتشار النووي:

سعت الولايات المتحدة الامريكية في اولويتها الخامسة على احتواء بعض دول منطقة الخليج العربي، ومن أهمها إيران لامتلاكها الاسلحة النووية، وذلك عبر تشديد العقوبات التجارية والاقتصادية، ومنع وصول الموارد الاساسية لصناعة الاسلحة من أجل عدم تطويره للأبحاث النووية، وركزت السياسة الامريكية على عدم استخدام الاسلحة النووية في منطقة الخليج العربي، وان من يمتلك الاسلحة النووية قد يقلب ميزان القوى ويهدد الاستقرار الاقليمي والعالمي. (Brzezinski، ٢٠٠٤، الصفحات ٢٦-٣٣)

على الرغم من تضافر الجهود بين الولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، خاصة دولة الكويت باعتبارها حليفاً رئيسياً خارج حلف الناتو؛ الا ان مكافحة الارهاب تتطلب تضامن جميع دول العالم، وان الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب تتطلب أكثر تنسيقاً وتعاوناً من قبل شركاء الولايات المتحدة الامريكية، ويمكن ان تتخذ صيغة هذا التعاون الى اربعة أشكال، وهي كالآتي: (تانكل، ٢٠١٨)

١- عمليات مكافحة الارهاب تقوم بها الدول الشريكة:

تشمل هذه العمليات دخول القوة العسكرية لاستعادة الاراضي، واستخدام العمليات المالية للقضاء على البنية التحتية للإرهاب، وكذلك الجهود المحلية لإنقاذ القانون، وتعتبر هذه العمليات صعبة بالنسبة لأمريكا، لأنها تكون في موضع بحث حول الدولة الشريكة والجماعة الارهابية، فاذا كانت العلاقة عدائية بينهما، فمن الطبيعي ان تقوم الحكومة بمبادراتها الخاصة بعمليات مكافحة الارهاب، ولكن اذا كانت العلاقة متعاونة بينهما، فلن تستطيع الولايات المتحدة الامريكية التأثير على الحكومة واجبارها على اتخاذ اجراءات ضد الجماعة، مثال على ذلك، باكستان و"شبكة حقاني".

٢- التعاون التكتيكي مع الولايات المتحدة الامريكية

وتتمثل في السماح بدخول المجال الجوي والقواعد العسكرية، وتبادل البيانات والمعلومات الاستخباراتية، وتعتمد هذه القضايا على نوع العلاقات الثنائية، وذلك لكون الكفاءة السياسية للإدارة الامريكية لها التأثير الاكبر، ولذلك فان هذا النوع من التعاون يعد أكثر نجاحاً من غيره.

٣- الحصول على مساعدة من دول اخرى:

ويتمثل في الانضمام الى ائتلافات او طلب دعم دبلوماسي مع جماعات مختلفة، فإن الائتلافات تم استخدامها قديماً، وأنها تستخدم بشكل متزايد لمكافحة الارهاب، وعلى الرغم من أهمية الديناميكيات التقليدية للتحالفات، الا ان تصورات التهديد الاقليمي تكتسي أهمية أكبر بكثير.

٤- مواجهة التطرف العنيف:

تشكل المواجهة غاية في الصعوبة، فأن الدول تطلق استعداداتها ومبادراتها فيما يخص مكافحة الارهاب والتطرف، وذلك عندما تدرك بوجود تهديداً أمنياً، الا انها نادراً ما توافق على تنفيذ هذه القرارات المتخذة سابقاً فيما يخص مكافحة الارهاب والتطرف العنيف.

على الرغم من الوضع الجيوسياسي في منطقة الخليج العربي وتحدياته الكبرى، الا ان دول مجلس التعاون الخليجي تمتعت باستقرار نسبي مقارنةً بمؤشر الارهاب العالمي، وقال الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبداللطيف الزباني، ان دول الخليج مُصدرة الاستقرار للمنطقة الاقليمية،

الا ان الاحداث العربية المتسارعة قد انعكست بنسب متفاوتة على امن واستقرار دول الخليج العربي، حيث نشرت قاعدة البيانات العالمية برصد الارهاب (START) ٢٠١٢ _ ٢٠١٥، فإن المملكة العربية السعودية شهدت اكثر من ١٢٩ عملية ارهابية في هذه الاعوام، فقد سجل عام ٢٠١٥ اكثر العمليات الارهابية التي شهدتها السعودية منذ عام ٢٠٠٠، اما مملكة البحرين تصاعدت احداث العنف الطائفي والتي بدأت في شباط ٢٠١١، وكانت ايران وحلفائها في لبنان والعراق احد اسباب زعزعة البحرين، ففي عام ٢٠١٢ شهدت البحرين ٢٦ عملية ارهابية، وزادت العمليات الارهابية في عام ٢٠١٣ الى ٥٢ عملية، وفي عام ٢٠١٤ انخفضت العمليات الارهابية الى ٤١ عملية، اما في ٢٠١٥ فقد انخفض معدل العمليات الى ١٨ عملية ارهابية، فيما تمتعت كلاً من عُمان وقطر بقدر عالي من الاستقرار، اما الامارات والكويت لم تشهد الا عملية او عمليتين ارهابيتين على الاكثر خلال هذه الفترة، اما على صعيد منطقة الشرق الاوسط، فان مؤشرات الهجمات الارهابية بدأت تأخذ مؤشراً تصاعدياً، فبناءً على معهد الاقتصاد والسلام، ان مؤشرات الارهاب العالمي منذ ٢٠١٢ - ٢٠١٨ اوضحت ان العراق، وسوريا، واليمن، من اكثر الدول التي حدث بها الهجمات الارهابية. (العثيمين، ٢٠١٩)

الخاتمة:

بعد أنهبنا هذه الرسالة والله الحمد، والتي استعرضنا فيها موضوع مهم وحيوي، بعنوان " العلاقات الامريكية - الكويتية في مجال مكافحة الارهاب وأثرها على الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي ٢٠٠٥ - ٢٠١٨ .

بعد مرور ٢٩ عاماً من العلاقات الاستراتيجية الامنية بين الولايات المتحدة الامريكية ودولة الكويت، نستطيع القول إن العلاقة الثنائية بين البلدين حققت انجازات أمنية في مجال مكافحة الارهاب سواء على المستوى الاقليمي أو المستوى الدولي، ويبلغ عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين نحو ٢٣ اتفاقية، ومن أبرز هذه الاتفاقيات مكافحة الارهاب ومناهضة العمليات والجرائم الارهابية.

مما يلاحظ بأن التعاون في مكافحة الارهاب في السنوات الاخيرة كان في قائمة أولويات الولايات المتحدة الامريكية والكويت، الذي بات يُهدد الامن والاستقرار الاقليمي والدولي، خاصة بعد ظهور الربيع العربي في المناطق القريبة من الخليج العربي، كالعراق، وسوريا، واليمن، بالإضافة الى ظهور تنظيم داعش الارهابي في العراق وسوريا، والذي نفذ عمليات ارهابية في المملكة العربية السعودية منذ ٢٠١٥-٢٠١٨ ما يقارب ٢١ عملية ارهابية، وفي دول الكويت استهدف هذا التنظيم "مسجد الصادق" عام ٢٠١٥، والذراح ضحاياه ٢٧ قتيلاً و٢٢٧ مُصاباً، فضلاً عن اكتشاف وتفكيك العديد من الخلايا الارهابية النائمة في منطقة الخليج العربي.

وأخيراً فإن التحديات الامنية والارهابية في منطقة الخليج العربي والبيئة المحيطة بهذا الاقليم، سواء كان خطر الارهاب والتطرف أو الثورات والصراعات في العراق واليمن وسوريا، والتي قد تفرز المزيد من التنظيمات الارهابية والعمليات الاجرامية، وبالتالي ستنتج هذه العوامل المزيد من التنظيمات الارهابية، والتهجير، والفقر، والبطالة والجرائم، مما يجعل المنطقة في حالة عدم استقرار.

وبعد أنهينا كتابة هذه الرسالة، فقد خرجنا بمجموعة من النتائج والتوصيات، كان من

أهمها، ما يلي:

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

أولاً: النتائج:

- ١- بلغت العلاقات الامريكية - الكويتية منتصف بأنها الاقوى في منطقة الخليج العربي منذُ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١ حتى الان.
- ٢- ان أكثر المتغيرات حضوراً في العلاقات الامريكية - الكويتية هو المتغير الامني والعسكري، والمتغير الاقتصادي، ومن ثم المتغير الثقافي والفكري.
- ٣- شكّلت ظاهرة الارهاب في بعض دول اقليم الخليج العربي هاجساً يُضعف الامن والاستقرار في المنطقة، وذلك بعد بروز تنظيم داعش الارهابي في العراق وسوريا، ومن ثم انتقلت الايدولوجية الارهابية الى بعض دول الخليج العربي.
- ٤- ساهمت الكويت بالعديد من الاتفاقيات الامنية والدفاعية في مجال مكافحة الارهاب سواء كان على الصعيد الاقليمي أو الدولي.
- ٥- واجهت دول مجلس التعاون الخليجي المتغيرات والتطورات الجارية على الساحتين الاقليمية والدولية، منها التحديات الامنية والارهابية في المنطقة، سواء كانت التنظيمات الارهابية المتطرفة أو الصراعات والازمات في منطقة الشرق الاوسط.
- ٦- العلاقات الامريكية - الكويتية علاقات راسخة، بدأت عبر المجال الاقتصادي ثم المجال الامني والعسكري، وتنطلق أيضاً من الدور الذي لعبته الكويت في إحلال السلام والامن والاستقرار في المنطقة وإعلانها الحرب على الارهاب، وقدمت الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة الدعم للحفاظ على الاستقرار الاقليمي.

ثانياً: التوصيات:

- ١- تعزيز أطر التنسيق والتعاون مع المجتمع الاقليمي والدولي في مكافحة الارهاب والتطرف أو الجرائم ذات الصلة بالإرهاب، مثل تجارة الاسلحة، غسل الاموال، المخدرات، والجرائم الاخرى المرتبطة بالطاقة النووية.
- ٢- عدم إيواء الارهابيين، أو تنظيم أي أنشطة إرهابية أو تمويلها ودعمها معنوياً ومادياً، وضرورة السير وفق مقتضيات القانون الدولي، عن طريق تنفيذ هذه القوانين والقبض عليهم وتسليمهم الى الجهات المعنية دولياً.
- ٣- العمل على تطوير فعالية التدابير الامنية المتعلقة بما تسمى الشبكة العنكبوتية، وبرامج التواصل الاجتماعي، وتفعيل نظم المراقبة الالكترونية، وكذلك المتعلقة بأمن الحدود البرية والمطارات، والدقيق على المسافرين حرصاً على استغلال الارهابيين للجوازات المزورة.
- ٤- العمل على تسوية الخلافات الدبلوماسية والحدودية في منطقة الخليج العربي، لكي لا تكون هناك ثغرات أمنية قد تستغلها التنظيمات الارهابية عن طريق نشر أيديولوجيتها المسمومة، أو إيجاد أرضية خصبة للممارسة الانشطة الارهابية، بالإضافة الى تأمين الحدود البرية والبحرية ضد أي محاولة اختراق قد تستغلها الجماعات الارهابية.

- ٥- ضرورة تطوير وتحديث الاستراتيجيات الامنية لمكافحة الارهاب، وذلك بما يتماشى مع تطور التنظيمات الارهابية والمتطرفة، وخاصة في مجال الأمن السيبراني، حيث أصبحت الهجمات الارهابية عابرة الحدود وتستخدم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لجذب تعاطف الشباب واستغلالهم بزرع الافكار الارهابية.
- ٦- تحصين الشباب وتعزيز الوازع الديني، وتوعية المجتمع بالابتعاد عن الغلو والتطرف، وتأصيل وتعزيز دور الاسرة عن طريق غرس القيم السامية والمحافظة على الامن والاستقرار ضد بذور الارهاب داخل المجتمع الخليجي.

المراجع

أولاً: الكتب:

- ١- أبادي، الفيروز، (١٩٧٣)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجزء ٣، القاهرة.
- ٢- أبو الوفا، محمد، (٢٠٠٧)، التأصيل الشرعي والقانوني لمكافحة الجماعات الإرهابية فكراً وتنظيماً وترويجاً، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، مصر.
- ٣- أحمد، عبدالمحسن بدوي، (٢٠٠٩)، دور برامج الاعلام في تنمية الوعي الامني ومكافحة الارهاب، جامعة الرباط الوطني، الخرطوم، السودان.
- ٤- اسيري، عبدالرضا علي، (١٩٩٣)، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، الطبعة الثانية، جامعة الكويت، الكويت.
- ٥- اسيري، عبدالرضا، (٢٠١٧)، سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١-٢٠١٦)، جامعة الكويت، الكويت.
- ٦- الحاتم، عبدالله، (١٩٨٠)، من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثانية، مطبعة دار القبس، الكويت.
- ٧- التل، أحمد يوسف، (١٩٩٨)، الارهاب في العالمين العربي والغربي، عمان، الاردن.
- ٨- العيسوي، أشرف، (٢٠٠٧)، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، الامارات.

- ٩- الغمري، محمد، (١٩٩٢)، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا.
- ١٠- الفتلاوي، سهيل، (٢٠٠٩)، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، دار الثقافة، عمان، الأردن.
- ١١- الفار، عبدالواحد، (١٩٩٥)، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ١٢- اليازجي، أمل، وشكري، محمد عزيز، (٢٠٠٢)، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دار الفكر، دمشق.
- ١٣- أنديك، مارتن، (٢٠٠٦)، أولويات السياسة الامريكية في الخليج: التحديات والخيارات، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات.
- ١٤- بني مرجة، موفق، (١٩٨٤)، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبدالحميد الثاني والخلافة الاسلامية، مؤسسة صقر للطباعة والنشر، الكويت.
- ١٥- تاير، برادلي، (٢٠٠٤)، السلام الامريكي والشرق الاوسط، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- ١٦- حسين، خليل، (٢٠١١)، مكافحة الإرهاب الدولي الاتفاقيات والقرارات الدولية والإقليمية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ١٠٩.
- ١٧- حريز، عبدالناصر، (١٩٩٧)، النظام السياسي الارهابي الاسرائيلي دراسة مقارنة، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- ١٨- حماد، كمال، (٢٠٠٣)، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، دار مجد للنشر والتوزيع، بيروت.

- ١٩- دوکاس، مارثا، (١٩٧٣)، أزمة الكويت العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١-١٩٦٣، دار النهار للنشر، بيروت.
- ٢٠- شكري، محمد عزيز، (١٩٩٩)، الإرهاب الدولي دراسة قانونية نافذة، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٢١- صبور، محمد صادق، (٢٠٠٢)، الإرهاب في العالم، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة
- ٢٢- عبدالحميد، معتز، (٢٠١٤)، الإرهاب وتجديد الفكر الامني، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٢٣- عطاري، يوسف، وحمدو، أيمن يحيى، (٢٠١٦)، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
- ٢٤- عز الدين، احمد، (١٩٨٧)، مكافحة الإرهاب، مطابع دار الشعب، القاهرة.
- ٢٥- عرفة، محمد السيد، (٢٠٠٩)، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- ٢٦- كورب، لورنس، (٢٠٠٦)، الخليج العربي واستراتيجية الامن القومي الامريكي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات.
- ٢٧- مقلد، إسماعيل، (١٩٨٢)، نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت.
- ٢٨- مطر، جميل، وهلال، علي الدين، (١٩٨٦)، النظام الإقليمي العربي-دراسة في العلاقات السياسية العربية، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ٢٩- مهنا، محمد نصر، (٢٠٠٣)، في الخليج العربي المعاصر، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر.

ثانياً: الدوريات والرسائل الجامعية:

- ١- أبو صليب، فيصل، (٢٠١٥)، المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية، رسالة منشورة، جامعة الكويت، الكويت.
- ٢- أبو صليب، فيصل، (٢٠١٥)، العوامل المؤثرة في اتخاذ الكويت قرار تأييد الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٤٣، العدد ١، الكويت.
- ٣- اتفاقية جنيف الاولى الخاصة بمكافحة الارهاب، الفقرة الثانية من المادة الاولى
- ٤- ال سعود، خالد سلطان، (١٩٩٧)، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، سلسلة محاضرات الامارات ١٨، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات.
- ٥- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، (١٩٩٨)، القاهرة.
- ٦- الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب وتعديلاتها لسنة ١٩٩٨، المادة الثالثة
- ٧- التقرير الاستراتيجي العربي عام ١٩٩١.
- ٨- التل، أحمد يوسف، (١٩٩٨)، الارهاب في العالمين العربي والغربي، عمان، الاردن.
- ٩- الحياصات، محمد محمود، (٢٠١٥)، مكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير، جامعة جرش، الأردن.

- ١٠- الخفاجي، علي، (٢٠١٥)، سياسات مكافحة الارهاب دراسة حالة دول الخليج العربية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١، العدد ٢٤، العراق.
- ١١- السيابي، مهنا، (٢٠١٧)، أثر التعاون الامني بين دول مجلس التعاون الخليجي على مكافحة الارهاب، رسالة ماجستير منشورة في جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.
- ١٢- الشاهين، سليمان، (١٩٩٠)، محاضرة في جامعة القاهرة، الكويت، الانباء، العدد ٥٠٧٨، الخميس ١٥ فبراير ١٩٩٠.
- ١٣- الشارخ، عبدالعزيز، (٢٠١٣)، تصريح، وزارة الخارجية الكويتية.
- ١٤- العازمي، خالد، (٢٠٠٧)، جريمة الارهاب في التشريع الكويتي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عمان الاهلية، الاردن.
- ١٥- الدويك، عبدالغفار، (٢٠١٤)، الندوة العلمية حول دور مؤسسات المجتمع الدولي المدني في التصدي للإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، الجزائر.
- ١٦- الغزال، إسماعيل، (١٩٩٠)، الإرهاب في القانون الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
- ١٧- الكتاب السنوي (٢٠١٣)، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ١٨- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، خطة التنمية السنوية ٢٠١٥-٢٠١٦، يناير ٢٠١٥، الكويت.
- ١٩- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، (٢٠٠٢)، الخليج قلب العالم في خارطة الاستراتيجية الامريكية، جريدة البيان الاماراتية، الملف السياسي، العدد، ٢٠٠٢/٨/٢٨.

- ٢٠- المطيري، وضحه، (٢٠١٢)، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- ٢١- المطيري، عادل عبدالله، (٢٠١٧)، أثر التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٣-٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت/ معهد بيت الحكمة، المفرق، الاردن.
- ٢٢- المويشير، مشعل، (٢٠٠٧)، أثر الارهاب في العلاقات الدولية ٢٠٠٥-٢٠٠٠ بمنطقة الشرق الاوسط نموذجاً، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية.
- ٢٣- الامير، فهد احمد، (٢٠٠١)، ندوة دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الامن والاستقرار خلال العقد القادم الفرص والقيود، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.
- ٢٤- النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية، الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت.
- ٢٥- جاسم، رشيد، (٢٠٠٥)، الارهاب والقانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق.
- ٢٦- نيايات، خير، (٢٠١٥)، التوجهات الإستراتيجية لتنظيمي "القاعدة" و"الدولة الإسلامية": دراسة مقارنة، رسالة منشورة على مجلة المنار للبحوث والدراسات، المجلد ٢٢، العدد ٣/أ، الاردن.
- ٢٧- سرمد، أمين، (٢٠٠٧)، الولايات المتحدة الامريكية والمتغير النووي في آسيا، مركز الدراسات الدولية، مجلة الراصد الدولي، العدد ٦٦، بغداد.
- ٢٨- سفيان، قوق، (٢٠١١)، جرائم الارهاب الدولي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجزائر.

٢٩- شبيب، نبيل، (٢٠٠٤)، معالم الموقف الاسلامي بين الارهاب والاستبداد، مجلة البيان، الاصدار الثاني، الكويت.

٣٠- عوض، محمد محي الدين، (١٩٩٨)، ندوة تشريعات مكافحة الارهاب، الخرطوم، السودان.

٣١- عبدالله، عبدالخالق، (١٩٩٩)، العلاقات الخليجية - الامريكية، ورقة حوار، جريدة الخليج، الشارقة، الامارات المتحدة العربية.

٣٢- عبدالرضا، رشا، (٢٠١٥)، الحرب على الارهاب والقانون الدولي الانساني المعاصر، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٦-٢٧، الجامعة المستنصرية، ص ١-٢، على الرابط التالي:

<https://www.iasj.net/iasj?func=article&ald=١٠٥٥٨٩>

٣٣- عطوان، خضر، وانعام، سلطان، (٢٠١٧)، العلاقات الامريكية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة منشورة، جامعة النهرين، العراق.

٣٤- محيسن، محمد حسن، (٢٠١١)، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، رسالة ماجستير، جامعة جرش، الأردن.

٣٥- مسيس، نديم، (٢٠٠٧)، السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، رسالة غير منشورة.

٣٦- وزارة الخارجية الكويتية، (٢٠١١)، الإدارة الاقتصادية، الدليل الاقتصادي.

ثالثاً: الصحف والمواقع الالكترونية:

١- الغانم، كوثر، (٢٠٠٨)، أكاديميون كويتيون.. العلاقات الكويتية - الامريكية قديمة وراسخة ومتطورة، وكالة الانباء الكويتية (كونا)، على الرابط التالي:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=١٨٧٣٧٣٦&language=#ar>

٢- العنابي، خليل، (٢٠٠٩)، إعادة التفكير في استراتيجية تنظيم "القاعدة"، موقع الحياة، على الرابط التالي:

<http://www.alhayat.com/article/١٤٠٧٦١٥>

٣- الحبيب، غادة، (٢٠٠٨)، العلاقات الكويتية - الامريكية... محطات لا تنسى، وكالة الانباء الكويتية (كونا)، على الرابط التالي:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=١٨٧٢٨٦٧>

٤- الموقع الالكتروني الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الأساسي، على الرابط التالي:

<http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx>

٥- الماجري، وجدي، (٢٠١٩)، عاصفة الحزم.. ماذا جنت بعد أربع سنوات عجاف؟، موقع

الجزيرة الوثائقي، على الرابط التالي:

<http://doc.aljazeera.net/news/%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A>

[9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85-](http://doc.aljazeera.net/news/%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A)

[%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AC%D9%86%D8%AA-](http://doc.aljazeera.net/news/%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A)

[%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9-](http://doc.aljazeera.net/news/%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A)

[%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-](http://doc.aljazeera.net/news/%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A)

[%D8%B9%D8%AC%D8%A7%D9%81%D8%9F](http://doc.aljazeera.net/news/%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A)

٦- السيد، خالد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، مركز الاعلام الأمني، الموقع

الإلكتروني للوزارة الداخلية البحرينية، على الرابط التالي:

<https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/٥٢٩ab٤٠٣-٠٨٥٢-٤١٧٥->

[bb^f-](https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/٥٢٩ab٤٠٣-٠٨٥٢-٤١٧٥-)

[f٧٢٦٨٨b٦٥d٦c %D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%8٧%D8%A7%D8%A](https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/٥٢٩ab٤٠٣-٠٨٥٢-٤١٧٥-)

[٨/٢٠%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A.pdf](https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/٥٢٩ab٤٠٣-٠٨٥٢-٤١٧٥-)

<https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/٩٨١١٥/%D٩%.٨٥%D٩%.٨٨%D٨%.A%D٨%.AC%D٩%.٨٧%D٨%.A٩-%D٨%.A٧%D٩%.٨٤%D٨%.AA%D٩%.٨٧%D٨%.AF%D٩%.٨A%D٨%.AF%D٨%.A٧%D٨%.AA-%D٨%.A٧%D٩%.٨٤%D٨%.AE%D٩%.٨٤%D٩%.٨A%D٨%.AC-%D٩%.٨٨%D٨%.A٧%D٩%.٨٤%D٨%.A٣%D٩%.٨٥%D٩%.٨٦-%D٨%.A٧%D٩%.٨٤%D٩%.٨٢%D٩%.٨٨%D٩%.٨٥%D٩%.٨A-%D٨%.A٧%D٩%.٨٤%D٨%.B٩%D٨%.B١%D٨%.A٨%D٩%.٨A>

١٠- العثيمين، ابراهيم، (٢٠١٩)، دول الخليج ضابط إيقاع استقرار المنطقة في ظل تحولات ما بعد "الربيع العربي"، موقع آراء حول الخليج، على الرابط التالي:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=٤٦٤٤:٢٠١٩-٠٣-٣١-٠٦-٢٢-٥٠&Itemid=١٧٢&option=com_content

١- الرمحي، علي، (٢٠١٧)، مؤتمر دور الاعلام في مكافحة الارهاب، معهد البحرين للتنمية السياسية، على الرابط التالي:

<https://www.bipd.org/MediaCenter/News/news٢٠١٧/N١٢١١١٧.aspx>

١١- العتيبي، ناصر، (٢٠١٩)، الكويت تستضيف الثلاثاء المقبل الجولة الثالثة للحوار الاستراتيجي الكويتي - الامريكي، كونا، على الرابط التالي:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٧٦٩٥١٦&language=ar>

١٢- تانكل، ستيفن، (٢٠١٨)، مستقبل التعاون الاقليمي في الحرب على الارهاب، معهد

واشنطن لسياسة الشرق الاوسط، على الموقع التالي:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-future-of-regional-cooperation-in-the-war-on-terror>

١٣- جبريل، أمجد، (٢٠١٧)، أزمة قطع العلاقات مع قطر... إلى أين؟؟، مركز إدراك

للدراستات والاستشارات، على الرابط التالي:

<http://idraksy.net/wp-content/uploads/٢٠١٧/٠٦/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8-AA-%D9%85%D8%B9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-...-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%9F%D8%9F.pdf>

١٤- جريدة الكويت اليوم، الكويت، (١٩٨٨)، العدد ١٧٧٧، على الرابط التالي:

<https://kuwaitalyawm.media.gov.kw>

١٥- حسين، عدنان السيد، (٢٠٠٤)، نحو مفهوم جديد للأمن الاقليمي العربي، موقع الحياة الرئيسية، على الرابط التالي:

<http://www.alhayat.com/article/١٢٠٧٧٣٠>

١٦- صحيفة المدينة، ٢٠١٦، أبرز العمليات الارهابية، لتنظيم القاعدة في السعودية، على الرابط التالي:

<https://www.al-madina.com/article/٤٢٤٠٥٠>

١٧- عبدالقادر، أشرف، (٢٠١٤)، الخطر الطائفي: الارتدادات المحتملة لتنظيم داعش على دول الخليج، موقع السياسة الدولية، على الرابط التالي:

<http://www.siyassa.org.eg/News/٣٧٦٠.aspx>

١٨- عيد، محمد بدري، (٢٠١٥)، "داعش" وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٥/٠٧/٢٠١٥٧٨١١٣٤١٢٥٨٥٧٤٨.html>

١٩- فهد، محمد، (٢٠١٨)، القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج (إطار-انفوغرافيك)، وكالة

الاناضول التركية، على الرابط التالي:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A0%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-/1118909>

٢٠- كرامي، فواز، (٢٠١٥)، السفير الامريكي.. التبادل التجاري مع الكويت نما ١٨٨ في

المئة في خمس سنوات، كونا، على الرابط التالي:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2438381&Language=>

[ar](#)

٢١- كونا، (٢٠٠٢)، الشيخ صباح الاحمد يبعث ببرقية الى وزير الخارجية الامريكي في ذكرى

١١ سبتمبر، على الرابط التالي:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=١٢٨١٥٩٢&language=ar>

٢٢- كونا، (٢٠١٥)، الكويت تستعرض انجازاتها الاقليمية والدولية في مجال مكافحة الارهاب

وغسيل الاموال، على الرابط التالي:

<https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=٢٤٣٦١٠٨&language=ar>

[e=ar](https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=٢٤٣٦١٠٨&language=ar)

٢٣- مجدي، زهراء، (٢٠١٥)، بين داعش والقاعدة: خلافات الفكر والتنظيم والايديولوجيا،

موقع سياسة، على الرابط التالي:

<https://www.sasapost.com/comparison-isis-elqaeda/>

٢٤- موقع الأمم المتحدة الالكتروني، القضايا العالمية، الإرهاب، على الرابط التالي:

<https://www.un.org/ar/globalissues/terrorism/agencies.shtml>

٢٥-موقع مصراوي، (٢٠١٨)، مقتل وإصابة ١٠ جنود يمنيين في هجوم لتنظيم القاعدة

باليمن، على الرابط التالي:

https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/٢٠١٨/٦/١

[٤/١٣٧٦٢٠٤/%D٩%٨٥%D٩%٨٢%D٨%AA%D٩%٨٤-](#)

[%D٩%٨٨%D٨%A٥%D٨%B٥%D٨%A٧%D٨%A٨%D٨%A٩-١٠-](#)

[%D٨%AC%D٩%٨٦%D٩%٨٨%D٨%AF-](#)

[%D٩%٨A%D٩%٨٥%D٩%٨٦%D٩%٨A%D٩%٨A%D٩%٨٦-%D٩%٨١%D٩%٨A-](#)

[%D٩%٨٧%D٨%AC%D٩%٨٨%D٩%٨٥-](#)

[%D٩%٨٤%D٨%AA%D٩%٨٦%D٨%B٨%D٩%٨A%D٩%٨٥-](#)

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٢%D٨%A٧%D٨%B٩%D٨%AF%D٨%A٩-](#)

[%D٨%A٨%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٥%D٩%٨٦](#)

٢٦- موقع فرانس، (٢٠١٦)، اليمن: قتلى في هجمات لتنظيم القاعدة على معسكر للجيش

بمدينة المكلا، على الرابط التالي:

<https://www.france24.com/ar/٢٠١٦٠٥١٢->

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٥%D٩%٨٦-](#)

[%D٨%AA%D٩%٨٦%D٨%B٨%D٩%٨A%D٩%٨٥-](#)

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٢%D٨%A٧%D٨%B٩%D٨%AF%D٨%A٩-](#)

[%D٩%٨٧%D٨%AC%D٩%٨٨%D٩%٨٥-](#)

[%D٩%٨٥%D٨%B٩%D٨%B٣%D٩%٨٣%D٨%B١-](#)

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AC%D٩%٨A%D٨%B٤](#)

٢٧- موقع sputnik، (٢٠١٨)، اليمن مقتل ٣ جنود و٥ من عناصر شرق أبين، على الرابط

التالي:

<https://sptnkne.ws/h٣XW>

٢٨- موقع فرانس، (٢٠١٧)، اليمن: مقتل جنود حكوميين في هجوم لتنظيم "القاعدة" وسط

استمرار الغارات الأمريكية، على الرابط التالي:

<https://www.france24.com/ar/٢٠١٧٠٣٠٥->

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٥%D٩%٨٦-](#)

[%D٩%٨٧%D٨%AC%D٩%٨٨%D٩%٨٥-](#)

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٢%D٨%A٧%D٨%B٩%D٨%AF%D٨%A٩-](#)

[%D٩%٨٥%D٩%٨٢%D٨%AA%D٩%٨٤-%D٨%AC%D٩%٨٦%D٩%٨٨%D٨%AF-](#)

[%D٨%BA%D٨%A٧%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%AA-](#)

[%D٨%A٣%D٩%٨٥%D٨%B١%D٩%٨A%D٩%٨٣%D٩%٨A%D٨%A٩](#)

٢٩- موقع الميزان البوابة القانونية القطرية، (٢٠٠٨)، اتفاقية دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية لمكافحة الإرهاب، على الرابط التالي:

<http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=١٢٣١&language=ar>

٣٠- موقع الخليج أونلاين، (٢٠١٨)، هكذا استغلت دول الحصار الخليج لزيادة عدائها

لقطر، على الرابط التالي:

<http://khaleej.online/LREvWJ>

٣١- موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون في مجال مكافحة

الإرهاب، على الرابط التالي:

<http://www.gcc-sg.org/ar->

[sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Ach](http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Achievements/Pages/FourthCooperationinthefieldofc.aspx)

[ievements/Pages/FourthCooperationinthefieldofc.aspx](http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Achievements/Pages/FourthCooperationinthefieldofc.aspx)

٣٢- موقع الان الإلكترونية الكويتية، (٢٠٠٩)، ٤٨ عاما لعلاقة الصداقة والتعاون بين الكويت

وأمریکا، على الرابط التالي:

<https://www.alaan.cc/article/٣٦٨٢٢/>

٣٣- موقع الخليج أونلاين، (٢٠١٨)، أمير الكويت في واشنطن.. وساطة تلوح في الأفق

لإنهاء أزمة الخليج، على الرابط التالي:

<http://cli.re/٦pZ٩mR>

٣٤- موقع عربي Sputnik، (٢٠١٩)، في ٥ سنوات.. أمريكا تصدر ٥٣% من أسلحة

الدول الخليجية، على الرابط التالي:

<https://sptnkne.ws/kFGn>

٣٥- موقع الجزيرة الالكتروني، (٢٠١٦)، حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصف بمنطقة

الخليج، على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/٢٠١٦/١١/٧/%D٨%AD%D٨>

[%B١%D٨%A٨-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AE%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٨%AC-](#)

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AB%D٨%A٧%D٩%٨٦%D٩%٨A%D٨%A٩-](#)

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٢%D٩%٨٤%D٨%B٢%D٨%A٧%D٩%٨٤-](#)

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٠%D٩%٨A-%D٨%B٩%D٨%B٥%D٩%٨١-](#)

[%D٨%A٨%D٩%٨٥%D٩%٨٦%D٨%B٧%D٩%٨٢%D٨%A٩-](#)

[%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AE%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٨%AC](#)

٣٦- موقع السفارة الامريكية في الكويت، (٢٠١٦)، أعداد المسافرين الكويتيين الى الولايات

المتحدة الامريكية في ٢٠١٦ تحقق أرقاماً قياسية، على الرابط التالي:

<https://kw.usembassy.gov/ar/embassystatement-recordtravel/>

٣٧- وكالة الاناضول، ٢٢ عملية في ٥ سنوات.. "داعش" ومحاولات التموقع بالسعودية

(إطار)، على الرابط التالي:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/22-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%88%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A0%D8%B7%D8%A7%D8%B1/1460283>

٣٨- ويكيبيديا، الربيع العربي، موقع ويكيبيديا، على الرابط التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>

٣٩- ويكيبيديا، تصنيف: هجمات تنظيم القاعدة، على الرابط التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B0%D9%86%D9%8A%D9%81:%D9%87%D8%AC%D9%80%D8%A7%D8%AA%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%80%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9>

٤٠- ويكيبيديا، تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، قائمة الاعمال الارهابية، دول الخليج، على

الرابط التالي:

[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A0%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%80%D9%8A%D8%A9\(%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4\)#%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%80%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A0%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A0%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%80%D9%8A%D8%A9(%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4)#%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%80%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A0%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9)

رابعاً: المراجع باللغة الانجليزية:

- ١- **Al-Otaibi, Najah, (٢٠١٨), "TEROR OVERSEAS: UNDERSTANDING THE GCC COUNTER EXTREMISM AND COUNTER THRRORISM TRENDS, The Henry Jackson Society, London.**
- ٢- **Alazemi, Talal, (٢٠١٣), Kuwait foreign policy in light of the Iraqi invasion, Doctor of Philosophy, doctorate degree, the University of Exeter, United Kingdom.**
- ٣- **Alzubairi, Fatemah, (٢٠١١), Kuwait and Bahrain's Anti-terrorism Laws in Comparative and International Perspective, A thesis for the degree of Master, University of Toronto, Canada.**
- ٤- **Kenneth, Katzman, (٢٠١١), Kuwait: Post-Saddam Issues and U.S. Policy, Congressional Research Service, Washington.**
- ٥- **James, Robinson, and Richard, Snyder, (١٩٦٦), making in international Politics, New York.**
- ٦- **W. Andrew, Terrill, (٢٠٠٧), "Kuwait National Security and The U.S. Kuwait Strategic Relations after Saddam", Strategic Studies Institute.**
- ٧- **Halliday, Fred, (١٩٩١), The Gulf War and its Aftermath: First Reflection, International Affairs, Vol٦٧, No٢.**
- ٨- **Zbigniew, (٢٠٠٤), The Choice: Global Domination or Global Brzezinski, Leadership, A Member of the Perseus Books Group, New York.**

٩- The Middle east and north Africa, (١٩٨٨), Europa Publications ١٩٨٧, p. ٥٢٢.

١٠- The Wall Street Journal, (١٩٨٩), OPEC: Its International Economic Significance, pp. A١, A٤.

١١- Embassy of the United States of America Kuwait, (١٩٩٢), Kuwait is ١٩٩٢ Foreign Economic Trends, p.١٩.

١٢- Source: SIPRI Military Expenditure Database

<https://www.sipri.org/databases/milex>

١٣- CIA World Factbook, Kuwait, Nov. ٧, ٢٠١٦

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ku.html>